جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسـم الاقتصـاد

مبـادئ العلـوم الاقتصاديـة

تأليف
أ.د. عبير فرحـات
أستاذ ورئيس قسـم الاقتصـاد

مراجعة
أ.د. أحمـد منـدور
أستاذ الاقتصـاد

تمهيـــــــد

لا شـك أن دراسـة علـم الاقتصـاد لمـن الأمـور الهامـة لـيس للمتخصصين فقط بل لكل مواطن يريد أن يفهم أسباب و حلول المشكلة الاقتصادية التي لا تفرق بين دولة نامية وأخرى متقدمة فالجميع في مشكلة تتعلق بندرة نسبية أو مطلقة في الموارد مما يجعلها لا تفي كل الاحتياجات , إلا أن درجة هذه المشكلة ومدى النجاح في مواجهتها يختلف من دولة لأخرى تبعاً لمدى تقدمها .

وحيث خصص هذا المؤلف للمبتدئين فلقد ضم مقدمة لبعض فروع علم الاقتصاد مثل :الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وكذلك الاقتصاد الدولي يستطيع الدارس من خلال تلك المبادئ أن يفهم الأمور الاقتصادية الملحة عليه والتي تدور من حوله سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

ولقد حاولنا في استعراضنا لتلك الموضوعات أن تتسم بالبساطة حتى تكون في متناول الجميع وذلك دون الإخلال بالمضمون.

وأخيراً ... نتمنى أن يكون هذا المؤلف إضافة للمكتبة العربية.

والله الموفـــق

المؤلفة

أ. د/ عبير فرحـــات

فهرس المحتويات

الفصل	الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفصل الأول	مبادئ في الاقتصاد الجزئي	٣
الفصل الثاني	مبادئ في الاقتصاد الكلي	٤٩
الفصل الثالث	مبادئ في الموارد الاقتصادية	٩٧
الفصل الرابع	مبادئ في الاقتصاد الدولي	٢٠١
الفصل الخامس	مبادئ في اقتصاديات البنوك	٢٥٩

الفصل الأول

مبـــــادئ في الاقتصـــــاد الجزئـــــي

نتناول في هذا الفصل ما يلي :

- مقدمة في علم الاقتصاد.

المبحث الأول : نظرية الطلب.

المبحث الثاني : نظرية العرض.

المبحث الثالث : تواز ن العرض والطلب.

مقـــدمة في علم الاقتـــــصاد*

نوضح في هذا الجزء مفاهيم علم الاقتصاد وكذلك علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى وأيضا فروع علم الاقتصاد , وأخيراً تعريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية .

أولا : مفاهيم علم الاقتصـــاد :ـ

من الأمور الهامة أن يحيط القارئ ببعض المفاهيم لعلم الاقتصاد , وقد تكون مناقشة هذه المفاهيم ذات فائدة لتوضيح الآفاق العريضة لهذا العلم .

وقد تطورت مفاهيم علم الاقتصاد وتشكلت منذ بداها آدم سميث حتى وقتنا الحاضر , وسوف نعرض وبصورة موجزة بعض من هذه المفاهيم .

١ - مفهوم آدم سميث :-

رأى آدم سميث أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة كافة الوسائل التي يمكن أن تزيد من ثروة الأمة . وقد ظهر هذا التعريف في كتاب آدم سميث " بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها " وقد نشر هذا الكتاب في ١٧٧٦ .

---

* د. إبراهيم نصار " مبادئ في العلوم الاقتصادية " كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، صـ١١

والثروة هي قيمة كل السلع والخدمات من أراضي ومباني وآلات.... الخ . ويلاحظ أن غنى المجتمع أو فقره يتوقف على كمية ونوع السلع التي يمتلكها, أي يتوقف على مقدار ثروته.

٢- مفهوم مارشال :-

رأى مارشال أن الثروة ليست غاية , بل هي وسيلة لتحقيق غاية وهي رفاهية الإنسان , وقد عبر عن ذلك مارشال في كتابه " مبادئ الاقتصاد " المنشور عام ١٨٩٠ , حيث ذكر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية , أي يدرس الإنسان في ميادين الحياة بجوانبها المادية المختلفة , وهذا يعني أن علم الاقتصاد يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلق بالنشاط الاجتماعي والمتصل إلي حد كبير بكيفية حصوله على الدخل , وبطريقه استخدامه لهذا الدخل .

٣- مفهوم بيجو :-

رأى بيجو أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية . والرفاهية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود . وقد ظهر هذا التعريف في كتاب بيجو " **اقتصاديات الرفاهية** " والمنشور عام ١٩٢٠ .

٤- مفهوم روبنز :-

رأي روبنز أن علم الاقتصاد هو علم المشكلة الاقتصادية , أو هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته المتعددة من موارده المحدودة .

والمفاهيم السابقة وان كانت غير متطابقة, إلا أننا نجد أن هناك تشابه بينها حيث يمكن القول أن هذه المفاهيم دراسة للإنتاج والاستهلاك أي دراسة للطلب والعرض.

ويمكن القول أن مفهوم **روبنز** لعلم الاقتصاد يعتبر أكثر المفاهيم انتشارا لأنه يظهر بوضوح ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية , وكذلك يظهر أن علم الاقتصاد علم اجتماعي يدرس حاجات الإنسان المتعددة وضرورة إشباعها من الموارد المحدودة .

ثانيا : علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى :-

الاقتصاد علم ينتمي إلي مجموعة العلوم الإنسانية وهي العلوم التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني مثل علم الاجتماع والقانون وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والسياسة ... إلخ .

وعلم الاقتصاد يختص بدراسة السلوك الإنساني المتصل بالإنتاج والتبادل واستهلاك السلع والخدمات .

وبوجه عام يمكن القول أن علم الاقتصاد يختص بدراسة الأمور الآتية :-

١- السلع والخدمات التي يجب إنتاجها والكميات المنتجة منها.

٢- الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع المختلفة .

٣- توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع .

٤- مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد المختلفة .

٥- اكتشاف أسباب تعطل الموارد وكيفية منع حدوث ذلك في المستقبل.

٦- درجة نمو طاقة الاقتصاد القومي بالنسبة لإنتاج السلع والخدمات .

وعلم الاقتصاد وثيق الصلة بالعلوم الإنسانية والطبيعية , فمثلا علم الاقتصاد يرتبط بالقانون ,لأن الإنسان يقوم بتصرفاته الاقتصادية المتعلقة بالملكية والميراث والعقود المدنية ... إلخ في دائرة أحكام القانون ويجب عليه ألا يتجاوزها .

ومن الناحية الأخرى نجد أن المشرع عندما يقوم بسن القوانين يراعي الظروف الاقتصادية المحيطة.

وكذلك يرتبط الاقتصاد بعلم الجغرافيا , فالجغرافيا تبين العوامل الطبيعية للاقتصادي الذي يدرس العلاقة بين نشاط

الإنسان وهذه العوامل . ومن الطبيعي أن يهتم الاقتصادي بمصادر المواد الأولية والمواصلات وتنقلات عوامل الإنتاج , وتركز التجارة أو الصناعة في مناطق معينة , إلي غير ذلك من الموضوعات التي تدخل في نطاق علم الجغرافيا .

ثالثا : فروع علم الاقتصاد :-

١. الاقتصاد الجزئي :-

ينصب الاقتصاد الجزئي على دراسة الجزئيات فقط , أي دراسة المتغيرات على مستوى الوحدة , سواء كانت هذه الوحدة فرد أو مشروع , فعند دراسة الإنتاج يتم ذلك على مستوى المشروع وعند دراسة الدخل أو الاستهلاك يتم ذلك على مستوى الفرد .

وهذا يعني أن الاقتصاد الجزئي يأخذ الكليات كأمور معطاة أو محددة ويدرس الإنتاج والدخل والاستهلاك والأسعار والتوظف على مستوى المشروع أو الفرد .

٢. الاقتصاد الكلي :-

علم الاقتصاد الكلي هو علم حديث نسبيا , ولد في القرن العشرين وعلى وجه التحديد عام ١٩٣٦ , وقد بشر به كينز في كتابه " النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود " .

وقد نما هذا العمل نموا كبيرا وتشعب , وهذا العلم ينصب على دراسة أداء الاقتصاد القومي كله – أي دراسة المتغيرات على المستوى القومي - فعند دراسة الإنتاج أو الدخل أو التوظف أو الأسعار يتم ذلك على المستوى القومي .

وهذا يعني أن الاقتصاد الكلي يأخذ الجزئيات كأمور معطاة ويدرس المتغيرات الاقتصادية المختلفة كالإنتاج والدخل والاستهلاك والأسعار والتوظف ... الخ على المستوى القومي .

ومن مشاكل الاقتصاد الكلي مشكلة التضخم والبطالة وميزان المدفوعات والنمو والتنمية .

ويسعى الاقتصاد الكلي إلي تعظيم الرفاهية المادية عن طريق إزالة عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع .

والخط الفاصل بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لا يمكن رسمه بالتحديد , وأي نظرية عامة للاقتصاد يجب أن تشتمل على كل من الاقتصاد الجزئي والكلي, فالمعروف أن إنتاج منشأة معينة هو جزء من الإنتاج الكلي وإنفاق فرد معين هو جزء من الإنفاق الكلي .

وهذا يعني أن تحليل الكثير من المتغيرات الاقتصادية يتطلب دراسة أو يتم من خلال المتغيرات الجزئية والكلية وكذلك المتغيرات الجزئية والكلية قد تؤثر في الكلية أو العكس.

رابعا : تعريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية :ـ

١ – الطلب :–

الطلب هو الحاجة أو الرغبة المستندة إلي قوة شرائية وهذا يعني أن الطلب في الاقتصاد يتمثل في الرغبة في الشراء مع وجود قدرة على الشراء .

٢ – الحاجة :–

الحاجة هي شعور معنوي يدفع الإنسان إلي العمل وبذل المجهود للحصول على سلع وخدمات تمكنه من إشباع هذا الشعور وبذلك تكون الحاجة هي الدافع الرئيسي لممارسة النشاط الاقتصادي.

والحاجات تختلف باختلاف الأفراد كما تختلف باختلاف المكان فحاجة القروي مثلا للسلع والخدمات تختلف عن حاجة الحضري الذي يعيش في المدينة.

تقســـــيم الحاجات:

تنقسم الحاجات إلي :-

أ- **حاجات متكاملة في الطلب:** إشباع الحاجة يتطلب استخدام سلعتين معاً مثل الحاجة للفرشاة والمعجون, والسكر والشاي.

ب- **حاجات متنافسة في الطلب:** حيث تشبع حاجة ما على حساب حاجة أخرى بسبب ندرة الموارد مثل الشاي واللبن.

خصائص الحـــاجـــات:

أ- الحاجات قابلة للإشباع وذلك باستخدام وسائل الإشباع المختلفة, فمثلا الحاجة للماء تتناقص إذا شرب الشخص كوب من الماء وتختفي هذه الحاجة بشرب كوب آخر, وهنا يقال أن هذا الشخص وصل إلي حد الإشباع.

ب- الحاجات لا تختفي نهائيا إذا تم إشباعها فهي تعود للظهور من جديد بعد فترة وهذا يعني أن الحاجات دورية متكررة مثل الحاجة إلي الماء والأكل.

جـ- الحاجات متجددة, فكلما أشبع الفرد حاجة معينة, ظهرت حاجات جديدة يعمل الفرد على إشباعها.

وحيث أن الفرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته , لذا يجب عليه ترتيب حاجاته وفقاً لأهميتها , ثم يقوم بإشباعها بالترتيب , المهم أولاً ثم بعد ذلك الأقل أهمية .

مثال ذلك : الفرد الذي لديه كمية من القمح يجب أن يشبع أولاً حاجته للغذاء ثم يوجه الباقي لزراعة الأرض وما زاد عن ذلك يستخدم مثلا علف للدواجن .

٣- الإشباع :-

هو الشعور الذي يحس به الإنسان عندما يشبع حاجة من حاجاته , والإشباع هو الهدف من النشاط الاقتصادي .

٤- السلعة :-

هي الشيء الذي يستخدم في إشباع حاجة معينة . ويستبعد من هذا التعريف الأشياء التي توجد بوفرة ولا يبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليها مثل الهواء .

وهناك عدة شروط يجب توافرها لاعتبار الشيء سلعة من الوجهة الاقتصادية وهذه الشروط هي:

أ- وجود حاجات يرغب الإنسان في إشباعها وتشبعها فعلا هذه السلعة.

ب- إمكان تملك السلعة , فإذا تعذرت الملكية لا يعتبر الشيء سلعة

جـ- وجود السلعة بكميات محدودة حتى يكون لها قيمة ويبذل الفرد مجهود في سبيل الحصول عليها .

د- تماثل أو تجانس وحدات السلعة, فوحدات الذهب متماثلة ولا يستطيع الأخصائي أن يفرق بين الذهب المستخرج من استراليا أو المستخرج من جنوب أفريقيا.

وهناك عدة تقسيمات للسلع والخدمات أهمها تقسيم السلع إلي سلع كمالية وسلع ضرورية.

أ- السلع الكمالية : هي السلع التي يرى أغلب الأفراد في المجتمع في وقت ما أن الحاجة إليها أقل من الحاجة لسلع أخرى .

فمثلا السيارة الخاصة تعتبر سلعة كمالية في المجتمع الفقير عكس المجتمع الغني . والثلاجة كانت في مصر خلال الأربعينات سلعة كمالية بينما اليوم تعتبر سلعة ضرورية.

ويلاحظ أن العلاقة بين الدخل والطلب على السلع الكمالية علاقة طردية , فإذا زاد الدخل زادت الكمية المطلوبة والمستهلكة من السلع الكمالية والعكس صحيح .

ب- السلع الضرورية : هي السلع التي يرى أغلب الأفراد في المجتمع في وقت ما أن الحاجة إليها اكبر من الحاجة

لسلع أخرى . فمثلاً الخبز والأرز يعتبران من السلع الضرورية والتي لابد أن يحصل المستهلك على كمية منها حتى إذا كان دخله يساوي صفر (يقترض أو يتسول أو يسحب من مدخراته) وإذا زاد دخله زاد استهلاكه منها حتى يصل إلي حد الإشباع وبعد ذلك لن يزيد استهلاكه منها مهما زاد دخله .

٥- المنفعة :-

المنفعة هي قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة من حاجات الأفراد. وهذا يعني أن هناك علاقة بين الحاجة والمنفعة والعلاقة بينهما طردية , فإذا اختفت الحاجة اختفت المنفعة بالتبعية والعكس صحيح .

والواقع أن معنى المنفعة من الوجهة الاقتصادية يختلف عن المعنى العام للمنفعة , ففي لغة الاقتصاد نجد أن المنفعة مسألة شخصية تقديرية , فالسلعة تكون نافعة طالما كان الفرد في حاجة لها , فمثلا الخمور ولحم الخنزير سلع نافعة للشخص الذي يستهلكها وذلك على الرغم من أنها ضارة صحياً أو محرمة من الناحية الدينية .

أما المعنى العام للمنفعة فينظر للمنفعة بالنسبة لجميع الأفراد وليس بالنسبة لشخص واحد, فالملابس تعتبر سلعة نافعة بينما الخمور تعتبر سلعة ضارة حسب المعنى العام للمنفعة.

٦- الإنتاج :-

يعرف الإنتاج بانه خلق المنافع أو زيادتها. والمنفعة قد تأخذ صوراً عديدة أهمها ما يلي :-

أ- **المنفعة التحويلية أو الشكلية** : وتتمثل في تحويل المادة الخام إلي سلعة صالحة للاستعمال .

ب- **المنفعة المكانية** : وتتمثل في نقل السلعة من مكان لآخر مما يزيد من منفعتها .

جـ- **المنفعة الزمنية** : وتتمثل في تخزين السلعة من وقت لآخر مما يزيد من منفعتها .

د- **المنفعة المباشرة** : وتتمثل في المنافع المباشرة الناتجة عن الخدمات الشخصية مثل خدمة التعليم .

٧- الندرة :-

الندرة هي عدم كفاية الموارد لإشباع حاجات الأفراد, أي أن الندرة المقصودة هي الندرة النسبية, أي عدم التناسب بين العرض والطلب. حيث يكون الطلب اكبر من العرض , وهذا يعني

أن الندرة لا تقاس بالكمية المعروضة فقط ولكن بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة .

فمثلاً السلعة قد توجد بكميات كبيرة , ومع ذلك يقال أن هذه السلعة نادرة وذلك لأن الطلب عليها يفوق العرض , وقد توجد السلعة بكميات قليلة ومع ذلك يقال أن هذه السلعة وفيرة وذلك لأن هذه السلعة ليس لها استعمال والطلب عليها اقل من العرض .

٨- الاستهلاك :-

الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع حاجات الأفراد بطريق مباشر مثل استخدام السلع الغذائية والملابس والأدوية.

وقد يترتب على الاستهلاك أما انتهاء منفعة السلعة إذا كانت سلعة استهلاكية مباشرة مثل السلع الغذائية أو تناقص منفعة السلعة بالتدريج وذلك إذا كانت السلعة الاستهلاكية سلعة معمرة مثل الملابس والثلاجات.

٩- الادخار :-

الادخار هو المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك, والقطاعات التي تقوم بالادخار هي:-

أ- **ادخار الأفراد:** وهو الفرق بين دخل واستهلاك الفرد.

ب- ادخار المشروعات: ويتمثل في الأرباح غير الموزعة على المساهمين.

جـ- ادخار الجمعيات التعاونية: ويتمثل في الفائض غير الموزع على المساهمين.

د- ادخار القطاع الحكومي: ويتمثل في فائض الميزانية العامة للدولة.

والادخار ضروري لزيادة الاستثمارات والدخل والتوظف وتحقيق مستوى معيشي افضل في المستقبل .

١٠- الاستثمار :-

الاستثمار هو استخدام السلع المنتجة من الات ومعدات ومباني .... إلخ في زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها والمحافظة عليها , في أغراض الإنتاج .

المبحث الأول
نظريـــــــــة الطلـــب

يشتمل هذا المبحث على:-

١. تعريف الطلب الفردي والطلب الكلي.

٢. قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب .

٣. التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب .

٤. العوامل المؤثرة على الطلب .

نظريـــــــــة الطلـــب

السوال الذي يسأل دائما هو كيف يقرر المستهلك شراء أيا من السلع المختلفة ولنفترض دائما ان دخل المستهلك محدود ويرغب أن يحصل على أقصى إشباع ممكن من هذا الدخل. إن المستهلك يختار تلك السلع التي تعطي اكبر نفع ممكن بالنسبة لوحدة النقد أو الدخل المنفق على الشراء.

اكد مارشال أهمية كل من العرض والطلب في تحديد الثمن , ووراء الطلب توجد فكرة المدرسة الكلاسيكية الحديثة في " المنفعة " . ولتوضيح ذلك نجد :

١- أن وراء عرض السلعة تكمن فكره الندرة, وان وراء الطلب على السلعة تكمن فكرة الحاجة.

٢- بذلك فإن ندرة السلعة والحاجة إليها, كلاهما يجب توفره حتى يكون للسلعة ثمن.

فشدة الحاجة إلي شيء (عظيم المنفعة) لا تكفي وحدها لكي يكون له ثمن ما لم تتحقق صفة " الندرة " لهذا الشيء. فالهواء مثلا عظيم المنفعة والحاجة إليه شديدة, ولكن الكميات المتوفرة منه تزيد عن حاجة كل الناس, اي تنتفي بشأنه صفة " الندرة ", ولهذا لا يعتبر سلعة اقتصادية وإنما مالا مباحا ومن ثم فليس له ثمن.

كذلك إذا انتفت الحاجة إلي شيء ما لا يمكن أن يكون له ثمن, بصرف النظر عن درجة ندرته. فاللحوم مثلاً رغم ندرة الكمية الموجودة منها لا يمكن أن يكون لها ثمن في مجتمع من النباتيين, حيث لا تقوم الحاجة إليها أصلاً في مثل هذا المجتمع.

الحاجة إذن إلي السلعة – مترجمة في الطلب عليها – وندرة هذه السلعة مترجمة في عرضها , يتفاعلان سويا ويؤديان معا إلى تكون الثمن . وفيما يلي نبحث كلاً من طلب السوق ، عرض السوق وكلاً يتفاعلان معاً لتحقيق ثمن السوق.

أ- تعريف الطلب :

يعرف طلب السوق على سلعة ما بأنه : " الكميات التي يكون المستهلكون مستعدين وقادرين على شرائها عند الأثمان المحتملة لها في فترة زمنية معينة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ".

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي :

١- أنه ينصرف إلي ما يسمى جدول الطلب وليس إلي كمية واحدة عند ثمن معين, أي أننا بهذا التعريف نركز من البداية على تفرقة هامة بين الطلب والكمية المطلوبة, ذلك أننا نقصد (بالطلب) قائمة الكميات المختلفة التي يطلبها المستهلكون عند الأثمان المختلفة, بينما يقصد (بالكمية المطلوبة) كمية

بعيلها من هذه القائمة, عند ثمن بعيله. ومن ثم فإن تعبير (تغيير الطلب) بالزيادة أو النقص يقصد به : تغير كميات الجدول كله بالنسبة لنفس الأثمان أي يعني جدولاً آخر . أما تغير الكمية المطلوبة بالزيادة أو النقص فيشير إلي : الانتقال في نفس الجدول من كمية معينة عند ثمن ما , إلي كمية أخرى عند ثمن مختلف .

٢- أن تعريفنا للطلب يتضمن ما هو أكثر من مجرد الرغبة في السلعة, إذ يتضمن أن يكون المستهلكون قادرين ومستعدين للشراء, أي أن تكون هذه الرغبة مصحوبة بالقوة الشرائية.

٣- أن الكميات المختلفة التي يشملها جدول الطلب, يرتبط كل منها بثمن معين وزمن معين. ذلك انه لا يكفي أن نقول مثلاً أن المستهلكين يطلبون ألف وحدة من سلعة ما عندما يكون سعر الوحدة عشرة جنيهات. بل يجب أن نعلم الفترة الزمنية التي يطلب فيها المستهلكون هذه الكمية عند هذا الثمن (أسبوع أو شهر أو سنة مثلاً).

٤- أن التعريف يفترض أن الكميات المطلوبة في جدول الطلب لا تتأثر بغير الأثمان المحتملة للسلعة نفسها , ولا تتغير بغير ذلك من المتغيرات الأخرى ذلك أن هناك عدة عوامل – بالإضافة إلي ثمن السلعة – تؤثر في هذه الكميات , غير أننا في دراسة الطلب نجرده من هذه العوامل – أو نثبتها , بمعنى أدق حتى

يمكننا التركيز على العلاقة بين ثمن السلعة موضع البحث والكمية المطلوبة منها . هذا التثبيت هو المقصود بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . أي أن كل جدول معين للطلب يفترض أن هذه العوامل الأخرى لا تتغير . إذا ما هي الأشياء الأخرى التي تفترض أنها ثابتة ؟ وهل هي في الحقيقة ثابتة ؟ سؤالان سوف نتولى الإجابة عليهما بعد قليل.

ب. قانون الطلب :

رأينا أن تعريف الطلب:

١- يشير إلي أن هناك علاقة بين الثمن من جهة, والكمية المطلوبة من جهة أخرى.

افترض " بقاء الأشياء الأخرى ثابتة ", وذلك حتى يكون التغيير في الكمية المطلوبة راجعاً إلي التغيير في ثمن السلعة موضع البحث دون غيرها من العوامل.

العلاقة بين الثمن كمتغير مستقل, والكمية المطلوبة كمتغير تابع , علاقة عكسية فإذا ارتفع ثمن السلعة انخفضت الكمية المطلوبة , وبالعكس إذا انخفض ثمن السلعة ارتفعت الكمية المطلوبة منها . هذه العلاقة العكسية هي ما يعرف بقانون الطلب.

ينص قانون الطلب علي أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة علاقة عكسية فإذا ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة وبالعكس إذا انخفض ثمن السلعة ارتفعت الكمية المطلوبة منها.

الخلاصة : أن تعريف الطلب على هذا النحو يركز على علاقة معينة بين الثمن والكمية المطلوبة , وهي العلاقة التي يؤثر فيها الثمن في الكمية المطلوبة , وليس العكس . أي أن الثمن هو المتغير المستقل, والكمية المطلوبة هي المتغير التابع ويمكن تصوير هذه العلاقة في ما يسمى جدول الطلب. وذلك علي النحو التالي :

جـ جدول الطلب :

سعر السلعة	الكمية المطلوبة
٦٠	٥٠٠
٥٠	٦٠٠
٤٠	٧٥٠
٣٠	١٠٠٠
٢٠	١٤٠٠

أي انه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة س ٦٠ جنيها مثلاً, فإن الكمية المطلوبة منها تبلغ ٥٠٠ وحدة, وإذا انخفض الثمن إلي ٥٠ جنيها ارتفعت الكمية المطلوبة إلي ٦٠٠ وحدة.. وهكذا. يتضح إذن من الجدول أن الثمن يؤثر على الكمية المطلوبة تأثيراً عكسياً , إذا انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة , والعكس إذا ارتفع الثمن.

وهذه العلاقة يمكن أيضا تصويرها بما يسمى (منحنى الطلب) حيث يقاس ثمن السلعة على المحور الصادي وتقاس الكمية المطلوبة على المحور السيني كما في الشكل التالي:

د ـ منحنى الطلب :

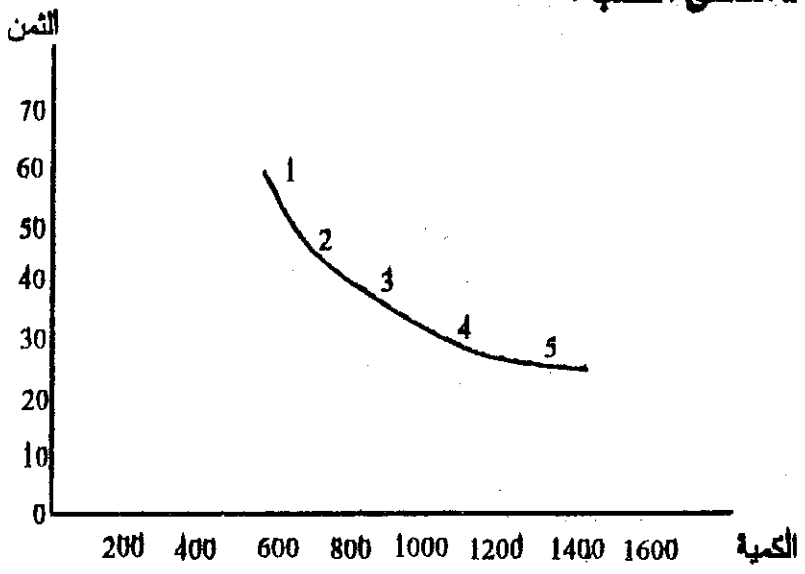

فالنقطة (١) على المنحنى تمثل الحالة (١) في جدول الطلب, ومضمون هذه النقطة أنه عندما يكون ثمن السلعة ٦٠ جنيهاً تكون الكمية المطلوبة منها ٥٠٠ وحدة. والنقطة (٢) على المنحنى تمثل الحالة (٢) في الجدول, ومضمونها انه عندما يكون الثمن ٥٠ جنيهاً تكون الكمية المطلوبة ٦٠٠ وحدة. وهكذا حتى نهاية المنحنى, حيث تمثل النقطة (٥) الحالة (٥) في الجدول ومضمونها انه عندما يكون الثمن ٢٠ جنيهاً تكون الكمية المطلوبة ١٤٠٠ وحدة.

ونظرة إلى منحنى الطلب توضح أن المنحنى ينحدر الى أسفل جهة اليمين أي أن له ميل سالب. ومعنى ذلك أن المنحنى يوضح العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة, وبعبارة أخرى ان المنحنى يصور ما يسمى بقانون الطلب.

تفسير شكل منحنى الطلب:

انتهينا إلي وجود علاقة عكسية بين الثمن والكمية . لما هو تفسير هذه العلاقة ؟

ترجع العلاقة في هذه الكمية التي يطلبها المستهلكون (الطلب الكلي) عند انخفاض الثمن إلي سببين أساسيين:-

١- أن الثمن المخفض يجتذب مشترين جدد. ذلك لأنه عندما يكون الثمن مرتفعاً لا يستطيع شراء السلعة إلا عدد محدود من المستهلكين تتناسب دخولهم مع هذا الثمن المرتفع. فإذا انخفض الثمن قليلا , أصبح في مقدور عدد آخر من المستهلكين شراء السلعة عند هذا الثمن المنخفض وبذلك تزيد الكمية التي يطلبها المستهلكون في مجموعهم عند هذا الثمن , فإذا انخفض الثمن مرة ثانية , دخل عدد إضافي من المستهلكين الذين لم يكونوا قادرين على الشراء من قبل , وهكذا .....

٢- أن الثمن المنخفض يدفع المشترين الموجودين في السوق فعلاً أي القادرين على الشراء عند الأثمان المرتفعة, إلى زيادة الكميات التي يطلبونها من السلعة, أي أن الكمية التي يطلبها كل مستهلك تزيد مع انخفاض الثمن. أي انه توجد علاقة عكسية أيضا بين الثمن والكمية التي يطلبها كل مستهلك. وهذه العلاقة العكسية بين الثمن والكمية – بالنسبة لطلب كل مستهلك – هي السبب الثاني الذي يفسر وجود العلاقة العكسية بين الزمن والكمية بالنسبة لمجموع ما يطلبه المستهلكون, أي طلب السوق.

بقى أن نعرف لماذا توجد هذه العلاقة العكسية بالنسبة لطلب كل مستهلك, ونقتصر هنا على إشارة موجزة, مؤجلين استيفاء هذه

النقطة إلي مجال دراسة طلب المستهلك. فنكتفي الآن بالقول بأن تغير ثمن السلعة يؤدي إلي تغير الكمية التي يطلبها المستهلك , وذلك لسببين :-

١- إذا ارتفع ثمن السلعة , فإن ذلك يعني أن المستهلك – إذا أراد أن يشتري نفس الكمية التي كان يشتريها – عند الثمن المنخفض – فإن عليه أن ينفق على شراء السلعة مبلغا اكبر مما كان ينفقه قبل ارتفاع الثمن وبالتالي فإن المتبقي له من دخله بعد الإنفاق على السلعة (الآن) سيكون اقل مما كان يتبقى له عندما كان الثمن منخفضا أي أن المستهلك سيشعر الآن انه أفقر من ذي قبل . ولهذا وللتخفيف من هذا التأثير على دخله فإنه يعمد إلي الإقلال من الكمية التي يطلبها من السلعة التي ارتفع ثمنها, ويحدث العكس في حالة انخفاض الثمن. ويسمى هذا الأثر (اثر الدخل) .

٢- إذا ارتفع ثمن السلعة , فإن المستهلك يعمد إلي أن يحل محلها – جزئيا- في الاستهلاك سلعا أخرى تشبع لديه نفس الحاجة ولو بدرجة اقل , ومعنى ذلك أن ينقص المستهلك من طلبه على السلعة التي ارتفع ثمنها , ويزيد من طلبه على السلع الأخرى التي لم يرتفع ثمنها . ويحدث العكس في حالة انخفاض الثمن .

وسنرى فيما بعد أن إعادة توزيع دخله بين السلع على هذا النحو شرط لتحقيق (أقصى إشباع) , وهو – كما سنرى – المبدأ الذي يحكم تصرفات المستهلك . ويسمى هذا الأثر (أثر الإحلال).

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب :-

ذكرنا في أولى ملاحظاتنا على تعريف الطلب أن ثمة تفرقة هامة بين الطلب, والكمية المطلوبة. ونستطيع الآن أن نتحدث بشيء من التفصيل عن هذه التفرقة. ويقتضي هذا الإجابة على السؤالين اللذين أثيرا من قبل, وهما: ما هي الأشياء الأخرى التي افترضنا (في تعريفنا للطلب) بقاءها على حالها ؟ وهل هي في الحقيقة باقية على حالها ؟

أما الأشياء الأخرى التي يفترض بقاؤها على حالها, فهي مجموعة من العوامل التي تؤثر – بالإضافة إلى ثمن السلعة – على الكمية التي تطلب منها , وتتلخص هذه العوامل في أربعة : عدد المستهلكين , دخول هؤلاء المستهلكين . ذوق المستهلكين (بالنسبة للسلعة), وأثمان السلع الأخرى.

هـ- العوامل المؤثرة على الطلب :-

١- عدد المستهلكين : علاقة طردية (+)

١- إذا زاد عدد المستهلكين زادت الكمية المطلوبة من السلعة عند كل ثمن وانتقل منحنى الطلب إلي اليمين.

٢- إذا انخفض عدد المستهلكين, انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة عند كل ثمن وينتقل منحنى الطلب إلى اليسار.

٢- دخول المستهلكين : علاقة طردية (+)

١- إذا ارتفعت دخول المستهلكين زادت قدرتهم على شراء السلعة وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن وينتقل منحنى الطلب إلي اليمين.

٢- إذا انخفضت دخول المستهلكين قلت قدرتهم على شراء السلعة وبالتالي تنخفض الكمية المطلوبة عند كل ثمن وينتقل منحنى الطلب إلي اليسار.

٣- ذوق المستهلكين : علاقة طردية (+)أو علاقة عكسية (-)

١- فإذا حدث تغيير في الذوق أدي إلي زيادة الإقبال على السلعة , فإن الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن تزداد وينتقل منحنى الطلب إلي اليمين .

٢ـ أما إذا حدث تغير في الذوق أدى إلي الانصراف عن السلعة , فإن الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن تنخفض وينتقل منحنى الطلب إلي اليسار

٤ـ أثمان السلع الأخرى :

لا شك أن التغير في ثمن واحد من هذه السلع يؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى .

وهناك نوعان من السلع الأخرى :-

أ ـ سلع بديلة : (مثل الشاي والقهوة) علاقة طردية (+)

١ ـ إذا ارتفع سعر الشاي زادت الكمية المطلوبة من القهوة وانتقل منحنى الطلب إلي اليمين.

٢ ـ إذا انخفض سعر الشاي انخفضت الكمية المطلوبة من القهوة وانتقل منحنى الطلب إلي اليسار.

ب. سلع مكملة : (مثل الشاي والسكر) علاقة عكسية (-)

١ ـ إذا انخفض سعر الشاي زادت الكمية المطلوبة من السكر وانتقل منحنى الطلب إلي اليمين .

٢ ـ إذا ارتفع سعر الشاي انخفضت الكمية المطلوبة من السكر وانتقل منحنى الطلب إلي اليسار.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في الطلب كما يلي :-

ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين إذا:

١- ارتفع عدد المستهلكين.

٢- ارتفع دخل المستهلكين.

٣- زاد إقبال الأفراد على السلعة.

٤- ارتفعت أسعار السلع البديلة .

٥- انخفضت أسعار السلع المكملة.

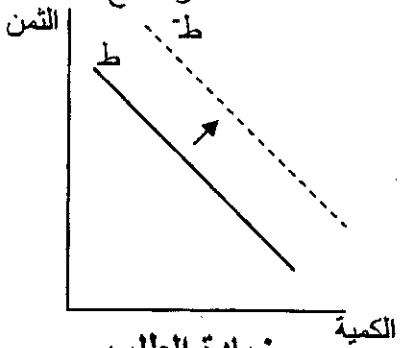

ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار إذا :

١. انخفض عدد المستهلكين.

٢. انخفض دخل المستهلكين.

٣. قل إقبال الأفراد على السلعة .

٤. انخفضت أسعار السلع البديلة .

٥. ارتفعت أسعار السلع المكملة.

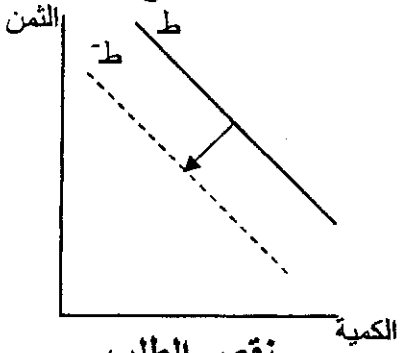

زيادة الطلب

ثمن الوحدة بالجنية	الكمية المطلوبة قبل التغير في الطلب	الكمية المطلوبة بعد تغير ظروف الطلب بالزيادة
٦٠	٥٠٠	٧٠٠
٥٠	٦٠٠	٨٠٠
٤٠	٧٥٠	٩٠٠
٣٠	١٠٠٠	١٢٥٠
٢٠	١٤٠٠	١٧٠٠

نقص الطلب

ثمن الوحدة بالجنية	الكمية المطلوبة قبل التغير في الطلب	الكمية المطلوبة بعد تغير ظروف الطلب بالنقصان
٦٠	٥٠٠	٣٠٠
٥٠	٦٠٠	٤٠٠
٤٠	٧٥٠	٥٠٠
٣٠	١٠٠٠	٧٠٠
٢٠	١٤٠٠	٩٥٠

المبحث الثاني

نظريـــــة العرض وتوازن الســـوق

يشتمل هذا المبحث على :-

١. تعريف العرض الفردي والعرض الكلي .

٢. قانون العرض وجدول العرض ومنحنى العرض .

٣. التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض .

٤. العوامل المؤثرة على العرض

نظريـــــــة العـــرض

أ- تعريف العرض :-

يعرف عرض السوق بانه: " الكميات التي يكون البائعون مستعدين لبيعها عند الأثمان المختلفة, في فترة معينة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ".

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي :-

١- انه ينصرف إلي ما يسمى جدول العرض وليس إلي كمية واحدة عند ثمن معين. أي أننا بهذا التعريف نركز من البداية على تفرقة هامة بين العرض والكمية المعروضة . وذلك أننا نقصد بالعرض قائمة الكميات المختلفة التي يعرضها البائعون عند الأثمان المختلفة , بينما يقصد بالكمية المعروضة : هي كمية معينة من القائمة عند ثمن بعينه . ومن ثم فإن تعبير (تغير العرض) بالزيادة أو النقص يقصد به تغير كميات الجدول كله بالنسبة لنفس الأثمان. أي يعني جدولاً جديداً. أما تغير (الكمية المعروضة) بالزيادة أو النقص فيشير إلي الانتقال في نفس الجدول من كمية معينة عند ثمن ما , إلي كمية أخرى عند ثمن مختلف .

٢- أن الكميات المختلفة التي يشملها جدول العرض يرتبط كل منها بثمن معين وزمن معين. ذلك انه لا يكفي أن نقول مثلا أن البائعين يعرضون ٥٠٠٠ وحدة من سلعة ما عندما يكون سعر الوحدة ٨ قروش, بل يجب أن نعلم الفترة الزمنية التي يعرض فيها البائعون هذه الكمية عند هذا الثمن. وتبدو أهمية عنصر الزمن بالنسبة للعرض إذا لاحظنا أن السلع تختلف فيما بينها في المدة اللازمة لإنتاجها.

٣- أن التعريف يفترض أن الكميات المعروضة (في جدول العرض) تتأثر فقط بالأثمان المختلفة للسلعة نفسها , ولا تتأثر بغير ذلك من المتغيرات . ذلك أن هناك عده عوامل – بالإضافة إلي ثمن السلعة – تؤثر في هذه الكميات , غير أننا في دراسة العرض تثبت هذه العوامل حتى يمكننا التركيز على العلاقة بين ثمن السلعة موضع البحث , والكمية المعروضة منها . هذا التثبيت للعوامل الأخرى هو المقصود بافتراض " بقاء الأشياء الأخرى على حالها " . أي أن كل جدول معين للعرض يفترض أن هذه العوامل الأخرى لا تتغير.

بمعنى أن نعرف ما هي هذه (الأشياء الأخرى) بالنسبة للعرض التي يفترض أنها باقية على حالها ؟ وهل هذه العوامل هي

فـي الحقيقـة باقيـة ـ دائمـا علـى حالهـا ؟ سـوف نتعـرض لهـاتين النقطتين بعد قليل.

بـ قانــون العــرض :ـ

رأينا أن تعريف العرض:

أ- يشير إلي أن هناك علاقة بين الثمن من جهة والكمية المعروضة من جهة أخرى .

ب- يفترض بقاء الأشياء الأخرى على حالها , وذلك حتى يكون التغير في الكمية المعروضة راجعاً إلي التغير في ثمن السلعة موضع البحث دون غيره من العوامل .

الخلاصة , أن تعريف العرض على هذا النحو يركز على علاقة معينة بين الثمن والكمية المعروضة , وهي العلاقة التي يؤثر فيها الثمن في الكمية المعروضة , وليس العكس أي أن الثمن هو المتغير المستقل , والكمية المعروضة هي المتغير التابع .

والعلاقة بين الثمن كمتغير مستقل , والكمية المعروضة كمتغير تابع علاقة طردية .

ينص قانون العرض على وجود علاقة طردية بين السعر والكميــة المعروضــة فــإذا ارتفــع سـعر السـلعة زادت الكميــة المعروضة منها , وإذا انخفض ثمنها انخفضت الكمية المعروضة منها .

ويمكن بيان هذه العلاقة بما يسمى جدول العرض وذلك على النحو التالي :

جـ - جدول العـــرض :-

سعر الســـــلعـــة	الكمية المعروضـــة
٦٠	١٩٠٠
٥٠	١٧٠٠
٤٠	١٣٠٠
٣٠	١٠٠٠
٢٠	٦٠٠

يتضح من الجدول انه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (س) ٦٠ جنيها مثلاً , فان الكمية المعروضة منها تبلغ ١٩٠٠ وحدة في الشهر . وإذا انخفض الثمن إلي ٥٠ جنيها للوحدة , فإن الكمية المعروضة منها تنخفض إلي ١٥٠٠ وحدة في الشهر وهكذا ....

يتضح إذن من الجدول أن الثمن يؤثر تأثير طرديا على الكمية المعروضة من السلعة : إذا انخفض الثمن انخفضت الكمية المعروضة , وإذا ارتفع الثمن ارتفعت الكمية المعروضة .

هذه العلاقة أيضاً يمكن تصويرها بما يسمى بـ " منحنى العرض " حيث يقاس ثمن السلعة على المحور الصادي, وتقاس الكمية المعروضة منها على المحور السيني , كما هو مبين في الشكل التالي :

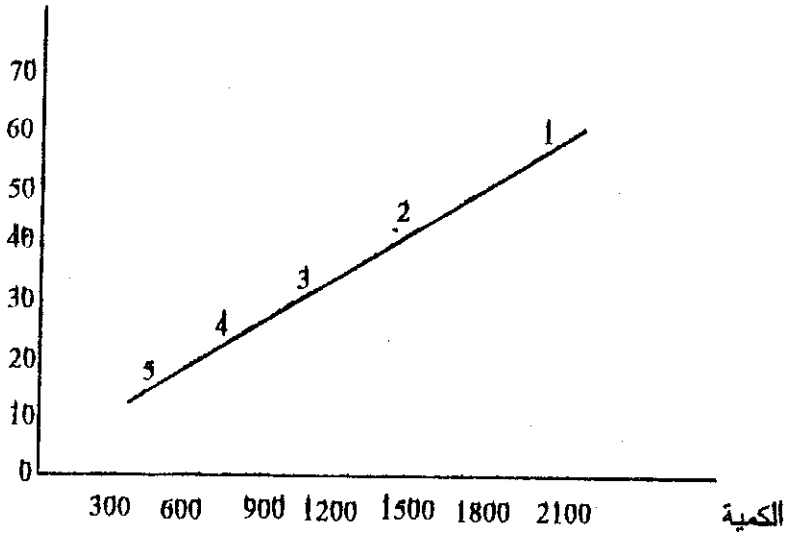

د- منحنى العرض :-

فالنقطة (١) على المنحنى تمثل الحالة (١) في جدول العرض : وتعني هذه النقطة عندما يكون ثمن السلعة ٦٠ جنيهاً , تكون الكمية المعروضة منها ١٩٠٠ وحدة . والنقطة (٢) على المنحنى تمثل الحالة (٢) في الجدول : وتشير إلي انه عندما يكون الثمن ٥٠ جنيهاً تكون الكمية المعروضة ١٧٠٠ وحدة .

وهكذا حتى نهاية المنحنى , حيث تمثل النقطة (٥) الحالة (٥) في الجدول ومضمونها انه عندما يكون الثمن ٢٠ جنيهاً حينها تكون الكمية المعروضة من السلعة ٦٠٠ وحدة .

ونظرة إلي منحنى العرض توضح أنه يتجه إلي أعلى جهة اليمين. ومعنى ذلك أن (المنحنى له ميل موجب) لأنه يوضح العلاقة الطردية بين الثمن والكمية :

إذا انخفض الثمن انخفضت الكمية المعروضة , وإذا ارتفع الثمن زادت الكمية المعروضة.

تفسير شكل منحنى العرض الكلي :-

انتهينا إلي وجود علاقة طردية بين الثمن والكمية المعروضة . بقى أن نعرف لماذا توجد هذه العلاقة ؟ والواقع أننا لن نستطيع هنا أن نستوفي هذه النقطة لأنها متصلة بتحليل العرض الفردي ووجود علاقة طردية بينه وبين الثمن . ولكنه يكفي هنا – للتبسيط – أن نقول أن العامل الرئيسي في تحديد حجم الناتج من سلعة ما , وبالتالي الكمية المعروضة منها هو نفقة إنتاج السلعة . وزيادة الإنتاج من سلعة معينة يتطلب سحب المزيد من عناصر الإنتاج المشغلة – أو التي يمكن أن تشمل في إنتاج غيرها من السلع, الأمر الذي يقتضي دفع أثمان أعلى لهذه العناصر. فإذا أضفنا إلي ذلك أن هذه العناصر قد تكون منخفضة نسبياً فيما تقوم

بـه. فـإن معنـى ذلـك أن كفاءتهـا فـي إنتـاج غيـر مـا تخصصـت فيـه منخفضة. أي أن كفاءتها ستكون منخفضة في إنتاج السلعة موضع البحث. وهذا يعني ارتفاع متوسط نفقة إنتاج الوحدة منها.

الخلاصـة إذا انـه عنـد قيـام المنتجين بعـرض المزيـد مـن السلعة فإنهم يتحملون ارتفاعاً مطرداً فـي نفقـة إنتاجهـا, وهذا يعنـي أن الأثمـان التـي يمكـن أن تغريهم بعـرض هذا القـدر المتزايـد مـن السلعة يجب أن تكون في ارتفاع مطرد .

التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض :

ذكرنـا أن هنـاك تفرقـة هامـة بـين العـرض , والكميـة المعروضة . ولتوضيح ذلك نبدأ بشرح " الأشياء الأخرى " التـي افترضنا (في تعريف العرض) أنها باقية على حالها:

المقصود " بالأشياء الأخرى " مجموعة العوامل التي تؤثر - بالإضافة إلي ثمن السلعة – على الكمية التي تعرض من السلعة. وتتلخص هذه العوامل في أربعة: أثمان عناصر الإنتاج, المستوى الفنـي للإنتـاج, مسـتوى الإعانـات التـي تمنحهـا الدولـة للإنتـاج, ومستوى الضرائب التي تفرضها الدولة على الإنتاج. أي أننا في الواقع بافتراضنا بقاء هذه الأشياء الأخرى على حالها , إنما نستبعد من تحليلنا كل ما من شأنه أن يؤثر في نفقة الإنتاج .

هـ- العوامل المؤثرة على العرض :-

١- تكاليف الإنتاج علاقة عكسية (-)

* فإذا ارتفعت تكاليف الإنتاج , لانخفض الكمية المعروضة عند كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلي اليسار.
* وإذا انخفضت تكاليف الإنتاج. ترتفع الكمية المعروضة عند كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلي اليمين .

٢- المستوى الفني للإنتاج (التكنولوجيا المستخدمة) علاقة طردية (+)

* فإذا حدث تحسن في المستوى الفني للإنتاج (استخدام آلة اكثر كفاءة مثلاً) فإن معنى ذلك انخفاض النفقة المتوسطة للإنتاج الوحدة , الأمر الذي يؤدي إلي أن يصبح من مصلحة المنتجين (البائعين) أن يزيدوا الكمية التي يعرضونها كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلي اليمين .

* وإذا حدث تدهور في وسائل الإنتاج فإن معنى ذلك ارتفاع الإنتاج , فإن معنى ذلك ارتفاع نفقة الإنتاج , الأمر الذي يؤدي إلي ان يصبح من مصلحة البائعين أن يخفضوا الكمية التي يعرضونها عند كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلي اليسار.

٢- مستوى الإعانات التي تدفعها الدول لإنتاج سلعة ما (علاقة طردية) (+)

* فإذا زادت الدولة من مستوى الإعانة الممنوحة لإنتاج سلعة ما , فإن ذلك يعني تخفيضاً في نفقة إنتاجها بمقدار الإعانة , وهذا يؤدي إلى أن يصبح من مصلحة المنتج (البائع) أن يزيد الكمية التي يعرضها عند كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلى اليمين .

* إذا انخفض مستوى الإعانة يحدث العكس , إذ يصبح من مصلحته أن ينقص الكمية التي يعرضها عند كل ثمن وينتقل منحنى العرض إلى اليسار .

٤- مستوى الضرائب المفروضة على إنتاج سلعة (علاقة عكسية) (-)

* فإذا رفعت الدولة مستوى الضرائب فإن ذلك يعني ارتفاع نفقة الإنتاج , الأمر الذي يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة وينتقل منحنى العرض إلى اليسار .

* إذا خفضت الدولة مستوى هذه الضرائب فإن ذلك يعني انخفاض نفقة الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة وينتقل منحنى العرض إلى اليمين .

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في العرض كما يلي :-

ينتقل منحنى العرض إلى اليمين إذا :

١. انخفضت تكاليف الإنتاج.
٢. تحسنت التكنولوجيا المستخدمة.
٣. ارتفع مستوى الإعانات.
٤. انخفضت الضرائب .

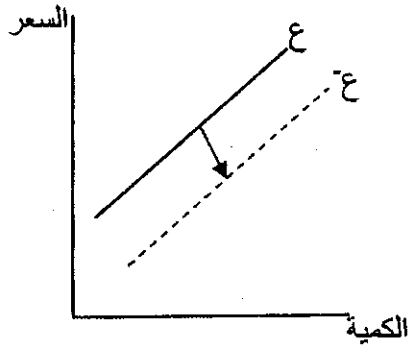

ينتقل منحنى العرض إلى اليسار إذا :

١. ارتفعت تكاليف الإنتاج.
٢. تدهورت التكنولوجيا المستخدمة.
٣. انخفض مستوى الإعانات.
٤. ارتفعت الضرائب .

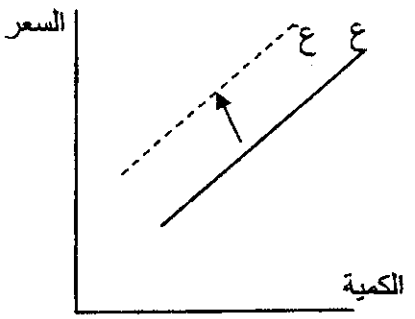

زيادة العرض

ثمن الوحدة بالقروش	الكمية المعروضة قبل التغيير في العرض	الكمية المعروضة بعد تغير ظروف العرض بالزيادة
٦٠	١٩٠٠	٢١٠٠
٥٠	١٧٠٠	١٩٥٠
٤٠	١٣٠٠	١٧٥٠
٣٠	١٠٠٠	١٦٠٠
٢٠	٦٠٠	١٤٠٠

نقص العرض

ثمن الوحدة بالقروش	الكمية المعروضة قبل التغير في العرض	الكمية المعروضة بعد تغير ظروف العرض بالنقص
٦٠	١٩٠٠	١٤٠٠
٥٠	١٧٠٠	١٢٠٠
٤٠	١٣٠٠	١٠٠٠
٣٠	١٠٠٠	٧٥٠
٢٠	٦٠٠	٤٥٠

المبحث الثالث

تـــوازن العـــرض والطـــلب

تـــوازن العـــرض والطلـــب

(توازن السوق)

يقصد بتوازن السوق هو : " **تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز في سوق السلعة أو الخدمة** " .

كيف يحدد الطلب والعرض توازن السعر والكمية ؟

التوازن يحدث عند النقطة (أ) عندما تكون الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند سعر معين .

عند السعر المرتفع عن سعر التوازن تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة (فائض داخل السوق) وبسبب المنافسة بين البائعين للتخلص من المخزون الذي لم يبع فإن السعر يهبط ليصل إلي سعر التوازن وهو ٦ جنيهات.

وعند السعر المنخفض عن سعر التوازن فإن الكمية المطلوبة ستزيد عن الكمية المعروضة (عجز داخل السوق) ويجعل المشترين يطلبون كميات أكثر ويدفع ذلك السعر للارتفاع ليصل إلي سعر التوازن أو التعادل وهو ٦ جنيهات.

جدول توازن الطلب والعرض

(١) السعر للوحدة	(٢) الكمية المطلوبة (الطلب)	(٣) الكمية المعروضة (العرض)	(٤) الفائض أو العجز	(٥) تحرك سعر
١٠	٥٠	٢٦٠	فائض ٢١٠	تحرك السعر لأسفل
٨	١٠٠	٢٤٠	فائض ١٤٠	التحرك لأسفل
٦	٢٠٠	٢٠٠	صفر	تعادل
٤	٤٠٠	١٥٠	عجز ٢٥٠	التحرك لأعلى

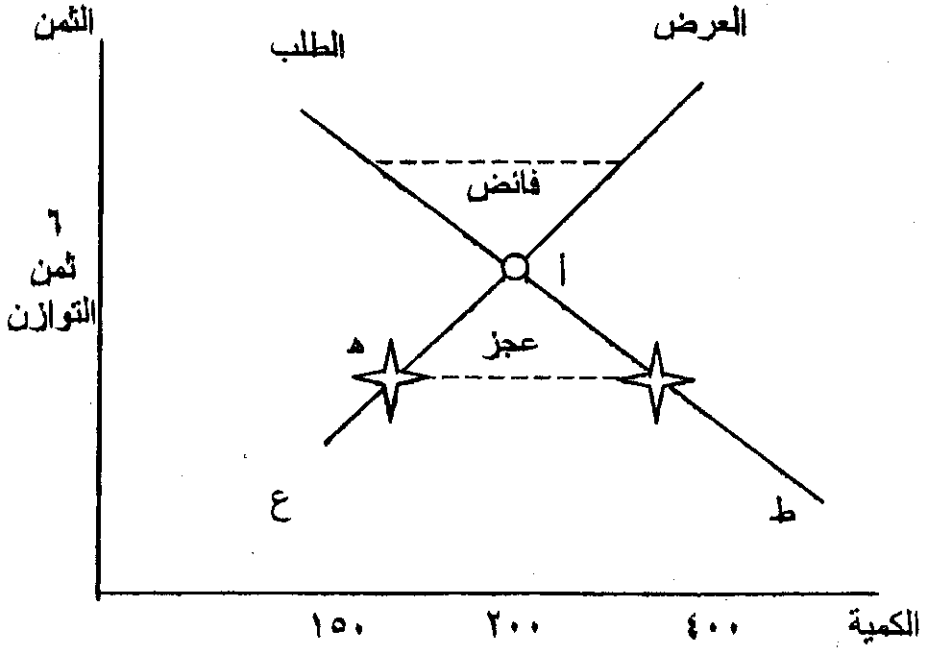

* **يحدث الفائض :** عندما تكون الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة أي **: العرض اكبر من الطلب** .

* **يحدث العجز :** عندما تكون الكمية المعروضة أقل من المطلوبة أي : **الطلب اكبر من العرض.**

مثـــال :-

تصور ما يحدث عند السعر المشار إليه في الجدول بعالية عند سعر ٤ جنيهات فنجد أن المشترين عندهم الاستعداد لشراء ٤٠٠ وحدة عن النقطة م على منحنى الطلب ولكن المنتجين على استعداد لبيع ١٥٠ وحدة فقط عند النقطة هـ الموضحة على منحنى العرض وهنا يكون هناك زيادة في الطلب عن العرض بعجز قدره ٢٥٠ وحدة وهنا يحدث الارتفاع في السعر لأن المشترين على استعداد لدفع أكثر للحصول على سلع أكثر حتى يصل السعر إلي سعر التوازن وهو ٦ جنيهات للوحدة عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

تذكـــــر أن

١- الطلب : هو الكمية التي يكون المستهلك قادر على شرائها عند الثمن المطروح للسلعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها .

٢- تتناسب الكمية المطلوبة مع الأسعار تناسباً عكسياً فكلما زاد السعر انخفض الطلب .

٣- هناك عوامل تؤثر في منحنى الطلب و تؤدي إلي انتقاله يميناً أو يساراً مثل : (عدد المستهلكين – دخول المستهلكين – أذواقهم – أثمان السلع الأخرى) .

٤- العرض : هو الكمية التي يكون البائع على استعداد لبيعها في ظل الأثمان المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

٥- تتناسب الكمية المعروضة طردياً مع الثمن فكلما زاد الثمن زاد العرض .

٦- هناك عوامل تؤثر في منحنى العرض وتؤدي إلى انتقاله مثل: **(تكاليف الإنتاج – المستوى التكنولوجي – الضرائب – الإعانات) .**

٧- توازن السوق : هو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

أسئلة على الفصل الأول

السؤال الأول : ضع علامة (√) أو (×) أمام كل عبارة مع التعليل :-

١- تتناسب الكمية المطلوبة مع السعر تناسباً طردياً ( )

٢- تتأثر الكمية المطلوبة بالإعانات المقدمة للمنتج ( )

٣- يتوازن السوق بزيادة الطلب عن العرض ( )

٤- يتأثر المعروض في السوق بدخول المستهلكين ( )

٥- بزيادة الضرائب على المنتج يزيد المعروض ( )

السؤال الثاني : اذكر ما يلي :-

أ- تعريف الطلب ؟

ب- تعريف العرض ؟

جـ- العوامل المؤثرة في انتقال منحنى الطلب ؟

د- العوامل المؤثرة في انتقال منحنى العرض ؟

هـ- مفهوم توازن السوق ؟

و- مفهوم جدول العرض مع إعطاء أمثلة رقمية له ؟

ز- مفهوم جدول الطلب مع إعطاء أمثلة رقمية له ؟

الفصل الثانـــــي

مبـــــادئ الاقتصـــــاد الكلـــــى

لتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : المشكلة الاقتصادية في ظل النظم الاقتصادية المختلفة.

المبحث الثاني : الدخل القومي.

المبحث الأول

المشكلة الاقتصادية
فى ظل النظم الاقتصادية المختلفة

يشتمل هذا المبحث على:-

١. المشكلة الاقتصادية وما ينتج عنها من اختيار.

٢. أهداف المجتمع الاقتصادية.

٣. النظم الاقتصادية وكيفية مواجهتها للمشكلة الاقتصادية.

تعريف علم الاقتصاد :-

إن الإنسان العادي يجد نفسه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكثير من الأمور الاقتصادية التي يواجهها في حياته اليومية. فكل قرار يتخذه أيا كانت طبيعته هو قرار اقتصادي . لذا وجب علينا تعريف ذلك العلم الذي يرتبط بكل شئون حياتنا اليومية وهو ما تعرضنا له في مقدمة الفصل الأول وكما رأينا.

توجد تعريفات متعددة توصل إليها كثير من علماء الاقتصاد إلا ان أكثرها شيوعاً هو :-

علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس سلوك الأفراد من ناحية إشباع حاجتهم المتعددة من الموارد المحدودة وذلك بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن ".

من خلال التعريف السابق نجد أن هناك عنصرين هامين وهما:

١- **احتياجات متعددة :** ويقصد بالاحتياجات كل ما يطلبه الفرد ويرغب فيه لتحقيق أفضل مستوى معيشة ممكن . ويمكن تقسيم هذه الاحتياجات إلي نوعين رئيسين هما:

أ- **احتياجات أساسية :** مثل الماكل والمشرب والمسكن والملبس والأمان .

ب- احتياجات كمالية : مثل السيارة – حمام سباحة – فيلا ..... الخ .

٢- الموارد المحدودة : يقصد بالموارد المحدودة عناصر الإنتاج المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية وهي :

أ- الأرض : وهي مجموعة الموارد الطبيعية والتي ليس للإنسان دخل في وجودها . فهي كل شيء فوق سطح الأرض مثل: (الغابات – الطاقة الشمسية – طاقة الرياح.... الخ) وتحت سطح الأرض مثل: (المعادن – البترول – المياه الجوفية.... الخ).

ب- العمل : ويقصد به المجهود الذهني والبدني المبذول في العملية الإنتاجية .

جـ - رأس المال : وهو مجموعة الأصول الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل : (المباني – الآلات – المعدات .... الخ) .

د- التنظيم أو المنظم : ويقصد بالتنظيم عمليات التنسيق والإدارة والتوجيه لنواحي النشاط المختلفة , والشخص الذي يقوم بهذه المهمة هو المنظم .

فالمنظم : هو الشخص المسئول عن إعداد المزيج الإنتاجي (الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال) المستخدمة في العملية الإنتاجية . **وهو الشخص المسئول عن :-**

١. اتخاذ القرارات.

٢. تحمل مخاطر المشروع .

٣. يحصل على ارباح المشروع او يتحمل خسائره .

المشكلة الاقتصـــــادية :-

المشكلة الاقتصادية في أبسط تعريفاتها هي :

" الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتعددة "

من ذلك التعريف نجد أن اساس المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد المتاحة ويمكن تعريف الندرة بأنها : " نقص عناصر الإنتاج مقارنة بالاحتياجات الإنسانية اللانهائية " .

ويمكن تقسيم الندرة إلي نوعين هما :-

١- **ندرة مطلقة :** ويقصد بها عدم وجود عنصر الإنتاج اللازم , مثل عدم وجود البترول في كثير من الدول .

٢- **ندرة نسبية :** ويقصد بها عدم كفاية عنصر الإنتاج للاحتياجات المطلوبة , مثل عدم كفاية القمح المزروع في مصر للاحتياجات مما يؤدي إلي استيراده من الخارج .

ومع وجود الحاجات المتعددة والموارد المحددة والنادرة نسبياً تخلق المشكلة الاقتصادية وتظهر الحاجة إلى الاختيار بين

الاستعمالات المختلفة للموارد المحددة بحيث توجه هذه الموارد لإشباع اكبر قدر من الحاجات الإنسانية.

من ثم فإن عملية الاختيار هي محور المشكلة الاقتصادية فعلى سبيل المثال الأرض تعتبر نادرة وعلينا أن نختار بين استخدام الأرض في إنتاج القمح والأرز أو غيرها من خضراوات ومواد غذائية ومواد خام لازمة للصناعة ولا بد أن نعلم ان عملية الاختيار هي عبارة عن التضحية باستخدام معين لصالح استخدام أخر بمعنى أن إنتاج سلعة القطن يتطلب التضحية بإنتاج سلعة القمح ولكن في حالة وفرة عوامل الإنتاج فإنها تلغي فكرة الاختيار وكذلك في حالة أن المورد لا يصلح إلا لإنتاج سلعة معينة بذاتها .

تكلفة الفرصة البديلة :-

ينتج عن اختيار بديل التضحية بالبدائل الأخرى وتصبح تكلفة اختيار هذا البديل هي تكلفة التضحية بأعلى عائد ينتج عن أعلي البدائل المتروكة نفعاً وهو ما يعرف بتكلفة " الفرص البديلة أو تكلفة الفرصة الضائعة أو " تكلفة ثاني افضل بديل ".

الاختيارات: (التكلفة – العائد)

إذا فرضنا أن مجتمعنا اقتصادياً يحوي قدراً معيناً وثابتاً ومحدداً من العمال والأرض والموارد الطبيعية فإن هذا المجتمع

لابد وان يواجه مشكلة تخصيص هذه الموارد بين فئات من الاستخدامات المتعددة فعلى المجتمع أن يحدد كم من الأفدنة سوف تذهب لإنتاج القمح وكم من الإنتاج من السلع الأخرى وكم من العمال لإنتاج السلع الصناعية ولا بد أن يكون معلوماً أن فكرة الاختيار بين إنتاج سلعة واخرى تدخل فيها فكرة دراسة التكلفة وكذلك فكرة اثمان البيع ومقارنتها بالتكلفة اي (التكلفة – العائد) ويجب ان ندرك أن دراسة الاقتصاد والتكلفة والعائد يجعلنا نختار تلك المجموعات من السلع والتي تضم اكبر قدر من السلع بنفس الموارد المحددة وبالتالي تساعد على حل مشكلة الاختيار بصورة تزيد من رفاهية المجتمع . وهذا ما يشار إليه بمنحنى الإمكانيات الإنتاجية.

تعريف منحنى الإمكانيات الإنتاجية:-

هو منحنى يوضح توليفات مختلفة من السلع والخدمات التي تستطيع دولة ما إنتاجها في فترة زمنية معينة باستخدام الموارد والتكنولوجيا المتاحة.

عدد وحدات (س)	عدد وحدات (ص)
٥٠	٠
٤٠	١٠
٣٠	١٨
٢٠	٢٣
١٠	٣٥
٠	٢٦

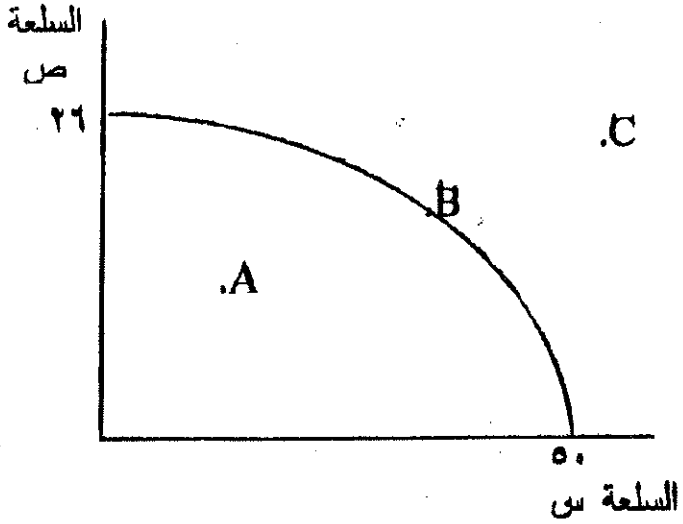

ويوضح هذا المنحني التوليفات المختلفة من السلعتين س ، ص والتي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة ، كذلك فإن أية نقطة تقع

علي نفس المنحني تمثل استغلالاً كاملاً للموارد (B) بينما أي نقطة تقع داخل المنحني تمثل إهداراً للموارد وعدم استغلالها استغلالاً أمثل (A) أما النقطة خارج منحني إمكانيات الإنتاج فتشير إلي عجز الموارد عن الوصول إليها (C) .

خصائص منحني الإمكانيات الإنتاجية :-

١- يوضح منحني الإمكانيات الإنتاجية الحجم الأقصى من السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في ظل الاستغلال الأمثل للموارد والتكنولوجيا المتاحة.

٢- ينتقل منحني الإمكانيات الإنتاجية إذا حدث تغير في حجم الموارد الاقتصادية أو تم استحداث تكنولوجيا حديثة.

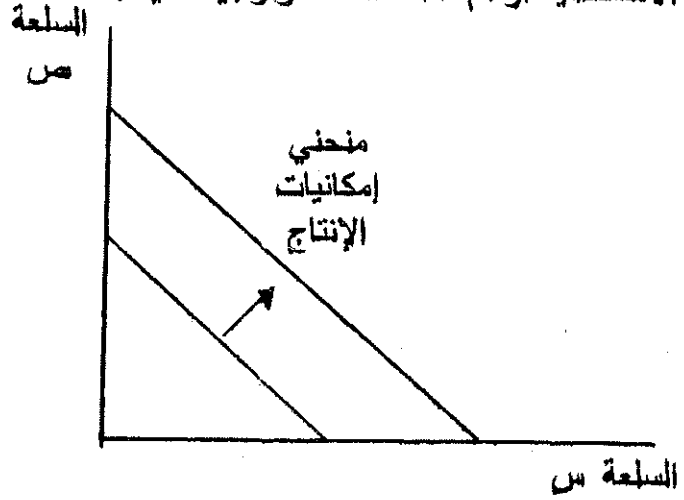

يوضح الرسم السابق انتقال منحني الإمكانيات الإنتاجية إلي اليمين نتيجة استحداث تكنولوجيا جديدة أو اكتشاف موارد جديدة.

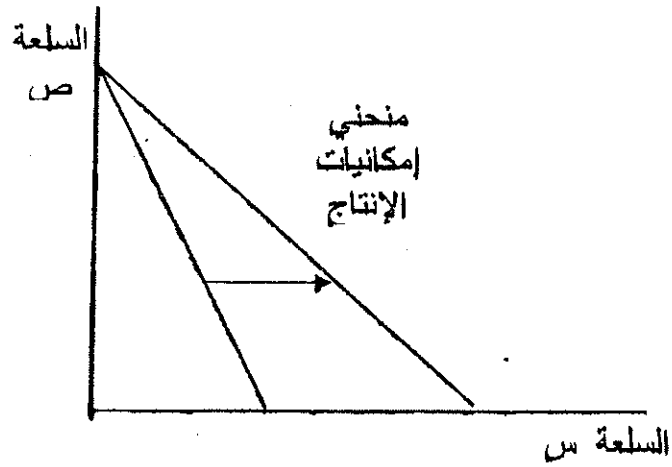

يوضح الرسم السابق زيادة حجم الإنتاج من السلعة (س) نتيجة استحداث تكنولوجيا جديدة أو اكتشاف موارد جديدة ساعدت في إنتاج السلعة (س).

٣- يأخذ منحني إمكانيات الإنتاج شكل الخط المستقيم عند ثبات معدل الإحلال الحدي بين السلعتين.

٤- ميل منحنى الإمكانيات الإنتاجية سالب وهذا يعكس مبدأ التضحية فكلما زادت وحدات (ص) انخفضت وحدات (س) وهذا ما يعرف بفكرة تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة ويمكن تعريفها بأنها : " تكلفة ثاني أفضل بديل " ومثال ذلك

بافتراض أن دولة تمتلك ٥٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراعة وتقوم بتخصيصها لزراعة الأرز والقطن وفقاً للتوليفات التالية :

عدد الأفدنة المخصصة لزراعة الأرز	عدد الأفدنة المخصصة لزراعة القطن
٥٠٠	٠
٣٠٠	٢٠٠
٢٥٠	٢٥٠
٢٠٠	٣٠٠
٠	٥٠٠

من الجدول السابق نجد انه إذا ارتفع إنتاج القطن من صفر إلي ٢٠٠ فإن إنتاج الأرز سينخفض من ٥٠٠ إلي ٣٠٠ وبالتالي فإن تكلفة الفرصة البديلة هي ١-.

وعند تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة متعمقة يتضح لنا أن هناك عدة أسئلة يجب أن تجيب عليها في أي مجتمع مهما اختلفت صورة أو أنظمته:

السؤال الأول: ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها وما هي

كمية تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع (النوع – الكمية) ؟

السؤال الثاني : كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات أي ما الطريقة التي تتبع للإنتاج فهناك عنصر (العمل – رأس المال – الأرض – التنظيم) , فكيف يتم تجميع هذه العناصر مع بعضها (التوليفة) ؟

السؤال الثالث : لمن يكون هذا الإنتاج ؟ أي من الذي سيستخدم هذه السلع والخدمات دون غيره من الأفراد ؟ وهذه الأسئلة الثلاثة لا بد من الإجابة عليها سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية.

وقد قامت الدول بمعالجة مشكلتها الاقتصادية بما يسمى بالنظام الاقتصادي (اشتراكي – رأسمالي).

بمعنى الأسلوب أو النظام الذي تستخدمه الدولة لحل المشكلة الاقتصادية فيها و توزيع الموارد المحددة على الاستخدام والاحتياجات المتعددة.

الأهداف الاقتصادية للدول :-

من الممكن أن نوضح أن أهم الأهداف الاقتصادية لكل المجتمعات سواء أكانت متقدمة أو نامية اشتراكية أو رأسمالية هي :-

١- هدف زيادة الدخل القومي :-

يقصد بالدخل القومي للمجتمع قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر عادة بسنة واحدة مقدرة بالأسعار الجارية.

والهدف من زيادة الدخل القومي هو زيادة السلع والخدمات وليس زيادة الأسعار بمعنى أن العبرة بالناتج الحقيقي من كميات إضافية متزايدة من السلع وليس الأسعار وتسمى الزيادة في السلع بالزيادة الحقيقية أما إذا كانت التغيرات في الدخل تشمل تغييراً في الكميات والأسعار فهذا يسمى بالدخل الأسمى أو الدخل النقدي وليس الحقيقي وتهتم كل المجتمعات سواء اشتراكية أو رأسمالية بضرورة زيادة معدل نمو الدخل بها .

الدخل القومي هو مقياس رفاهية الشعوب وزيادته تؤدي إلى القضاء على مشاكل الفقر وبناء القدرة الاقتصادية والإنتاجية وتدعيم الوطن من الناحية الاقتصادية ومعدل نمو الدخل القومي يعتمد على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية التي تتفاعل مع بعضها لتحديد معدل نمو الدخل القومي .

٢ـ زيادة حجم العمالة :ـ

من الأهداف الأساسية لأي مجتمع هي زيادة العمالة ويقصد بذلك الهدف أن الأفراد القادرين والراغبين في العمل يحصلون على فرص عمل وذلك لان زيادة العمل لها أغراض اقتصادية واجتماعية .

الغرض الاقتصادي :ـ

وهو نظرة مادية بحتة حيث أن عنصر العمل أداة من أدوات الإنتاج وزيادة استخدام يؤدي إلي مزيد من الإنتاج والدخل .

الغرض الاجتماعي:ـ

هو أن توظيف المواطن وإتاحة فرصة العمل له يعطي له كياناً اجتماعياً ومشاعر نفسية هامة تساعد على الترابط الاجتماعي.

وفي كثير من الأحيان يتعارض التوظيف وزيادته من الناحية الاقتصادية مع أغراضه من الناحية الاجتماعية فمثلاً نجد أن الدوافع الاقتصادية تتطلب الاحتفاظ بأقل عدد ممكن من العاملين بالمشروع حتى تنخفض التكلفة وحتى تكون إنتاجية العامل مرتفعة بالنسبة لأجره ولكن الحد من تكدس العمال في وحدات الإنتاج يجعل الشاب لا يجد فرصة العمل إلا في ظل قوانين القوى العاملة التي تلتزم الدولة فيها بضرورة تعيين

الخريجين بغض النظر عن مساهمتهم في زيادة الإنتاج أو عدم زيادته .

ولذلك نجد انه إذا أردنا العمالة لأهداف اجتماعية فإننا نهدد الأهداف الاقتصادية. ويقصد بالعمالة الكاملة في المجتمع أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب ان يلحق بعمل وإلا تكون العمالة غير كاملة .

٣- ثبات مستوى الأسعار :-

ترغب المجتمعات عامة في أن يكون مستوى الأسعار ثابتاً بها حتى تشعر بالطمأنينة وحتى تحقق الرفاهية للمستهلكين ولهذا الموضوع رأيـــان :-

الرأي الأول : إن ثبات مستوى الأسعار يجابه بعدم الواقعية لأن ثبات مستوى الأسعار قضاء على حوافز المنتجين في الإنتاج لأن المنتج يبغي زيادة الأسعار لمزيد من الربح حتى يزداد إنتاجه ولذا يكون الهدف هو الزيادة في الأسعار بمعدلات مقبولة مع مرور الوقت فالزيادة في الأسعار التدريجية تحفز رجال الأعمال على زيادة الإنتاج وانتظار الأرباح كما أنها تساعد على رفع دخولهم .

الرأي الثاني : تقول هذه النظرة أن زيادة الأسعار والأجور توجد موجة من التضخم لا يرضى عنها المستهلك وكذلك ما ينتج

عن التضخم من آثار سيئة لا تشجع على الادخار بل على المضاربة والخوف من المستقبل وهذا الرأي يرى أن مستويات الأسعار يجب أن تنخفض مع مرور الزمن فالمفروض أن الأسعار تعكس التكلفة ومن المفروض أن التكلفة في الفترة الطويلة تنخفض بفعل التقدم الفني واستخدام العلوم في خدمة المجتمع وبالرغم من أن هذا الرأي يفيد المستهلك ولكن لا يحفز على الإنتاج خوفاً من انخفاض أرباحهم .

ونحن نرى : أن هدف ثبات الأسعار في عالم ديناميكي متحرك ليس من الواقعية بمكان ، إنما الهدف الواقعي يمكن أن يكون " استقرار الأسعار " بحيث تحقق أهداف المستهلكين وترضي طموحات المنتجين بالتغيرات المعقولة التي لا توجد موجه من التضخم.

٤- العدالة في توزيع الدخل :-

أ- العدالة بمفهوم أخلاقي وإنساني :-

تعني التوزيع حسب الحاجة وهذا يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع والطبقات ذات الدخل المنخفض (مجتمع اشتراكي) . ومفهوم العدالة

الاجتماعية يجب أن يرتبط أولاً وأخيراً بمفهوم فرص عمل لائقة للمواطن تتيح له زيادة دخله وزيادة الإنتاج والتكفل بفرصة عمل مفهوم إنساني .

ب- العدالة بالمفهوم المادي :-

تعني التوزيع حسب الأداء فهي بذلك تعني حصول كل فرد على الدخل الذي يتناسب مع قدراته وملكاته في الإبداع والعمل والابتكار وبهذا المفهوم يتم السماح بتفاوت كبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ويطلق على ذلك اقتصادياً بربط الأجر بالإنتاجية فمن له إنتاج كبير يحصل على دخل كبير وعادة ما يغلب هذا المفهوم في المجتمعات الرأسمالية .

٥. توازن ميزان المدفوعات :-

ميزان المدفوعات هو السجل السنوي الذي يوضح مدى التزامات الدولة وحقوقها لدى بقية المتعاملين معها في الدول الأخرى وأن عدم توازن ميزان المدفوعات ووجود عجز به يعني تراكم الديون على المجتمع لذلك ترغب كل دولة أن توازن ميزان مدفوعاتها – سيتم دراسة ميزان المدفوعات تفصيلاً في فصل مستقل- .

صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية بالكامل :-

كما أوضحنا سابقاً أن الأهداف الاقتصادية للمجتمع هي:

١- زيادة الدخل القومي. ٢- توازن العمالة.

٣- ثبات مستوى الأسعار. ٤- عدالة التوزيع.

٥- توازن ميزان المدفوعات.

والصعوبة التي تواجه المجتمعات هي صعوبة تحقيق كل هذه الأهداف دفعة واحدة فنجد مثلا أن تعارض فكرة ثبات مستوى الأسعار مع زيادة الإنتاج لأن المنتج يجد في ارتفاع الأسعار حافزاً على زيادة الإنتاج وليس في ثبات الأسعار كذلك نجد أن هدف العدالة في التوزيع يؤدي إلي نقص حجم المدخرات ويخوف اصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وكذلك نجد أن توازن ميزان المدفوعات يدفع إلي عدم الاقتراض من الخارج وتاجيل عمليات التنمية الاقتصادية .

ولذلك وجب علينا الاختيار بين تحقيق هدف وأخر كتفضيل هدف عن اهداف أخرى وعلى المجتمع أن يختار التوليفة من الأهداف التي تحقق أقصى إشباع ممكن وان يرتب اهدافه الاقتصادية طبقاً لأولوياته.

النظم الاقتصاديـــــة :

يعتبر الأسلوب المتبع لحل المشكلة الاقتصادية هو ما يطلق عليه النظام الاقتصادي ومهما اختلفت النظم الاقتصادية فإنها كلها تحتوي على العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية.

ويمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة من المؤسسات التي تقوم بالاختيارات الاقتصادية الأساسية بهدف تنسيق النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ومن اكثر انواع تقسيمات النظم الاقتصادية انتشارا هو تقسيم النظم إلي :-

١- النظام الراسمالي.

٢- النظام الاشتراكي.

٣- النظام المختلط.

اولاً : النظام الاقتصادي الراسمالي :-

١- تعريف النظام الراسمالي :

يعرف النظام الراسمالي بانه ذلك النظام الذي يقوم فيه الفرد او الافراد بتجميع عوامل الإنتاج المملوكة لهم (الأرض – العمل – راس المال) بهدف تراكم الثورة والحصول على ربح .

٢- العوامل التي ساهمت في نشأة وتطور النظام الرأسمالي :

أ- تراكم رأس المال الذي حدث نتيجة انتعاش التجارة بين المدن ونتيجة اكتشاف الذهب وما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها ويسمى هذا برأس المال المتراكم.

ب- انتشار الأفكار العلمية والاختراعات الفنية والتي احتاجت إلي تمويل رأسمالي وكذلك اكتشاف البخار وانتشار الثورة الصناعية.

جـ- تواجد طبقة من الأفراد المغامرين الذين اقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة وقد نجح هؤلاء المنظمون بإقناع الناس بالسلع الجديدة وحققوا أرباحاً طائلة وكان لهذه الطبقة من المنظمين فضل .

٣- مميزات النظام الرأسمالي :-

هناك خمس مميزات تعتبر من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالي وهذه الخصائص هي :

أ- الملكية الفردية. ب- حرية المشروع.

جـ- نظام السوق والائتمان. د- المنافسة.

هـ- دافع الربح.

ونناقش المميزات فيما يلي :-

أ- الملكية الفردية :-

وتعني حق الفرد فيما يكتسبه من أموال وأيضا حق استعمال هذا المال والتصرف فيه ودور الملكية الفردية في المجتمع الراسمالي هو تحديد وتعيين الأشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية في إنتاج واستهلاك السلع وهم الأشخاص اصحاب الملكية أو من ينوبون عنهم ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية نجد حق ميراث فالإنسان يدخر ليتمتع هو بهذه المدخرات في المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه .

ب- حرية المشروع :-

إن حرية المشروع في اتخاذ القرار هو حق نابع من حق الملكية الفردية نفسه فالمشروع في النظام الرأسمالي حر في تقرير نوع النشاط الذي يقوم به ونوع السلعة او الخدمة التي يؤديها داخل النشاط والمبدأ العام الذي يحكم حرية المشروع في اتخاذ القرارات هو السعي وراء الربح والحصول على أقصى ربح ممكن من وراء القرار الذي يتم اتخاذه وحرية المشروع لها صلة أكيدة بعنصر المبادرة في اتخاذ القرار من جانب المشروع وهو صفة مميزة للنظام الراسمالي .

جـ- نظام الثمن والسوق :-

يعرف هذا النظام باسم اقتصاديات السوق وتتحدد رغبات المستهلكين بما يسمى بقوى الطلب وتتحدد رغبات البائعين بما يسمى بقوى العرض ويتميز النظام الراسمالي بأن الأثمان تتحدد لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة دون اي تدخل من جانب الحكومة ويلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك ليقرر بناء على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات وكذلك ما يتم استهلاكه منها والمستهلك عندما يوزع دخله على السلع المختلفة فإنه يفضل السلع التي تعطيه اكبر قدر من الإشباع بالنسبة لدخله ويمتنع عن الشراء إذا زاد الثمن عن الإشباع .

والمنتج عندما قرر اختياره لعوامل الإنتاج فهو يهتدي ايضا بجهاز الأثمان أي الجهاز المسئول عن تحديد أسعار عوامل الإنتاج ويختار تلك الانواع من العوامل ذات الثمن الرخيص طالما انها تعطي نفس الجودة. وعندما يجد المنتج أن هناك سلعة من السلع ثمنها مرتفع وتدر ربحا متزايدا فإنه يوجه موارده لإنتاج هذه السلعة.

د- المنافسة :-

يتنافس البائعون والمشترون في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من اجل الحصول على افضل الشروط للسلع والخدمات.

فالبائع سعياً وراء الربح يحاول أن يبيع اكبر قدر ممكن من السلع لينافس بذلك غيره من منتجي السلعة المماثلة محاولاً بذلك أن يخفض من ثمن سلعته أو يحسن من جودتها فيكسب السوق لنفسه ويتطلب شرط المنافسة توفر عدة مقومات من أهمها معرفة كل من البائع والمشتري بظروف السوق . وما هو متوفر من سلع ويتطلب ذلك أيضاً أن يكون هناك عدد كبير من المشترين والبائعين حتى لا يملك أي منهم التحكم في الكمية محل التبادل وبالتالي التحكم في أسعارها – أن توفير شروط المنافسة يؤدي إلي توفر السلع بافضل جودة وارخص الأثمان و في النهاية سيخرج من المنافسة المنتج غير الكفء.

هـ- حافز الربح (ثمن البيع – التكلفة) :-

الربح هو الفائض بعد تغطية كافة الالتزامات التعاقدية للمشروع بمعنى الربح يساوي ثمن البيع مطروحاً منه إجمالي التكلفة ويفترض النظام الراسمالي أن الباعث وراء قيام الشخص بنشاط اقتصادي هو حصوله على الربح ويرتبط بروح المخاطرة

والمغامرة وهي التي تجعل من شخصية الملظم أو قائد المشروع شخصية مميزة عن غيرها.

مساوئ النظام الرأسمالي :-

أ- الملكية الفردية والحرية الاقتصادية.

ب- سوء توزيع الدخل.

جـ- الاحتكار والإسراف في استخدام الموارد .

د- التقلبات الاقتصادية.

هـ- الرأسمالية والاستعمار.

ونناقش المساوئ فيما يلي :-

أ- الملكية الفردية والحرية الاقتصادية:-

نلاحظ في المجتمع الرأسمالي أن من الأسس المعروفة للنظام هي حرية الاختيار ولكن في الحقيقة أن حرية الاختيار هذه للأغنياء فقط فالأغنياء في النظام الرأسمالي هم الذين يملكون والفقراء لا يملكون ويستخدم الأغنياء أصحاب الملكية الفردية ما يملكون في إنتاج السلع المرغوبة من الأغنياء والتي تحقق لهم الربح المطلوب وتؤدي فكرة سوء استخدام الملكية الفردية والحرية إلي نوع معين من الحقد بين الطبقات داخل المجتمع إذا لم يتم عمل المعالجة اللازمة .

ب- سوء توزيع الدخل :-

دائما يحصل الرأسمالي على الأرباح المتراكمة بينما يحصل العامل على أجره المحدود وحيث أن حجم الأرباح كثيراً ما يزيد عن حاجة الاستهلاك فإن المدخرات تتراكم وتتزايد لدى الرأسمالي بينما يبقى العامل على حد الكفاف . وهذا التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى حقد الطبقات الفقيرة ذات الأجر المحدود ويتعدى سوء توزيع الدخل والملكية النواحي الاقتصادية ويشمل أيضاً الميدان السياسي لأن نفوذ الأغنياء يمتد إلى المراكز والمناصب بقوة أموالهم ويزداد الأغنياء قوة والفقراء ضعفاً وتتوارث كل طبقة إما غنائها أو فقرها وهكذا إلا إذا تمت المعالجة الصحيحة وإتاحة الفرصة للفقراء المتفوقين للارتقاء .

جـ- الاحتكار والإسراف في استخدام الموارد :-

ينقلب في كثير من الأحيان النظام الرأسمالي إلى احتكار وذلك بحدوث نوع من الاتفاقيات بين المنتجين لسلعة معينة وذلك لتحديد ما يتم إنتاجه أو بيعه من جهة تحديد السعر والكمية وذلك بهدف الإضرار بالمنتجين الآخرين وإخراجهم من السوق. وعندما يتم الاحتكار يتم تحديد حجم الإنتاج حتى لو اقتضى ذلك أن تستمر آلاتهم عاطلة لتحديد الكمية المنتجة للمحافظة على السعر أو

مـزارعهم عاطلـة حتـى لا يـنخفض السـعر بسـبب زيـادة الإنتـاج وزيادة العرض ويعتبر ذلك إسرافاً في الموارد وسوء استخدام.

د- التقلبات الاقتصادية:-

من خصائص النظام الرأسمالي حدة الدورات التجارية ففي فترات معينة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويرتفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتزداد العمالة والصادرات ويحدث الرواج وفي فترات زمنية أخرى يحدث الكساد فيقل حجم الدخل القومي وتنتشر البطالة ويقل حجم الصادرات وتهبط مستويات الأسعار وهذه الدورات تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وتعرض المجتمع لحالات من الربح الوفير ثم حالات من الإفلاس والبطالة .

وقد تكون الدورة التجارية (٥ - ١٠) سنوات أو من (١٠ – ١٥) سنة أو كل ٥٠ سنة وعملية التنبؤ بما سيكون عليه الطلب في المستقبل هي التي تؤدي إلي حدوث الدورات الاقتصادية من كساد ورواج .

هـ- الرأسمالية والاستعمار:-

الرأسماليون يوجهون كل جهودهم للوصول للحكم داخل مجتمعاتهم ويصبح اهتمامهم بعد ذلك استغلال نظام الحكم نحو

استعمار الدول الضعيفة لاستغلال ثرواتها بحيث تفتح أسواقاً جديدة لنفسها تحصل فيها على المواد الأولية والخامات ثم تصدر لها السلع الجاهزة لتحقق أقصى أرباح ممكنة .

ثانياً : النظام الاقتصادي الاشتراكي :-

١- تعريف النظام الاشتراكي:-

النظام الاشتراكي هو النظام الذي تمتلك فيه الدول الجزء الأكبر من عوامل الإنتاج والثروة في المجتمع وتتولى إدارتها طبقا لخطة قومية شاملة تهدف إلي زيادة حجم الدخل القومي وتوزيعه بصورة عادلة.

ومن التعريف السابق نجد أن عناصر النظام الاشتراكي تتمثل في:

أ- الدولة تمتلك جميع عوامل الإنتاج أو الجزء الأكبر منها :

(الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم) .

ويتم الانتقال لهذه المرحلة عن طريق عدة طرق أولها المصادرة للملكيات أو التأميم وذلك بتعويض عادل وفي بعض الأحيان يكون التأميم بالتدريج ليشمل مزيداً من المشروعات في فترات زمنية متتالية .

ب- **خطة شاملة** : ويكون هدفها توجيه الموارد عموما في المجتمع وفقاً لأهداف عينية مادية وليست نقدية ولا يكون الربح الشخصي هو الهدف ولكن تحقيق وانجاز الإنتاج هو الهدف وهكذا يختلف النظام الاقتصادي الاشتراكي عن الرأسمالي .

٢- العوامل التي ساهمت في نشأة وتطور النظام الاشتراكي :-

أ- جاء النظام الاشتراكي كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالي.

ب- زيادة قوة الملكية الفردية والاحتكارية .

٣- مزايا النظام الاشتراكي:-

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تحقق تكافؤ الفرص.

ب- تحقيق المساواة الاقتصادية ومنع الاستغلال .

جـ- خلق التعاون وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي .

د- التخطيط الاقتصادي يتم بتوجيه وإشراف الدولة ورسم خطط قومية لخلق توازن بين الموارد المتاحة واحتياجات المجتمع.

٤- مساوئ النظام الاشتراكي :-

أ- قلة الحوافز لرفع كفاءة العاملين وانتشار التراخي بين الأفراد .

ب- اقتصاديات البلاد والتخطيط وإصدار القرارات تتركز في أيدي قلة .

جـ- وجود أجهزة عدة للتخطيط والإشراف والمتابعة وبالتالي خلق زيادة في النفقات علاوة على وجود تعقيدات روتينية.

د- لا مجال لقوى الطلب والعرض.

هـ- النظام الاشتراكي لا يهتم بالدافع النفسي وهو دافع الحافز الذي يساعد بتنمية المجتمعات وتقدمها.

النظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية :

نوضح هنا كيف يقوم كل نظام من النظم الاقتصادية بالمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية والقيود والعقبات التي يواجهها .

فالمشكلة الاقتصادية هي أساس في توجيه الموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتعددة في المجتمع.

ويتم توجيه الموارد في النظام الرأسمالي عن طريق جهاز الأثمان أو قوى السوق (العرض والطلب) ودافع الربح هو الموجه أو المحرك الأساسي للموارد ناحية إنتاج معين والسعر هو الذي يوجه المنتج للإنتاج لأنه هو الذي يدله على مقدار الربح الذي سيحققه ونجد أن الثمن يلعب دوراً هاماً في عمليه اتخاذ القرار

بإنتاج سلعة فكلما زاد السعر زاد عدد المنتجين للاستفادة من الأرباح فيزيد العرض فيقل السعر وتختفي الأرباح غير العادية ويحل النظام الاقتصادي الرأسمالي المشكلة عن طريق جهاز الأسعار ودافع الربح سعياً وراء زيادة الثروة والملكية الخاصة وتلعب المنافسة دوراً كبيراً في تحقيق ذلك . وينتج عن هذا النظام الاحتكار وسوء توزيع الثروة والدخل كما يؤدي الاندفاع في الإنتاج إلى حدوث تقلبات حادة في النشاط الاقتصادي .

ويحل النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية عن طريق الملكية العامة لعوامل الإنتاج والتخطيط المركزي القومي الشامل فالدولة تملك جميع الموارد والتخطيط الاقتصادي يتم عن طريق تجميع الموارد الموجودة في المجتمع وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المجتمع.

وتقوم سلطات التخطيط العليا بالتنسيق بين احتياجات كل مشروع وآخر ولكن قد نجد أن المديرين في المشروعات المختلفة كثيراً ما يبالغون باحتياجاتهم من لوازم الإنتاج حتى توفر لهم الدولة إمكانيات كثيرة ثم يضعون لأنفسهم هدفاً ضئيلاً في الإنتاج حتى لا يطالبون بالمزيد من المجهود وعلى ذلك نجد أن لكل نظام عيوبه ومميزاته .

المبحث الثاني

الدخـــل القومـــي

يشتمل هذا المبحث على النقاط التالية:-

أولاً : الدخل القومي – مفهومه وطرق قياسه

ثانياً : نظرية الأجـور , الريع والأرباح.

أولاً : الناتج القومي مفهومه وطرق قياسه

تعريف الإنتاج القومي :-

يعرف الناتج القومي لمجتمع بأنه قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة مقومة بالأسعار الجارية.

الإنتاج القومي النقدي= كمية السلع × ثمنها + كمية الخدمات × ثمنها

أهمية الناتج القومي :-

١- إن الناتج القومي يحوي الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والأجور والأرباح وكلما زاد الدخل القومي أو نقص أدى ذلك إلي تغير حجم التوظف (أي العمالة في المجتمع) ولا يمكن أن تزيد العمالة إلا بزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي .

٢- تقاس رفاهية المجتمع ورخائه المادي بقدر ما يزداد به دخله القومي سنوياً ويكون من أهمية الدخل القومي وزيادته هو تأمين مستقبل أفضل لأبناء الوطن وبناء اقتصاد قومي متين تستطيع الدولة من خلاله بناء جيش قوي .

٣- الناتج القومي مقداره يمثل بوضوح حجم الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع ولذلك فإنه يعتبر خير مؤشر للحكم على قدرات هذه الدولة وحجم أنشطتها الاقتصادية.

طرق قياس الناتج القومي :-

هناك عدة طرق لقياس حجم الناتج القومي وفيما يلي نعرض هذه الطرق:-

الطريقة الأولى :-

أساس هذه الطريقة هو جمع قيمة كل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال سنة وتكون طريقة الحساب وفقاً للمعادلة التالية :

الإنتاج القومي الإجمالي= كمية السلع × ثمنها + كمية الخدمات × ثمنها

اول المشاكل التي تثيرها هذه الطريقة هي صعوبة تقدير قيمة السلع التي لا يتم تداولها في السوق وهي تشير إلى السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجها فكثيراً ما يقوم المزارع مثلاً باحتجاز جزء من إنتاج مزرعته لاستهلاكه الشخصي ولعائلته دون أن يظهر هذا في حساب الناتج القومي ولذلك يجب تقييم حجم هذا الناتج وضمه للناتج القومي .

المشكلة الثانية التي تثيرها هذه الطريقة هي الازدواج وهو ما يتضح من المثال التالي :

مثـــال :- إذا توافرت لديك البيانات التالية :-

نوع السلعة	سعر	كمية	القيمة	القيمة المضافة
القمح	٢	١٠	٢٠	٢٠ =
الدقيق	٥	٥	٢٥	٥ =
الخبز	٥	٧	٣٥	١٠ =
الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة				٣٥

فعند حساب الناتج القومي بطريقة إجمالي الإنتاج النهائي نتعرض لمشكلة الازدواج والتي تعني حساب قيمة السلعة أكثر من مرة حيث حسبت قيمة القمح ثلاث مرات بينما حسبت قيمة الدقيق مرتين وضماناً لعدم الازدواج في قيمة السلعة فإننا نخصم من قيمة كل سلعة تكلفة السلعة الوسيطة التي دخلت في إنتاجها واخذ القيمة المضافة فقط وهو ما يعرف بالناتج القومي.

الطريقة الثانية :

طريقة الأنصبة الموزعة (عوائد عوامل الإنتاج) :-

طريقة الأنصبة الموزعة أو كما تسمى أحياناً بطريقة عوائد عوامل الإنتاج – أن تكلفة السلعة ترجع في مجموعها إلى أنها تكلفة الأجر المدفوع للعمال وفوائد رأس المال وربح المنظمين

وريع الأرض وإذا اردنا أن نحسب قيمة الدخل القومي فإننا نحسب قيمة عوائد كل عوامل الإنتاج لأنها تمثل في مجموعها قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطتهم .

عناصر الانتاج	عوائد عناصر الانتاج
١. الأرض	الريع
٢. العمل	الأجور
٣. راس المال	الفوائد
٤. المنظم	الأرباح

الدخل القومي = الأجور + الفوائد + الأرباح + الريع

مثال :

إذا كانت قيمة الأجور المدفوعة للعمال هي ١٠ مليون جنيه وكانت قيمة الفوائد المدفوعة لأصحاب رؤوس الأموال هي ١٥ مليون جنيه والريع المسدد لأصحاب الأرض يساوي ٢ مليون جنيه وحصة المنظمين في الأرباح هي ٤ مليون جنيه . فإن قيمة الدخل القومي تكون:-

الدخل القومي = الأجور + الفوائد + الأرباح + الريع .

الدخل القومي = ١٠ + ١٥ + ٢ + ٤ = ٣١ مليون جنيه .

الطريقة الثالثة :

طريقة الإنفاق :-

ينقسم الإنفاق الذي يحدث في المجتمع إلي عدة أنواع :-

١- **الإنفاق على الاستهلاك :** يمثل مقدار ما يستهلكه أفراد المجتمع من سلع خلال فترة العام التي يتم حساب الدخل القومي لها .

٢- **الإنفاق على الاستثمار :** يمثل الإنفاق على سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى استهلاكية (مثل الآلات) ويمثل الإنفاق على الاستثمار كل زيادة في أصول المجتمع.

٣- **الانفاق الحكومي :** يمثل أيضاً إضافة للناتج القومي وهو بذلك يدخل في حسابات الدخل القومي .

٤- **صافي الصادرات :** و تمثل الفرق بين الصادرات والواردات لأن المجتمع عادة ما يستورد قدراً من السلع ويصدر قدراً آخر وتزداد قيمة الناتج القومي إذا كانت الصادرات أكثر من الواردات.

الدخل القومي = الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

مثـــــال :

إذا كـان حجـم الإنفـاق علـى شـراء السـلع والخـدمات الاسـتهلاكية (الاسـتهلاك) هـو ٥ مليـون وحجـم الإنفـاق علـى المشروعات الجديدة (الاستثمار) هو ١٠ مليون جنيه والإنفاق الحكومي يساوي ٢٠ مليون وصافي قيمة الصادرات تساوي ٥ مليون جنيه فإن قيمة الدخل القومي تساوي:-

الدخل القومي = ٥+ ١٠ + ٢٠ + ٥ = ٤٠ مليون جنية

مفاهيم مختلفة للدخل القومي :-

١- صافي الناتج القومي = الناتج القومي – الاهلاكات

٢- الدخل القومي = صافي الناتج القومي – الضرائب الغير مباشرة + المدفوعات التحويلية

٣- الدخل الشخصي = الدخل القومي – الأرباح غير الموزعة + التحويلات

٤- الدخل المتاح للتصرف = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

ثانياً : نظرية التوزيـــــــــع الأجـــــــور

الأجـر هـو " العائـد الـذي يحصـل عليـه العامـل مقابـل مساهمته في العملية الإنتاجية ".

وهناك عدة نظريات في تحديد اجر العمل وهي:-

١- نظرية حد الكفاف .

٢- رصيد الأجور .

٣- نظرية الإنتاجية .

٤- أسلوب المساومة الاجتماعية.

١- نظرية حد الكفاف :-

ويذكر أدم سميث أن أجر الكفاف هو الأجر الذي يكفل العامل مستوى من المعيشة يبقيه على قيد الحياة , فإذا زادت الأجور لسبب أو لأخر عن حد الكفاف يؤدي ذلك إلى رفع مستوى المعيشة للعمال من ماكل وملبس ويؤدي إلي رفع معدل المواليد وخفض معدل الوفيات نتيجة لظروف الحياة الأفضل التي يوفرها ارتفاع الأجر ويكون نتيجة لذلك أن يزداد عرض العمل مما يؤدي إلي انخفاض أجره إلي حد الكفاف والعكس صحيح .

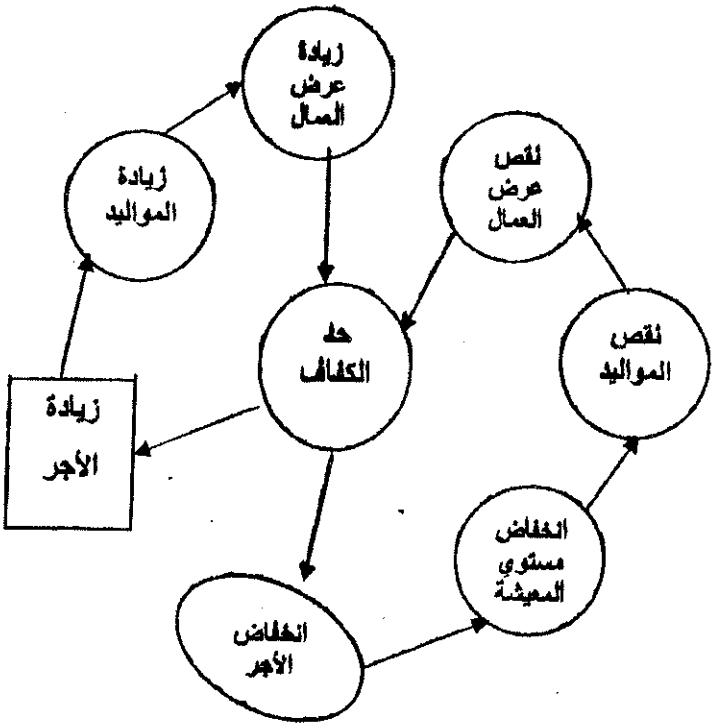

٢ـ نظرية رصيد الأجور :ـ

في اي وقت يخصص اصحاب راس المال مبلغا معيناً ثابتاً من الرصيد النقدي يدفع كاجر للعمال مهما كان عددهم ولا يستطيع العمال نتيجة لذلك ان يرفعوا اجورهم وإذا رفعت مجموعة من العمال اجورها يكون ذلك على حساب المجموعة الأخرى حيث أن الرصيد النقدي المخصص للأجور ثابت .

وتنتقد هذه النظرية من عدة زوايا فليس هناك ما يمنع من زيادة الرصيد المخصص للأجور على حساب النسبة الدخل كالربح والفوائد.

٣- نظرية الإنتاج الحدية:-

أن المنتج يقارن بين الناتج الحدي لعنصر العمل وبين تكلفته (أي الأجر المدفوع للعامل) فكلما انخفض أجر العامل فإن ذلك يدفع بالمنتج بطلب المزيد من وحدات العمل لوجود فرق بين تكلفة العمل وقيمة الناتج الحدي أي أن الناتج الحدي يزيد عن تكلفة العمل.

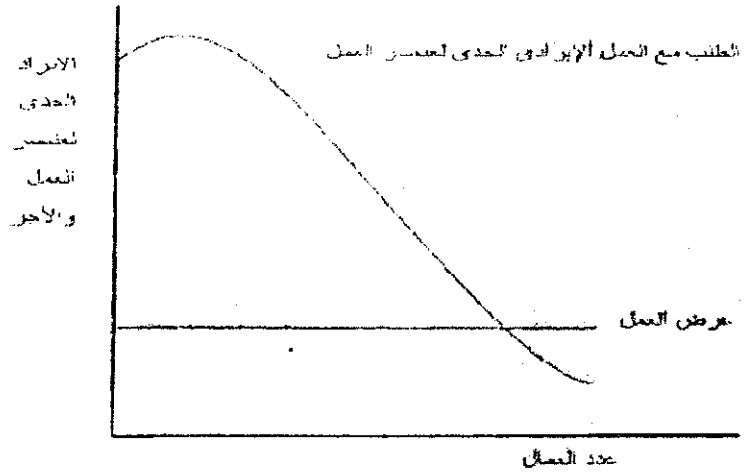

٤- المساومة الجماعية دور النقابات العمالية :-

تلجأ النقابات إلي التأثير على جانب العرض في سوق العمل حتى ترفع من أجور عمالها وتحسن من أحوالهم وكذلك تقوم النقابات بتدريب عمالها لزيادة إنتاجهم ونقل منحنى الطلب على عنصر العمل إلي أعلى ويمكن توضيح ممارسة النقابات بتدريب عمالها لزيادة إنتاجهم ونقل منحنى الطلب على عنصر العمال إلي أعلى ويمكن توضيح ممارسة النقابات العمالية كما يلي :-

تهدف النقابات العمالية إلي زيادة أجر العمال وذلك من خلال طريقتين:

أ- زيادة الطلب على العمال من خلال تدريبهم " التدريب ".

مما يؤدي إلي انتقال منحنى الطلب على العمل إلي ط/ ط وكان من نتيجة ذلك أن ازداد حجم العمالة ك/ ك وكذلك ارتفع أجر العلمل بالمسافة ث/ ث .

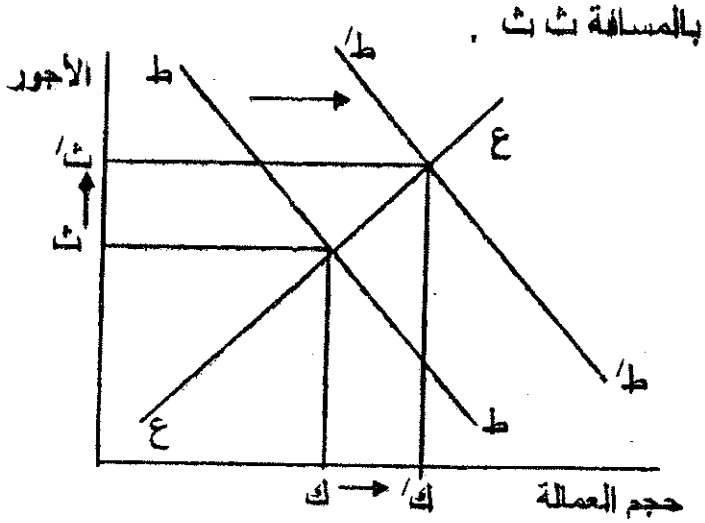

٢ ـ خفض عرض العمالة " الإضراب "

انتقل منحنى العرض لليسار ويوضح ذلك الشكل البياني الآتي :-

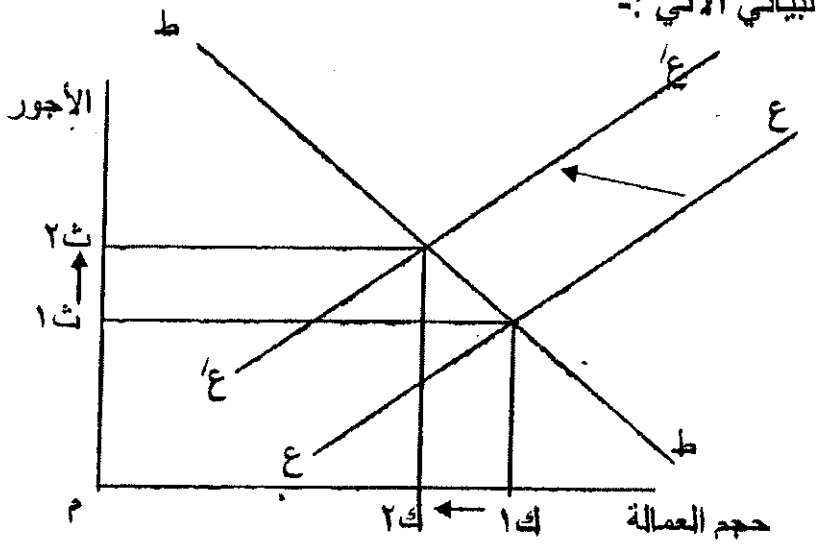

ويتضح من الرسم البياني السابق أن إصرار النقابة على نقص المعروض من العمل أدى **رفع مستوى الأجور** من م ث١ إلى م ث٢ ولكنه في نفس الوقت أدى هذا الأجر إلى نوع من البطالة بين العمال فقد **انخفض حجم العمالة** من م ك١ إلى م ك٢ .

ونستخلص من ذلك انه من الأفضل لنقابات العمال العمل على زيادة إنتاجية العمال بالتدريب والحوافز وأن تشارك في إحياء الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع حتى تستطيع زيادة الطلب على العمالة وبالتالي زيادة الأجر بدلاً من اللجوء إلى نقص العرض حيث ترتفع الأجور ولكن في نفس الوقت ستزيد من البطالة في المجتمع .

ثالثاً :الريـــــــع

التعريف : الريع هو " ثمن عنصر الإنتاج الذي يتميز بانخفاض مرونة عرضه وهو عنصر الأرض".

أنواع الريـــــع :

١- ريع الندرة : يقصد به الطلب على خدمات عنصر الأرض النادرة ولا تكفي الكمية المتاحة من الأرض لمواجهة هذا الطلب ولا بد أن نوضح أن هذا الريع يختفي إذا توافرت الأرض ولم يعد هناك ندرة عرضها .

٢- الريع التفاوتي : ينشأ الريع التفاوتي من تفاوت خصوبة الأرض فيقول (ريكاردو) أن المجتمعات تبدأ أولاً بزراعة الأرض الجيدة الخصوبة حيث تكون تكلفة الإنتاج بها منخفضة . فإذا ازداد عدد السكان وازداد الطلب على المواد الغذائية فإنها تضطر لاستخدام الأراضي الأقل جودة وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة وحيث أن الثمن يتحدد ليغطي تكلفة الإنتاج المرتفعة فإن الأراضي التي لها تكلفة إنتاج منخفضة لجودة خصوبتها تحصل على الريع التفاوتي .

فلو فرضنا أن هناك ٣ قطع متساوية من الأراضي وخصوبة كل منها مختلفة بحيث أن خصوبة القطعة أ> ب > ج

فلو كان مصروفات وتكلفة الإنتاج للقطعة الأولي ٥ جنيه والثانية ١٠ جنية والثالثة ١٥ جنية وذلك لاختلاف الخصوبة فإذا احتاج المجتمع واستخدم الأرض (ب) فإن ثمن الوحدة سيرتفع لتغطي تكلفة الأرض (ب) ولذلك يرتفع السعر إلي ١٠ جنيه وبالتالي تحصل الأرض (أ) على ريع تفاوتي قدره (١٠ – ٥ = ٥) .

٣- الريع الاقتصادي :

هو " الفرق بين ما يعرض عليه من عائد وبين العائد الذي لابد أن يحصل عليه حتى لا يتحول إلي نشاط آخر ".

فمثلاً إذا كان الشخص يعمل في صناعة بأجر سنوي قدره ٥٠٠ جنيه بينما تعرض عليه الصناعة الأخرى ٤٠٠ جنيه للانتقال إليها فإن هذا الفرق ١٠٠ يسمى بالريع الاقتصادي أما إذا كان هذا الشخص غير مطلوب في أي صناعة أخرى أو عمل آخر فإن الريع الاقتصادي يساوي ٥٠٠ .

٤- ريع الموهبة :

هو" العائد الذي يحصل عليه الفنان أو المؤلف أو الموسيقى الذي يكون مطلوباً من الجماهير لموهبته النادرة ".

٥- شبه الريع :

يطلق على العائد الذي يعتبر ريعاً في الفترة القصيرة وهو يعتبر الفرق بين الريع غير العادي والريع العادي .

رابعاً : الربـــــح

تعريف الربح :

هو " الفائض الذي يتبقى بعد خصم تكاليف الإنتاج مثل أجور العاملين ومستلزمات الإنتاج والاهلاكات والفوائد والإيجار وأي أجور تعاقدية " .

إجمالي الأرباح = إجمالي الإيرادات – إجمالي التكاليف

أي أن الربح الاقتصادي السنوي هو إجمالي إيرادات المشروع مطروحاً منها إجمالي تكاليف المشروع السنوي متضمنا الفائدة الضمنية على رأس المال وريع الأرض وأجر صاحب المشروع ولكي يصل إلي التكلفة الفعلية لابد أن يحسب فائدة على رأس المال المقدم من صاحب المشروع تساوي فائدة البنوك بافتراض انه اقترض هذا المبلغ من البنوك وكذلك أجراً لصاحب المشروع كمدير للمشروع وكذلك ريع الأرض لو استخدم صاحب المشروع أرضه في المشروع .

أهمية الربح في توجيه النشاط الاقتصادي :-

١- يعتبر الربح هو عائد التنظيم.

٢- الربح أساس توجيه النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي فالقطاعات التي تزداد فيها معدلات الربح يتجه إليها المنظمون بمواردهم للاتجار فيها.

٣- فمعدل الربح هو المشجع الأول للاستثمار والقطاعات التي تهبط فيها معدلات الأرباح يبتعد عنها المستثمرون.

٤- ويعتبر الربح من الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي لان المنظم على استعداد لتحمل مخاطر المشروع والدخول في مجالات جديدة تؤدي إلي نمو الاقتصاد القومي من أجل حصوله على الربح .

٥- وحيث أن عناصر الإنتاج هي الأرض – العمل – رأس المال المنظم, وهذه العناصر هي التي يتم توزيع إجمالي الإيرادات عليها, فيكون هنا الربح عبارة عن الفرق بين إجمالي الإيرادات مطروحاً منها:

الريع وهو عائد الأرض والأجور وهي عائد العمل والفائدة وهي عائد رأس المال ويصبح العائد المتبقي هو الربح وهو عائد المنظم .

تـــذكـــــر

١- المشكلة الاقتصادية تتمثل في عجز الموارد المحدودة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتعددة.

٢- للندرة درجات فهي إما مطلقة بعدم توافر العنصر أو محدوديته الشديدة مثل عنصر اليورانيوم , أو نسبية بأن يتوافر المورد إلا أن كميته لا تفي باحتياجات الأفراد منه .

٣- ينتج عن ندرة الموارد حتمية الاختيار بين الاستخدامات المختلفة للمورد ومن ثم التضحية بالاستخدامات الأخرى (تكلفة الفرصة الضائعة).

٤- تتفق معظم المجتمعات في أهدافها الاقتصادية إلا أنها تختلف في ترتيب تلك الأهداف طبقاً لأولويتها.

٥- تتعدد النظم الاقتصادية وتختلف مبادئها ومن ثم أساليب علاجها للمشكلة الاقتصادية .

أسئلة تطبيقية على الفصل الثاني

السؤال الأول :- ما المقصود بالمفاهيم التالية :-

أ- الدخل القومي.

ب- الربح .

جـ- الربح.

د- النظام الرأسمالي.

هـ- النظام الاشتراكي.

و- منحنى إمكانيات الإنتاج .

ز- المشكلة الاقتصادية.

السؤال الثاني : ضع علامة (√) أو علامة (×) مع التعليل :-

أ- تتمثل المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد فقط ( )

ب- تنشأ مشكلة الاختيار عندما يكون المورد صالح لإشباع العديد من الحاجات. ( )

جـ- منحنى إمكانيات الإنتاج ثابت ولا يتغير بفعل التقدم التكنولوجي. ( )

د- النظام الرأسمالي يعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ( )

هـ- تتشابه النظم الاقتصادية في علاج المشكلة الاقتصادية. ( )

الفصل الثالث

مبـــــادئ في المـــــوارد الاقتصـــــادية وعلاقتـــــها بالبيـــــئة

يتناول هذا الفصل كلاً من المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة المفاهيم البيئية.

المبحث الثاني: الأبعاد المختلفة لقضايا البيئة في العالم.

المبحث الثالث: بعض القضايا البيئية في مصر.

المبحث الرابع: دور القانون في حماية البيئة المصرية.

المبحث الخامس: حماية البيئة في ظل العولمة.

المبحث الأول

الإطار النظري لدراسة المفاهيم البيئية

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- مفهوم البيئة والتلوث البيئي.
- اقتصاديات حماية البيئة.

مفهوم البيئة :

البيئة مفهوم واضح المدلول لأنه يشمل كل ما يحيط بالإنسان, أي كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلي سطح الكرة الأرضية [1]

(Environment is Every Thing That Surrounding Man)

وهناك تعريفات عديدة للبيئة : فقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة باستكهولم عام ١٩٧٢ بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته " .

كذلك عرفت البيئة علي أنها " مجموعة من الظروف الخارجية الطبيعية والمؤثرات التي تؤثر في كيفية حياة وتطور كل ما يعيش في ظل هذه الظروف.[2]

وهناك تعريف أخر مبسط للبيئة تجد أنها " كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا أو متأثرا "

وهكذا يتبين لنا من التعريفات السابقة للبيئة ما يلي :

---

(١) انظر د. محمد عبد البديع – " اقتصاديات وحماية البيئة " , مجلة مصر المعاصرة, عدد ٤١٩-٤٠١ – ٣٤٠ , يناير – ابريل ١٩٩٠ , ص٦ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

(٢) انظر :

A. M Freeman and Other The Economic of Environmental Policy New York, London, 1973, P. 19.

١) أن البيئة تمثل مصدر العطاء لكل ما يلزم الإنسان لاستمرار حياته. ومن هذه الحقيقة – كما سيتضح لنا من الدراسة – تبدو العلاقة الأكيدة بين ضرورة المحافظة علي البيئة واستمرار التنمية الاقتصادية.

٢) أن البيئة تنقسم إلي أنواع أو فروع ثلاثة هي :

أ) البيئة الطبيعية Natural Environment:

وهي تشمل كل الكائنات الحية وغير الحية وكل مظاهر الوجود المادي المحيط بالإنسان من يابسة وماء وفضاء.

ب) البيئة المصنعة : أو (المشيدة)

وهي تشمل البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان كالطرق والكباري والمطارات والمستشفيات والمناطق الصناعية والمراكز التجارية.

ج) واخيرا هناك البيئة الاجتماعية والثقافية

Social cultural envlronment

وتشمل النظم الاجتماعية والعلاقات بين البشر وأنماط الحياة والسلوك والقيم السائدة والمعرفة والفنون.

مفهوم التوازن البيلي :

يقصد بالتوازن البيئي ارتباط مكونات البيئة بدورات طبيعية تضمن بقاءها واستمرار وجودها بالنسب التي وجدت بها , ويعتمد توازن البيئة علي مكونات من الكائنات الحية والكائنات غير الحية . ولو تمعنا

قليلا في هذه المكونات للمسنا مدي اعتمادها علي بعضها البعض , فالإنسان يعتمد كليا في غذائه علي الحيوان والنبات علي الهواء كمصدر لغاز الأوكسجين الذي هو أساس الحياة . كما أن كلا من النبات والحيوان يعتمد في حياته علي صفات المياه المختلفة من عذبة ومالحة , دائمة وموسمية , وصفات التربة المختلفة من طينية وطفلية كاملة وبنسب ثابتة ومستقرة تضمن بقاءها واستمرارها تمثل ما يسمي "التوازن البيني "

ويختل توازن البيئة عادة نتيجة أحد أمرين :

١) **الظروف الطبيعية :** ومن أمثلتها الجفاف الذي يؤدي إلي موت النبات وهلاك الكثير من الحيوانات التي تعيش عليه معرضا بذلك البشرية إلي خطر المجاعات ومن أمثلة ذلك أيضا السيول التي تعرضت لها مصر في نوفمبر ١٩٩٤. ويلاحظ في كثير من الأحيان أن هذه الظروف الطبيعية تكون نتيجة تدخل الإنسان بصورة غير مباشرة.

٢) **التدخل الإنساني المباشر:** ومثال ذلك السبب الرئيسي والمباشر لاختلال التوازن البيئي فالإنسان - للأسف - يتصرف وكأنه يجهل حقائق التوازن الطبيعي بين مكونات البيئة ويتصور أنه مهما كانت تأثيراته في البيئة , فإن أجهزتها ستبقي تعمل بانتظام دوما لصالحه .

ومن أمثلة اعتداء الإنسان علي الطبيعة بما يخل من توازنها استخدام المبيدات الحشرية لمقاومة الآفات الزراعية , فقد أدي ذلك إلي

انتشار آفات أخري كالعنكبوت الأحمر والحفار واختفاء طيور مفيدة عرفت باسم " صديق الفلاح" كذلك أدي إلقاء الفضلات في الأنهار والبحار والصيد الجائر لأحيائها إلي إفساد النظام البيئي بها بما أدي إلي تسمم مياهها .

ويعتبر المناخ من الأنظمة البيئية الدقيقة التي تتعرض للخلل بفعل تدخل الإنسان فإزالة الغابات مثلا يزيد من التقاط الأرض لأشعة الشمس وارتفاع درجة حرارتها. وإسراف الإنسان في استخدام الطاقة المتولدة من مشتقات البترول والفحم والغاز الطبيعي يزيد من كمية ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي بدوره إلي زيادة حرارة الجو والخلل في نسب التوازن بين الأوكسجين وثاني أكسيد الكربون , هذا فضلا عما يؤدي إليه زيادة درجة الحرارة من ذوبان الجليد القطبي وزيادة منسوب المياه في البحار وتعرض الكائنات البحرية والإنسان إلي المخاطر : ولا يختلف ذلك عما أحدثه الإنسان من خلل في التوازن البيئي نتيجة المركبات الكيماوية والغازات الناتجة عن عادم الطائرات والسيارات وأجهزة ووسائل التبريد والتكييف ونفايات المصانع, الأمر الذي أدي في النهاية إلي تأكل الغلاف الجوي (الأوزون) و تعرض الحياة علي كوكب الأرض لمخاطر جسيمة .

هذا كما اوضحت الدراسات (١) في مناطق كثيرة من العالم أن الفيضانات المتكررة قد زادت بعد قطع الغابات والجراف الأتربة , وأن الصيد غير المنظم وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي قد أديا إلي تعرض عدد كبير من الحيوانات والنباتات إلي الانقراض وتدل الإحصاءات أن أكثر من ٢٠ الف نبات معرض للانقراض علي الأرض , وأن حوالي ٢٠٠ نوعا من الثديات و ٣٥٠ نوعا من العصافير معرضة للانقراض , وقد اشارت بعض التقارير العلمية إلي أمثلة في هذا الشان . فقد صدر تشريع في الولايات المتحدة يشجع علي صيد الأسود وبعد ذلك بفترة وجيزة اكتشاف خبراء الثروة الحيوانية البرية ظاهرة جديدة هي انتشار الأمراض والأوبئة بين قطعان الغزال في هذه المناطق. وبدراسة الأسباب المحتملة لهذه الظاهرة وجد ان الأسد كان من اهم العوامل الطبيعية التي تعمل علي المحافظة علي سلامة الغزلان وذلك بافتراسه الضعيف والمريض منها وبذلك يظل القطيع مكونا من احسن أفراده . وقد ترتب علي ذلك إصدار تشريع اخر يحرم صيد الأسود بعد اكتشاف أهميته في المحافظة علي التوازنات البيولوجية التي تميز الأجهزة البيئية ١

---

(١) انظر (الإنسان والبيئة) – مرجع في العلوم البيئية للتعليم العالي والجامعي , المنظمة العربية والثقافية والعلوم بالتعاون مع برنامج مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP جامعة الدول العربية , الخرطوم ١٩٧٨, ٦٣ - ٧٣

١) انظر (الإنسان – البيئة – التنمية ٩ اعمال حلقة دراسية عن الظروف البيئية وعلاقتها بخطط التنمية , المنظمة العربية والثقافية والعلوم , الخرطوم , فبراير ١٩٧٢ , ص ١٤٤

اقتصاديات البيئة (وحمايتها) :

قبل ان نتعرض إلي تحليل الاقتصاديات البيئية. من المفيد أن نوضح – بصور مبسطة – وجه الارتباط بين الاقتصاد والبيئة. فالاقتصاد يمثل العلاقة الشهيرة بين الموارد المحدودة والحاجات اللانهائية . وتؤكد مبادئ الاقتصاد علي أهمية استغلال هذه الموارد أفضل استغلال لإشباع أكبر قدر من الخدمات الإنسانية أما البيئة فهي تمثل كل ما يحيط بالإنسان من موارد وهي بالتالي مصدر العطاء له. فإذا أهدر الإنسان – وهو يمارس نشاطه – موارد الثروة وأخل بالتوازن البيئي, فإنه يكون بذلك قد أغفل مبادئ الرشادة الاقتصادية ولعل ذلك هو ما دعا إلي التفكير في سبيل حماية البيئة ويسمي هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد " باقتصاديات حماية البيئة ."

ولكي نتفهم أبعاد " اقتصاديات حماية البيئة " لابد أن نتعرض إلي النقاط التالية:

١) مفهوم اقتصاد حماية البيئة ومجالاته.

٢) دور الاقتصاد في مجال البيئة.

٣) الفكر الاقتصادي في مجال حماية البيئة.

١) مفهوم اقتصاديات حماية البيئة ومجالاته :

يتحد نطاق " اقتصاد حماية البيئة " بعلاقة الإنسان بموارد الذاتية إذ يقوم منهج هذا الفروع من فروع علم الاقتصاد علي ربط استخدام

الإنسان للبيئة بهدف أساسي هو حماية البيئة من كل ما نتعرض له من صور الاعتداءات التي تنال من قدرتها علي العطاء المتجدد أو تغير من معالمها, أو تخل توازنه أو تعرضها لتلوث , مع إخضاع كل أساليب الحماية عند الاختيار إلي المعايير الاقتصادية .[1]

ولتوضيح مجالات اقتصاديات حماية البيئة لابد من تحديد مظاهر اعتداء الإنسان علي بيئته وهي تتمثل في مظهرين أساسيين, استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي.

أ) استنزاف الموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية إلي أنواع ثلاثة هي : الموارد الدائمة والموارد المتجددة والموارد غير المتجددة , أما الأولي فهي الموارد التي لا تقل باستخدام الإنسان لها ولا تنتج أو تباع في الأسواق ويطلق عليها "الموارد أو السلع الحرة " مثل الهواء والشمس , والموارد المتجددة هي التي تمتلك القدرة الطبيعية أو الذاتية علي البقاء مثل النبات والحيوان والتربة , وأخيرا هناك الموارد غير المتجددة وهي التي تتعرض للنضوب من استخدام الإنسان لها مثل البترول والفحم والمعادن .

وتتعرض الموارد المتجددة وغير المتجددة لظاهرة الاستنزاف, أي يتم استهلاكها بمعدلات تفوق تجددها أو إيجاد بديل لها . قد ظهر ذلك واضحا بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والانفجار السكاني في القرن العشرين.

---

(١) انظر د. محمد عبد البديع – مرجع سابق – صـ ٢٦.

ومن أمثلة استنزاف الموارد الاقتصادية المتجددة: قطع الغابات والصيد الجائر للأحياء البرية والمائية والاعتداء علي الأراضي الزراعية بالزحف العمراني والتوطن الصناعي. أما الموارد غير المتجددة فخطر الاستنزاف لها أكبر لأن أي نقص فيها لا يعوض إلا باكتشاف البدائل وأوضح مثال علي ذلك هو البترول.

ب) التلوث البيئي:

يمثل التلوث المظهر الثاني من مظاهر اعتداء الإنسان علي البيئة وعلي الرغم من وجود نوع من التلوث البيولوجي أو الطبيعي وهو الناتج عن الكائنات حية تسبب أمراضا للإنسان أو الحيوان أو النبات , مثل فيروسات الأنفلونزا والحصبة والبلهارسيا والملاريا ... الخ إلا أن ما نعنيه هنا من تلوث هو ذلك النوع الذي يحدثه الإنسان ويؤدي إلي الخلل في التوازن البيئي , وهذا التلوث الإنساني نوعان : التلوث الفيزيائي والتلوث الكيميائي.

ومن أشهر الملوثات الفيزيائية وأشهرها خطرا هو التلوث بالمواد المشعة ما يسمي "التلوث الإشعاعي " نتيجة التفجيرات الذرية والنووية والغبار الذي ينبعث منها فيلوث الهواء والماء والتربة والنبات وتنتقل إلي الإنسان والحيوان فيصيبه بأبلغ الضرر.

أما الملوثات الكيميائية – فهي أكثر الملوثات انتشارا, وهي عبارة عن مركبات تتخلف عن النشاط الاقتصادي خلال عمليات الإنتاج والاستهلاك والنقل.

ومن أمثلة التلوث الكيميائي الناتج عن النشط الزراعي الأسمدة أو المخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية. وفي المجال الصناعي تمثل العوادم المنطلقة في الهواء أو الملقاة في الماء أخطر صور التلوث الكيميائي.

وهكذا فإن " اقتصاد حماية البيئة " يعني ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحيلولة دون تلوثها والحفاظ علي توازنها.

ويعني ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ضرورة إخضاعها لمعايير التخصص الأمثل دون تلوثها والحفاظ علي توازنها حتي تحفظ لها بقاءها وتجددها للأجيال الحاضرة والقادمة.

وتتمثل مواجهات التلوث في الحيلولة دون حدوثه أو الحد منه وذلك باستخدام سياسات وقائية أكثر منها علاجية, أي باستخدام أساليب فنية (تكنولوجيا نظيفة) تمنع حركة التلوث بدلا من استخدام ما يحدث التلوث ثم نبدأ في مكافحته.

وأخيراً فإن الحفاظ علي التوازن البيئي – وهو أحد دعائم اقتصاد حماية البيئة – يعني دراسة الأنظمة البيئية دراسة دقيقة للتعرف علي نسب توازنها والحفاظ علي هذا التوازن والعمل علي إعادته عندما يتعرض للاختلال.

٢) دور الاقتصاد في مجال حماية البيئة :

يتضح لنا من العرض السابق لمفهوم ونطاق " حماية البيئة " أنها تتطلب المرور بمرحلتين:

المرحلة الأولى : وهي المرحلة الفنية التي تتعلق بدراسة خصائص الموارد واستخداماتها ودراسة أسباب التلوث وأسباب مكافحته ودراسة ما يسمي "بالمنظومات البيئية" ونسب التوازن الطبيعية بين مكوناتها . ولا شك أن هذه المراحل تدخل في نطاق دراسة العلوم البحتة كالجيولوجيا والفيزياء والكيمياء , والعلوم البيولوجية كعلوم الطب والحيوان والنبات.

أما المرحلة الثانية : فهي تتمثل في كيفية تطبيق أو تنفيذ نتائج الدراسة الفنية للمرحلة الأولى . وهنا تأتي مهمة الاقتصادي فهو يبدأ بتحليل العائد والتكلفة Cost and Benefit لكل بديل مقترح لمكافحة التلوث كما يعمل علي توجيه أو تخصيص الموارد بهدف تعظيم Maximization الرفاهية.

ومشاكل البيئة هي في الأساس مشاكل اقتصادية يختص بمواجهتها الاقتصاديون . فالانفجار السكاني في العالم هو في جوهره مشكلة بيئية توضح الاختلاف بين البشر وموارد الثروة ويترتب عليها مشاكل الفقر والمجاعات والتلوث.

كذلك لا يفوتنا أن نذكر أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدول المتقدمة , والتنمية الاقتصادية التي خطت مراحل ناجحة في كثير من الدول النامية , قد تمت علي حساب البيئة في صورة استنزاف وتلوث لمختلف مظاهر الحياة , واختلال صارخ لتوازن العديد من الأنظمة البيئية . وقد نبه الاقتصاديون – في بداية السبعينات من القرن العشرين – إلي هذا

الخطر من خلال ما عرف " بنظرية حدود النمو" ومضمونها أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية علي ما هي عليه فسوف تجد البشرية نفسها – في بداية مواجهة أخطر المشاكل التي تهدد استمرار بقائها .

٣) الفكر الاقتصادي في مجال حماية البيئة :

لم يبدأ اهتمام الاقتصاديون بشئون البيئة في العقود الماضية فقط وإنما منذ القرن الثامن عشر ممثلا في المدرسة الكلاسيكية. فقد حذر كل من " ريكاردو " – في نظريته عن الريع – و"مالتس" – في نظريته عن السكان – من محدودية الموارد.والأراضي الزراعية في مواجهة التزايد السكاني . وكان ذلك بمثابة أول تحذير اقتصادي وعملي من استنزاف الموارد الطبيعية وما يترتب علي ذلك من مشاكل البيئة.

وقد واصل اقتصاديو القرن التاسع عشر اهتمامهم بالشئون البيئية حيث أشار جيفونز (١٨٨٥) إلي أن التقدم الصناعي قد أدي إلي استخدام مكثف للفحم ونبه إلي أن مخزون الفحم في إنجلترا محدود.

وفي القرن العشرين تعرض الاقتصادي هوتلنج Hoteling عام ١٩٣١ لمختلف القضايا البيئية المثارة اليوم علي الساحة الدولية.

وفي عام ١٩٣٢ ظهر أول تحليل اقتصادي لظاهرة التلوث من خلال ما قدمه الاقتصادي "بيجو" Pigou في دراسته عن اقتصاديات الرفاهية [١]

وفي عام ١٩٦٨ ظهرت دراسة هامة عن التلوث [٢] نبهت إلي أن كل مدخلات العملية الإنتاجية لا تتحول بكاملها إلي مخرجات بل يتخلف عنها ما

---

[١] انظر "السياسة البيئية" من سلسلة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي مؤسسة فريدرش ايبرت الألماني , ص٥

يسمي " بمخلفات الإنتاج " وكل المنتجات النهائية لا تستخدم بالكامل في عمليات الاستهلاك , بل يتخلف عنها ما يعرف " بمخلفات الاستهلاك".

تقترح الدراسة استخدام هذه المخلفات بطريقة أكفا وأسلم من طريقة التخلص منها وذلك بإعادة استخدامها في الإنتاج أو ما يعرف بطريقة " تدوير المخلفات " وقد واصل الفكر الاقتصادي خلال العقدين السابع والثامن من هذا القرن اهتمامه بمختلف قضايا البيئة وسبل حمايتها.[٣]

العلاقة بين تنمية الموارد الاقتصادية والبيئية :

قد يتصور البعض لأول وهلة أن سياسة الحفاظ علي البيئة تعوق سياسات التنمية أو تقلل من عائدها ولتوضيح العلاقة بين التنمية والبيئة , دعنا نعود إلي مسيرة الإنسان في نشاطه الاقتصادي لقد بدأ الإنسان هذه المسيرة مركزا علي الكم في استغلال موارد البيئة , ولكنه سرعان ما تنبه علي التأثيرات السلبية التي أحدثها تقدمه الكمي علي نوعية حياته . ففي الوقت الذي كانت تتغني فيه بعض المجتمعات بضرورة إيجاد سيارتين أمام كل بيت , كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية

---

[٢] انظر A,C, Fisher and F.M. Petrson
The Environmental in Economics, OF Economic Literature, March 1979.

[٣] انظر Hurold Hotleing The Economics
OF Exchanstbe Redources. Journal of Political Economy. April 1931.
- Pigou A.C. The Economics, Welrare, London, Macmillan, 1932 .
- Ayres, R.u. Oup And Knesse, A.V : production, Consumption and Extensities American Economic Review, June 1969.

التسعينات وجد الإنسان نفسه مخنوقاً بالغازات الضارة تلك التي تنفسها تلك السيارات علي كثرتها , وكانت النتيجة أن أصبح يتتوق إلي استنشاق الهواء النقي الذي لم يشعر بأهميته إلا بعد فقده .

وفي الوقت الذي أصبح فيه التصنيع من أولويات التنمية لكثير من بلدان العالم , نجد أن العديد من البلدان الصناعية المتقدمة تشكو من النتائج السلبية للصناعات .

وهنا نتساءل: هل يستغني الإنسان عن السيارات, هل يتوقف عن التصنيع , هل يمتنع عن صيد الأسماك والحيوانات , بمعني أخر هل علينا أن نوقف أو نحد من حركة التنمية من أجل المحافظة علي البيئة ونوعية الحياة بها.

الجواب علي هذه الأسئلة بطبيعة الحال بالنفي فالحفاظ علي البيئة لا يعني توقف النشاط الاقتصادي أو ادخار الموارد للمستقبل : وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفء , فالحفاظ علي الحيوانات البرية أو الأسماك لا يكون بتحريم صيدها , بل يكون بتنظيم صيدها بمعدلات لا تؤثر علي استمرارية الجنس للبقاء.

كذلك فإن التخلص من النفايات الصناعية قد يبدو أقل تكلفة في المدي القصير, ولكنه في واقع الأمر أكثر تكلفة علي المدى الطويل إذا ما أدخلت الحسابات البيئية في التقدير.

وقد أشارت احدي المقالات العلمية [1] عن التكنولوجيا النظيفة إلي أن الجهود التي تبذل من أجل البيئة قد تبدو مكلفة في بادئ الأمر , ولكنه ثبت أن عددا كبيرا من تدابير الحد من التلوث قد أدت فعلا إلي خفض تكلفة الإنتاج . فمثلا خفضت شركة "البرق والهاتف" الأمريكية النفقات السنوية بمقدار ستة ملايين دولار بالتوقف عن إنتاج شبكات تحتوي علي غازات الكلوروفلور كربون الضارة بطبقة الأوزون في مصانعها في الولايات المتحدة وسنغافورة.[2]

ويقول جون ستوريفورد الأستاذ بكلية لندن لإدارة الأعمال " غالبا تؤدي الإرشادات الهادفة إلي حماية البيئة إلي تحقيق أرباح أكبر " فقد أصبحت تدابير التوفير وتنقية البيئة تجارة قائمة بذاتها ونشا في أوروبا جيل من "متعهدي حماية البيئة" وقبل ثلاث سنوات كان في بريطانيا نحو ٨٠ مستشارا لشئون البيئة أما اليوم فهناك نحو ٥٠٠ مستشاراً.

وهكذا لا تتعارض البيئة مع التنمية ولا تعارض بين الربح مع الحفاظ علي البيئة وإنما كل ما هو مطلوب هو تحقيق درجة من التوازن بين العائد الحالي والعائد المستقبلي , توازن بين ما يحققه الفرد من مكاسب ومغانم وبين ما يعود بالنفع علي المجتمع بأكمله . ووفقا لهذا المفهوم فإن

---

[1]) لمزيد من التفاصيل أنظر :

" Our common Ruture" The World Commission on Eavirronmental and Development, Oxford University Press 1987.

(2) " The Final Effort" The Earth Summit, Progress Report on Preparatory. Negotiations for (UNCED) Rio De Janero, Brazil, 1992.

الحكم علي عائد التنمية في المدى القصير بانه ازدهار اقتصادي هو حكم قاصر.

وقد أشار " ليستر براون"[1] إلي الحقيقة في بحث أسماه "خداع ووهم التقدم" موضحا مظاهر التقدم الذي يتحول إلي أداة لاستنفاذ الموارد البيئية.

أن سياسات التنمية تسعي إلي إنتاج الثروة لرفع مستوي المعيشة, في الوقت الذي تسعي فيه سياسات البيئة إلي حماية هذه الثروة والحفاظ عليها. ولا يمكن بحال من الأحوال للتنمية الاقتصادية أن تستمر علي قاعدة متدهورة من الموارد.

والأمثلة علي ذلك واضحة, فنهر النيل الذي يعتبر من أهم مصادر الثروة في مصر إذا لم نحسن استغلاله ولم نحميه من التلوث فإننا بذلك لكون قد بددنا أغلي رصيد للتنمية. وإلي جانب ما نسوقه من أدلة علمية ومنطقية واقتصادية لتأكيد الارتباط بين التنمية والبيئة , فإن هناك أيضا توافق طبيعي وغريزي بين الإنسان والبيئة الصحية.

ففي المدن يشتري الناس الزهور ويضعون النباتات الخضراء في المكاتب , وفي الأجازات والرحلات يتجه الجميع – بالفطرة – إلي مكان قريب من الطبيعة كالجبال والبحار والشلالات والغابات.

وقد يبدو الأمر مثيرا للدهشة أن تأتي البيئة النظيفة علي راس الأولويات في العصر الحالي .

---

[1]) انظر Al Kukher Roader's Digest 92 N, 14,P, 18

ولكن هذا الأمر يبدو طبيعيا إذا علمنا ان هذه البيئة الصحية هي المصدر الأول والجوهري للحاجات المادية الأساسية, بل هي مصدر الحياة.

ويقودنا في النهاية هذا التحليل لكل من مفهوم التنمية والبيئة – وهما مفهومان يستندان إلي مبدأ واحد وهو الاستغلال الأمثل للموارد والثروات – إلي صياغة جديدة للتنمية الاقتصادية أطلق عليها "التنمية المتواصلة أو المستمرة" Sustainable Development .

*** التنمية المتواصلة والبعد البيئي :**

إذا كان المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلي مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف رفع مستوي المعيشة , فإن البعد البيئي – كما أوضحنا – لا يتعارض مع هذا المفهوم , ولكنه ممتد باهدافه ليشمل أجيال المستقبل إلي جانب الجيل الحاضر.

ولقد أطلق البعض علي هذا المفهوم " التنمية المتواصلة "[1]

وعلي هذا الأساس يمكن تعريف التنمية المتواصلة بأنها "التنمية التي تشبع الحاجات الأساسية للجيل الحالي دون أن تخل بقدرة الموارد علي أن تهيىء الإشباع للحاجات الأساسية للأجيال القادمة".

ويستند هذا المفهوم إلي مجموعة من الأسس لعل من أهمها :

---

(1) ليستر براون هو مدير أهم المعاهد العلمية المتخصصة في دراسة البيئة وأثرها علي الاقتصاد وهو معهد " المراقبة الدولية بواشنطن" , تنظر مجلة البيئة والتنمية عدد ١٤ , يوليو ١٩٩٠ , ص١٦.

١) تأخذ " التنمية المتواصلة " في الاعتبار الحفاظ علي خصائص الموارد الطبيعية ومستوي أدائها الحالي والمستقبلي حيث لا ترفع مستوي معيشة مواطني اليوم علي حساب مواطني الغد .

٢) أن التنمية بهذا المفهوم لا تركز علي مقدار النمو الاقتصادي بقدر ما تركز علي نوعيته وكيفية توزيع عائدة بحيث تسعي إلي تحسين ظروف معيشة المواطنين من حيث التغذية والصحة والتعليم. وذلك بالربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة.

٣) أن هذا المفهوم التنموي الجديد يتطلب إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية بوجه عام والهياكل الصناعية القادمة بوجه خاص بحيث يتم استخدام تكنولوجيا حديثة تكون أكثر توافقا مع ظروف البيئة فتحدد من مظاهر التلوث والإخلال بالتوازن البيئي وتحافظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.

ولكن يلاحظ ان أصحاب المصالح الاقتصادية القائمة خاصة الدول الصناعية يقاومون هذه الاتجاهات . فقد كتب عالمان أمريكيان هما "كزاي جولير والسون " دراسة عن فوائد التحول لاستخدام وقود الميثانول " كحول الخشب" لتسيير وسائل النقل بدلا من الوقود المستخرج من البترول والفحم أو الغاز الطبيعي , ورغم أن تلك الدراسة قد ردت علي كافة الانتقادات التي وجهت إلي وقود الميثانول وبرهنت علي إمكانية استخدامه بشكل تجاري وواسع , إلا ان التوصيات لم تحظ بأي اهتمام لأن التحول إلي استخدام ذلك النوع من الوقود الجديد يكبد شركات السيارات تكلفة

باهظة لإعادة هيكلة مصانعها وتأهيلها للتعامل مع الوقود الجديد , هذا فضلا عن اتفاق مصالح شركات النفط الكبرى مع مصالح السيارات في خطورة تطبيق هذا الابتكار.

ولعل أبلغ دليل علي تأكيد هذه الحقيقة هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر "قمة الأرض " الذي انعقد بريودي جانير والبرازيل في يونيو ١٩٩٢ فقد قاومت الولايات المتحدة كل دول العالم ورفضت التوقيع علي اتفاقية " المحافظة علي تنوع مجال التكنولوجيا الحيوية" . كما رفضت التوقيع علي اتفاقية "التغير المناخي" إلا بعد تجريدها من صيغة الإلزام وتغيير بنودها الأساسية بما لا يتعارض مع مصالح القوي الاقتصادية الضاغطة بالولايات المتحدة , بل أن الرئيس الأمريكي بوش صرح – بمناسبة مؤتمر قمة الأرض – أن اهم ما يشغل الولايات المتحدة وقبل كل شيء هو توفير الوظائف للأمريكيين وتحسين أحوالهم , وهدد بانه لن يحضر مؤتمر "قمة الأرض" إذا تعارضت اتفاقياته مع مصالح الصناعات الأمريكية او تسببت في زيادة نسب البطالة في أمريكا . وهكذا فإن توافر الإدارة السياسية إلي جانب التمويل امر ضروري لإحداث هذا التعديل في أنماط الاستثمار والإنتاج.

٤) أن مفهوم التنمية المتواصلة لا يكتفي بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج , وإنما يستلزم أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائد في الدول

الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية لما يترتب علي هذه الأنماط من إسراف وتبديد في الموارد وتلوث البيئة. [1]

٥) تتطلب التنمية بالمفهوم الجديد توسيع نطاق " العائد والتكلفة" Cost Benefit ففي ظل اقتصاديات حماية البيئة لابد أن تدخل في حساب التكلفة البيئية غير المباشرة , ولابد أن تعتمد علي الأثمان الاجتماعية للموارد الطبيعية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع من نفع .

والمشكلة الحقيقية هنا هي صعوبة التوصل إلي حسابات دقيقة, فالأمر قد يقتضي في بعض الأحوال المفاضلة بين منفعة تحققها الأجيال الحاضرة أو التضحية بها حرصا علي حقوق الأجيال المقبلة وهي مفاضلة تدخل فيها الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية والسياسية , في جميع الأحوال لابد من الارتقاء فوق المفاهيم الضيقة للمصالح الشخصية واعتياد أساليب جديدة للعمل الجماعي .

٦) وفقا لما سبق فإن التطبيق المباشر للمفاهيم الخاصة للعائد والتكلفة علي المشروعات يؤدي بداهة إلي التخصيص الأمثل لموارد علي مستوي الفرد , ولكن ليس هناك ما يضمن أن يؤدي تطبيق هذه المعايير إلي أفضل تخصيص للموارد عن المستوي القومي . ومن هنا فإن النظام الاقتصادي السائد لا يمكن. أن يستند فقط علي قوي السوق الحرة التي تعتمد علي المبادرة الفردية , وإنما برامج التنمية بالمفهوم البيئي الحديث.

---

[1] انظر The Final Report. The EAPTH Stummit (UNCEH) , Op. Cit. P. 8

٧) وأخيرا يجب ان نستخدم في حساباتنا الاقتصادية أساليب جديدة للتنبؤ طويل الأجل حيث أن المدى الزمني للتخطيط في هذه الظروف سيكون طويلا جدا لا يتناسب وأساليب التخطيط والتنبؤ المستخدمة حاليا.

دواعي الاهتمام بقضايا البيئة :

أمام ما يواجه العالم اليوم من مخاطر بيئية جسيمة, وأمام ما ينتظره العالم من مخاوف إذا ما استمر الإنسان في سلوكه العشوائي في التعامل مع بيئته, أصبح من المحتم علي الإنسان أن يصلح ما فقده في هذه البيئة.

ويستند ذلك السلوك إلي عدد من الاعتبارات من أهمها:

١) الاعتبارات الاقتصادية :

ان التعامل مع البيئة والمحافظة عليها من التدهور يتمشي تماما ويتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك كما سبق التوضيح , فأهداف التنمية في اي مجتمع هي رفع مستوي المعيشة ولا يمكن ان يتحقق ذلك إلا من خلال الاستغلال المنظم والكفء والرشيد لمصادر الثروة والموارد.

٢) الاعتبارات العلمية:

ان الأسس العلمية لاستغلال موارد البيئة وضمان استمراريتها تفرض علي الإنسان في كل عصر المحافظة علي ما يسمي " بالتوازن

البيني " اي عدم تغيير عناصر ومكونات البيئة بشكل مؤثر علي مقدرتها علي التجديد.

٣) الأساس الأخلاقي :

من منطلق العدالة: ومن خلال وعي وضمير بيئي , فإن مواطن هذا العصر في كل بقعة من بقاع الأرض مطالب بتحمل مسئوليته الأدبية في المحافظة علي البيئة واستغلال مواردها بشكل يكفل لإنسان المستقبل حقه الطبيعي في أن ينعم بهذه الموارد والثروات.

المبحث الثاني

الأبعاد المختلفة لقضايا البيئة في العالم

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- أسباب المشاكل البيئية في العالم.
- الخسائر الاقتصادية للتدهور البيني في العالم.

أسباب المشاكل البيئية في العالم :

علي الرغم من قدم المشكلات البيئية وخاصة تلوث المياه والهواء إلا أن الاهتمام بمثل هذه المشكلات يرجع أساسا إلي أواخر الستينات وسبب هذا الاهتمام هو تحول الكثير من الموارد البيئية (كالمجاري المائية المتمثلة في الأنهار والبحيرات والهواء النقي .. الخ) من كونها سلعا حرة إلي كونها سلعا اقتصادية يتسم عرضها بالندرة النسبية. فمع بداية القرن العشرين كان عرض الموارد البيئية يفوق الطلب الفعال عليها ولكن اليوم نلاحظ خطورة مشكلات التلوث. ومن أهم مشكلات البيئة التي تعاني منها الدول النامية.[1]

١) تلوث المياه نتيجة لعمليات الصرف الصناعي والزراعي والصرف الصحي وقد أثبتت الدراسات الخاصة بالبيئة أن أمراض الإسهال الناتجة عن تلوث المياه تقتل نحو مليوني طفل وتسبب فيما يقرب من ٩٠٠ مليون حالة مرض سنويا.

٢) ارتفاع درجة حرارة الأرض وتعاظم استنزاف طبقة الأوزون مما يهدد الحياة البشرية والنباتية والحيوانية.

٣) تلوث الهواء والذي يتسبب في وفاة ما بين ٢٠٠ ألف و ٧٠٠ ألف حالة سنويا في المدن. كما أن تلوث الهواء الناتج عن حرق الأخشاب

---

(١) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ , التنمية والبيئة , ص٦٢

والفحم والروث أدي إلي الإضرار بصحة ٤٠٠ مليون إلي ٧٠٠ مليون نسمة في الريف.

٤) فقد الغابات الاستوائية بمعدل يصل إلي ٠.٩ % سنوياً مما يهدد معيشة ما يقرب من ١٤٠ مليون نسمة.

٥) ارتفاع درجة ملوحة الأراضي الزراعية فتأثرت حوالي ٢٥% من إنتاجية هذه الأراضي تأثيرا سلبيا.

٦) تعرض التربة للتعرية مما تسبب في خسائر اقتصادية تراوحت بين ٠.٥% , ١.٥% من إجمالي ظهور المشكلات البيئية في دول العالم المتقدم منها والمتخلف.

ومن هنا يثور التساؤل عن أسباب ظهور المشكلات البيئية في دول العالم المتقدم منها والمتخلف.

في الواقع هناك أسباب عديدة للمشكلات البيئية لعل أهمها :

١) النمو الاقتصادي وتأثيره علي عرض الموارد البيئية والطلب عليها :

لقد صاحب النمو الاقتصادي زيادة كبيرة في حجم الناتج الصناعي وارتفاع مستويات التلوث هو الوجه الأخر لارتفاع معدلات الناتج. ومما يزيد الأمر سوء عدم اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة مشكلات التلوث المصاحبة للارتفاع المستمر في مستويات الإنتاج . هذا ولا يعاني سكان المدن فقط اليوم من الآثار السلبية للتلوث بل انتقل إلى الريف أيضا. حقيقة يعمل التقدم التكنولوجي علي الحد من مثل هذه الآثار السلبية إلا أن مشكلات التلوث

تزداد حدتها يوما بعد يوم. وبذلك أدي النمو الاقتصادي إلي تقليل عرض الموارد البيئية المتاحة.

أما في جانب الطلب فنلاحظ أن ارتفاع مستويات المعيشة في بعض الدول نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي , قد أدي إلي زيادة الطلب علي الموارد البيئية في الوقت الذي تناقص فيه عرضها وأصبح يتسم بالندرة النسبية. فالإنسان الذي يعيش عند مستوي حد الكفاف لا يهتم بكماليات الحياة أو بضرورة توافر الهواء غير الملوث والمياه النقية . ولكن بعد أن يشبع الإنسان حاجاته الأساسية يبدأ في إشباع رغباته من الكماليات والحاجات غير المباشر مثل : الهواء النظيف ... الخ فالموارد البيئية تتسم بارتفاع مرونة الطلب الداخلية عليها فهي تعتبر سلع كمالية, فيزيد إنفاق العائلات الغنية علي المياه النقية الصالحة للشرب وعلي الهواء النقي ... الخ بالمقارنة بإنفاق العائلات ذات الدخول المنخفضة.

٢) طبيعة ملكية الموارد البيئية:

فالهواء المحيط بنا والأنهار والبحار تكون متاحة لكافة الأفراد المقيمين في منطقة معينة, ولعلنا نلاحظ أن نتيجة لذلك يسيء الأفراد استخدام هذه الموارد بل يسرفون في استهلاكها . فالملكية العامة للمورد البيئي تكون قريبة في آثارها لانعدام الملكية.

٣) أن الشئ المادي لا يمكن تدميره بالكامل :

فسوف يظل الوجود المادي لأي سلعة استهلاكية معمرة كالسيارة قائماً بعد نفاذ عمرها الافتراضي كوسيلة للانتقال. حقيقة يمكن أن تتحول بعض السلع أو أجزاء منها من الشكل الصلب إلي شكل الغاز عن طريق

عمليات الاشتعال أو تتحول إلي الشكل السائل. ولكن النقطة الهامة هي أن هذه المخلفات ومحاولة التخلص منها تزيد من خطورة التلوث البيئي أضف إلي ذلك المخلفات التي تظهر نتيجة للعمليات الإنتاجية. فالمشكلة الأساسية تكمن في أن الطاقة الاستيعابية للبيئة تكون محدودة فتعجز عن استيعاب كافة هذه المخلفات والنفايات بشكل غير مكلف فتظهر مشكلات التلوث وذلك يتضح من الشكل التالي:

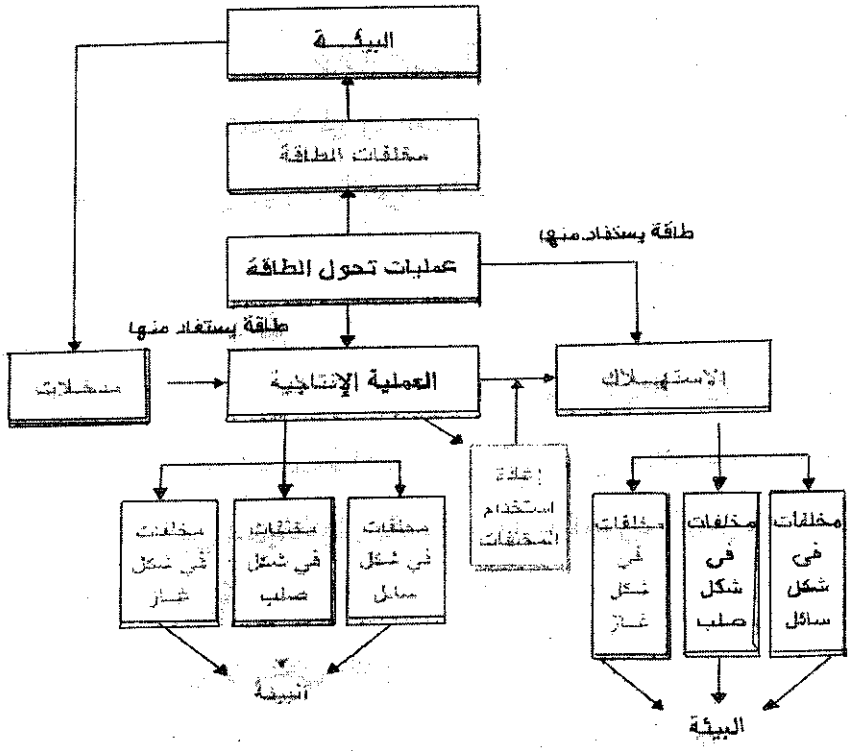

فالشكل السابق يوضح أن المنشآت تستخدم قدراً معيناً من المدخلات التي يتم سحبها من البيئة وتقوم بالعمليات الإنتاجية باستخدام فنون

تكنولوجية محددة فتنتج عدداً من السلع النهائية . وأن العمليات الخاصة بتحول الطاقة وتلك المتعلقة بالإنتاج يترتب عليها خلق كمية من المخلفات التي تؤثر بدورها علي البيئة وكذلك عند استهلاك هذه السلع النهائية تظهر مخلفات أخري.

وعلي القارئ أن يلاحظ الأتي :

أن بعض المخلفات سوف يعاد استخدامها Recycling في العملية الإنتاجية فتظهر مرة أخري كمدخلات . فعلي سبيل المثال نجد أن الحديد والصلب الخردة يمكن صهرهما واستعمالهما من جديد في صناعة منتجات الحديد والصلب وبالقطع فإن نسبة إعادة الاستخدام تعتمد علي التكنولوجيا المتاحة من ناحية وعلي الحوافز الاقتصادية المقدمة للمنشآت من ناحية أخري. ولكن نسبة إعادة الاستعمال لا يمكن أن تصل إلي ١٠٠ % في الواقع العملي نتيجة لعدة عوامل لعل أهمها :

١) أثناء استخدام الكثير من المعادن تخلط بالشوائب وتتشتت .

٢) عادة ما ترتبط عمليات إعادة الاستخدام بالاستعمال الكثيف لمصادر الطاقة التي تنفذ بالاستهلاك كالبترول والغاز الطبيعي.

٣) كثيرا ما ترتفع تكاليف إعادة الاستخدام بحيث تكون غير اقتصادية.

عمليات التحول الطبيعية يمكن أن تعمل علي تحويل بعض المخلفات إلي مدخلات يعاد استخدامها في العملية الإنتاجية بعد مرور فترة زمنية معينة.

الخسائر الاقتصادية للتدهور البيئي في العالم:

يمكن التعرض – بدرجة أكبر من التفصيل – لبعض القضايا البيئية في العالم لتوضيح ما يترتب عليه من خسائر اقتصادية.

١) زحف الصحراء أو ظاهرة " التصحر " :

أوضحت الدراسات أن زحف الصحراء يهدد حوالي ثلث مساحة أراضي العالم وذلك في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة تحت الفقر. فلقد التهمت الصحراء ما تزيد علي عشرين مليون ميلاً مربعاً من أصل مساحة اليابسة والتي تبلغ حوالي أربعة وخمسين مليون ميلاً مربعاً . ويتحول كل عام حوالي ٦ مليون هكتار من الأراضي الخصبة إلي أراضي قاحلة , وبالتالي ففي خلال ثلاثة عقود سوف تبلغ المساحة المفقودة ما يوازي مساحة المملكة العربية السعودية .

٢) تدمير الغابات :

أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المقدم إلي مؤتمر " قمة الأرض " بالبرازيل سنة ١٩٩١ إلي أن معدل تدمير الغابات قد وصل في العالم حوالي ١٧ مليون هكتار سنويا في عام ١٩٩١ (حوالي ٤١ مليون فدان) , بينما كان هذا المعدل حوالي ١١ مليون هكتار عام ١٩٨٠.

وخلال عشر سنوات فقط فقدت غابات أمريكا الجنوبية ١٠ % من مساحتها وفقدت أفريقيا حوالي ٨ % , وفقدت أسيا حوالي ١.٥ % من

إجمالي مساحتها , ولو استمر معدل تدمير الغابات علي ما هو عليه حاليا فسوف تساوي المساحة المدمرة – بعد ثلاث عقود – مساحة الهند.

٣) ظاهرة الأمطار الحمضية :

من أخطر الاعتداءات التي تعرضت لها الطبيعة من جانب الإنسان – بعد مشكلة ثقب الأوزون – مشكلة الأمطار الحمضية , لأنها أكثر الأشكال سرعة في أحداث التأثيرات الضارة علي الكرة الأرضية وسكانها من البشر و الحيوانات والأحياء المائية وما عليها من نبات ومزروعات .

ولقد نبه إلي هذا الخطر المحدق الدول المتقدمة , صاحبة أكبر المسئولية في سقوط الأمطار الحمضية بما تنفثه مداخل مصانعها من ملايين الأطنان من غازات أكاسيد الكبريت وغيرها من الغازات الضارة التي تتحد مع بخار الماء في الطبقات العليا من الجو علي هيئة " أمطار حمضية " .

ولقد أصبحت آلاف البحيرات بلا حياة – بسبب هذه الأمطار – واختفت من هذه البحيرات كل أنواع الحياة النباتية والحيوانية . كذلك فإن حوالي ٢٢ % من الغابات قد لحقها الدمار نتيجة لتلوث الهواء مما دعا خمسة عشر دولة أوروبية والاتحاد السوفيتي (سابقا) والولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلي مناقشة اتفاقية تحت إشراف الأمم المتحدة لخفض معدل انبعاث أكاسيد الكبريت بنسبة ٣٠ %.

ولقد أوضحت الدراسات التي أجريت حديثا أن هناك آثار تدميرية أكثر خطورة سوف تنجم إذا ما استمر معدل انبعاث أكاسيد الكبريت والنتروجين علي ما هو عليه حاليا ؛ كما أن التلوث الناتج عنها سوف تمتد آفاقه إلي أبعد مما هو حادث الآن.

٤) انقراض الحيوانات والنباتات :

يشهد العالم اليوم ازديادا خطيرا في عدد الحيوانات والنباتات التي تتعرض كل عام للانقراض. فقد أشارت التقارير العلمية المتوافرة إلي أن الحيوانات الثديية التي كانت تنقرض بمعدل نوع واحد كل خمسين عاما في القرن الأول بعد الميلاد, أصبحت تنقرض بمعدل نوع أو أكثر كل عام في القرن العشرين.

كذلك فإن هناك نباتات مهددة بالانقراض رغم أهميتها الاقتصادية حيث أنها تستخدم في صناعة أدوية تقدر قيمتها بحوالي ٤٠ مليار دولار سنويا.

ولا شك أن انقراض هذه الأحياء يفقد البيئة عنصرا من عناصرها الضرورية لإبقاء التوازن الطبيعي بين مكوناتها.

٥) تلوث مياه البحار والأنهار:

أظهرت الدراسات والتقارير التي نشرت خلال السنوات الماضية أن العديد من البحيرات والأنهار وشواطئ البحار قد لوثت بيئتها حتى أصبحت مياهها غير صالحة للحيوانات والنباتات التي كانت تنمو فيها. فقد

أمعن الإنسان في قذف شتي انواع المخلفات الصلبة والسائلة من مصانعه وبواخره حتى أصبح الحال يهدد حياة الإنسان نفسه في كثير من مناطق العالم ففي أحد شواطئ اليابان انتهي الأمر إلي إغلاق مصنع للكيماويات بعد أن اكتشف أن مخلفاته الزيتية قد استقرت في جسم السمك الذي يتناوله سكان المدينة المجاورة.

ولا يختلف الأمر عما حدث في نهر الراين في أوروبا ونهر الميسسبي وبحيرة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اضطر المسئولون في هذه الدول إلي إقامة مشروعات تنقية باهظة التكاليف لمواجهة التلوث الناتج عن سوء التخطيط في التخلص من مخلفات المصانع .

كذلك أوضح الخبراء في مؤتمر " دور المدن في حماية البحر المتوسط" الذي عقد في تونس ١٩٩١ , أن البحر المتوسط قد أصبح مصدر خطر يهدد ١٦٠ مليون نسمة هم سكان حوض البحر المتوسط , ومؤشرات الخطر هي : ٨٥ % من مياه الصرف الصحي في ١١٠ مدينة تلقي في البحر بدون معالجة , وأن ٢٥ % من الشواطئ علي الأقل في المنطقة ملوث , وأن البحر يتلقي مليونا ونصف المليون طن من الزيوت والزنك , مما أدي إلي تنافس الثروة الحيوانية والنباتية به , وهذا بالإضافة إلي مصبات الأنهار المحملة برواسب الازوت والفسفور نتيجة التزايد في استخدام الأسمدة بمعدل ٣٠ % تقريبا.

ولقد أثر ذلك كله علي اقتصاديات السياحة لدول حوض البحر المتوسط إذ تملك تونس حوالي ١٣٠٠ كيلو متر علي ساحل البحر المتوسط تعرضت معظمها لتاكل الشواطئ وتلوثها كذلك في الجزائر يمر عبر مياهها الإقليمية حوالي ٣٥ % من تجارة البترول في المنطقة , وهي من أكثر الدول المتضررة من جراء تلوث المياه.

٦) التلوث الإشعاعي :

يتفق العلماء علي أن التلوث ثلاثة أنواع [١] التلوث الطبيعي , التلوث الصناعي , والتلوث الإشعاعي .

(أ) **التلوث الطبيعي :** وهو مثل التلوث الناتج عن القمامة .

(ب) **التلوث الصناعي:** وهو ما يتم من خلال تدفق السموم الكيمائية والنفايات التي أثرت علي الهواء والماء وطبقة الأوزون.

(ج) **التلوث الإشعاعي :** والشعاع هو الشيء غير منظور وغير ملموس وموجود حولنا ولكن بنسب معينة حددتها المنظمات الدولية المتخصصة والزيادة في هذه النسب هي التي تشكل خطورة علي الإنسان والحيوان والنبات.

ومن أخطر الحوادث في تاريخ الاستخدام السلمي للطاقة النووية في القرن العشرين هو حادث المفاعل النووي "تشير نوبيل " بالاتحاد السوفيتي في ٢٦ ابريل عام ١٩٨٦ .

---

(١) يمكن إضافة نوع ثالث من أنواع " التلوث الاجتماعي" ونعني به ما يصيب المجتمع في قيمه وعاداته وسلوكياته من تدهور وانهيار مثل مظاهر التطرف والإرهاب والإدمان ومحاكاة السلوكيات السائدة في المجتمعات الأخرى.

ولقد أدي هذا الحادث إلي انطلاق كميات هائلة من الموارد المشعة بصفة مستمرة لمدة تسعة أيام قبل إمكانية السيطرة عليه.

ولم يتوقف اثر هذا الحادث الخطير علي المناطق المحيطة به فقط: بل امتد الآثار ليشمل أوروبا كلها ثم امتد ايضا إلي القارة الأفريقية وهدد العالم بأكمله.

وتفسير ذلك هو أن هذه النوعية من الحوادث تؤدي إلي نوعين من المخاطر هما:

(أ) أخطار سريعة الحدوث : وهي التي تصيب العاملين الملاصقين لموقع الانفجار وهذه المجموعة معرضة للوفاة السريعة بعد تعرضها لجرعة عالية من الإشعاع تؤثر علي الجهاز العصبي والهضمي .

(ب) أخطار بعيدة الحدوث: وهي التي تهمنا في المناطق البعيدة. فعند حدوث الانفجار تتسرب من المفاعل العديد من النظائر المشعة يسقط الثقيل منها في المنطقة المحيطة ويكون تأثيره علي المقيمين في المناطق المجاورة للحادث بينما النظائر المشعة خفيفة الحجم تحملها السحب لمئات الآلاف من الأميال حتى تسقطها الأمطار علي الحقول وتتغذي عليها الأغنام فتخرج البانها ملوثة إشعاعيا. وتخرج المزروعات أيضا

ملوثة, ولا يظهر أثر هذا النوع من الإشعاع إلا في المدة الطويلة بعد تناوله بجرعات متكررة وكبيرة.

وقد بلغ عدد المصابين في حادث تشرنوبيل حوالي ٣٠٠ شخص وقد تعرضوا إلي إصابات إشعاعية خطيرة أدت إلي وفاة معظمهم , كما تم تجهيز حوالي ١٣٥ ألف مواطن في منطقة نصف قطرها ٣٠ كيلو مترا . كما أدي الحادث إلي تلوث منطقة مساحتها عشرة آلاف كيلو متر مربع تلوث كامل بالإشعاع , وتم وقف العمل في العديد من المزارع بالمنطقة.

٧) ثقب الأوزون وظاهرة " الصوبة الزجاجية" :

دخل العالم دائرة القلق بعد ظهور مخاطرة بيئية جديدة خلال العقدين الماضيين وكانت من أشدها خطورة ظاهرة " تآكل طبقة الأوزون " وطبقة الأوزون هي ببساطة طبقة من الغازات في مستويات الجو العليا علي ارتفاع يصل إلي ٢٠-٢٥ كيلو متر مربع وتمثل غلافا جويا يحمي الحياة علي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية والتي تسبب أمراضا خطيرة للإنسان أهمها سرطان الجلد وضعف جهاز المناعة (الايدز) وإصابة العين بمرض الكتاراكيت (المياه البيضاء) ولقد أصطلح علي تسمية النقص في طبقة الأوزون "بثقب الأوزون"

وسبب هذا التآكل – أو الثقب – في منطقة الأوزون هو استعمال مجموعة من الغازات – أهمها غاز الكلور فلوركاربون – في صناعات التبريد وتكيف تعبئة البيروسولات وأجهزة الإطفاء .

ولقد اكتشف العالم ثقب الأوزون فوق المحيط المتجمد الجنوبي ، ولكن الأخطر من ذلك هو ما اكتشفه العالم مؤخراً من تآكل طبقة الأوزون ذاتها في أكثر من مكان في أعالي الغلاف الجوي الأمر الذي دعا مندوبي ١٢٤ دولة إلي الاجتماع في لندن في مارس ١٩٨٩ بهدف متابعة تنفيذ برتوكول حماية طبقة الأوزون الذي وافقت عليه الدول في مونتريال بكندا في سبتمبر ١٩٨٧ كذلك عقد مؤتمر أخر في ١٩٨٩ في (لاهاي) وطالب بوقف إنتاج ٨ غازات تشكل خطرا كبيرا علي طبقة الأوزون.

وتؤكد تقارير العلماء ان العالم يعاني لفترة طويلة من اثار تآكل هذه الطبقة فالأوزون يتكون نتيجة عوامل طبيعية كالبرق والصواعق والشمس : وما يتآكل من طبقة الأوزون في عالم لا يعاد تكوينه قبل مائة عام.

وعلي الجانب الأخر فإن الخطر الأكبر الثاني والمرتبط بالخطر الأول (الأوزون.) هو ما يسمي بظاهرة "الصوبة الزجاجية". وتحدث هذه الظاهرة نتيجة لتصاعد غاز ثاني اكسيد الكربون والغازات الصناعية الأخرى والتي تعمل كسحابة مغلقة لكوكب الأرض فيما يشبه المرآة العاكسة للحرارة وتركزها علي كوكب الأرض مما ادي إلي ارتفاع معدلات الحرارة في القرن الحالي بمقدار ٤.٩ درجة منوية , فهو يمثل عشرات أضعاف ما حدث في القرن الماضي وإذا ما استمر ارتفاع درجات الحرارة علي ما هو عليه فإن العالم سيشهد خلال الخمسين سنة القادمة ذوبان في القطبين الشمالي والجنوبي مما يرفع منسوب البحار والمحيطات من متر واحد إلي ثلاثة أمتار وهكذا فإن أكثر من ٢٠ % من

شواطئ العالم يكون زيادة معدلات التبخر , وبالتالي زيادة معدلات سقوط الأمطار والسيول . وجدير بالذكر ان حوالي ٧٠ % من أراضي هولندا مهددة بالغرق لو استمرت هذه الظروف علي ما هي عليه[١]

٨) التدهور البيئي والإنفاق العسكري:

زاد الإنفاق العسكري في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اربعة أضعاف فبلغ بداية التسعينات ما يزيد علي ٨٠٠ مليار سنويا , وهو آخذ في التزايد رغم الآثار التخريبية للأنشطة العسكرية وما يترتب عليها من دمار بيئي. فالإنفاق العسكري يهدد العديد من الموارد البشرية والطبيعية فهناك أكثر من ٧٠٠ مليون إنسان يعملون – بطريق مباشر وغير مباشر – في الأنشطة العسكرية في العالم ويبلغ عدد العلماء المتميزين الذين يعملون في مجال بحوث وتطوير الأسلحة في الدول المتقدمة عدد العلماء المتميزين المتاحين للدول التنمية جميعها في كل فروع العلم والتكنولوجيا.

أما عن المصادر الطبيعية فلقد قدر استخدام الأغراض الحربية لبعض الخامات المعدنية بحوالي ١٢% من جملة إنتاجها العالمي . بل لقد بلغ استخدام الألومونيوم والنحاس والنيكل والبلاتين في الدواحي العسكرية في العالم إلي ما يزيد علي الكمية المستخدمة من هذه المعادن في جميع الأغراض في دول أفريقيا واسيا و امريكا اللاتينية مجتمعة , وتستهلك

---

[١]) انظر مجلة التنمية والبيئة عدد ٢٩ ابريل ١٩٨٩

الأنشطة العسكرية حوالي نصف إجمالي استهلاك البترول في جميع الدول النامية.

ولا شك أن الإنسان هو أول من يتأثر بالصراعات العسكرية والحروب فقد راحت الملايين وشردت الملايين الأخرى من جراء هذه النزاعات المسلحة كذلك فقد أدت الحروب إلي تدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية , فتسببت الحرب العالمية الثانية في خفض الإنتاجية الزراعية في عشر دول اوربية بنسبة ٣٨ % , وكذلك تسببت حرب فيتنام في تدمير ١٥٥٠ كيلو متر مربع من الغابات وإتلاف ما يزيد علي ١٥ كيلو متر مربع من مساحات إضافية.

ولا شك أن سباق التسلح في العالم هو من اهم معوقات التنمية في العالم الثالث. فبينما بلغ الإنفاق العسكري في العالم حوالي ١٣٠٠ مليار دولار سنويا نجد أن هناك أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة في العالم يعيشون تحت خط الفقر. وان تخصيص اقل من ٠.٠٥ % (نصف في المائة) من الإنفاق العسكري لهؤلاء لكفيل بإحداث تطور هائل وتنمية زراعية في الدول النامية في فترة لا تتجاوز عشرة أعوام .

إن الفقر الذي يسود انحاء كثيرة من العالم اليوم هو من اهم اسباب التدهور البيني والاقتصادي والاجتماعي. فالنقص في مياه الشرب النقية والصرف الصحي لا كثير من ١٧٠٠ مليون إنسان في الدول النامية يتسبب – وفقا لما تقوله منظمة الصحة العالمية – في وفاة ما يزيد عن ٢٥ الف إنسان كل يوم, وفي انتشار ٨٠ % من الأمراض من هذه الدول.

إن تحويل ١٠ % فقط من الإنفاق العسكري في العالم – أي ١٣٠ مليار دور سنويا – إلي صندوق دولي لدعم التنمية والحفاظ علي المصادر الطبيعية لكفيل بالقضاء علي المشاكل الاقتصادية.

أن المزيد من الأسلحة لا يعمل الإنسانية امنا بل يجعلها – كما اوضحنا – اكثير فقرا وبؤسا.

الدور البيني في العالم .. وهل هو مسئولية الشمال أم الجنوب ؟

تؤكد الأرقام والإحصاءات أن المسئولية الكبرى لمشاكل التدهور البيني في العالم تقع علي الأغنياء في الشمال من خلال معدلات الإنتاج والاستهلاك في هذه الدول [1]

فقد جاء في الإحصاءات أن هناك عشرة دول كبري استهلاكها المتزايد للموارد التي تستخدم مادة " **الأيروسول** " وخلافه إلي الزيادة المضطرة في ثقب الأوزون , وجاء علي راس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك وحدها سنويا ٣٥٠ مليون طن من هذه المادة وجاء بعدها علي الترتيب روسيا , اليابان , إيطاليا , انجلترا , فرنسا , اسبانيا , وأخيرا كندا والصين.

وعن الغازات المترتبة علي حرق الغابات جاءت أيضا الولايات المتحدة من بين مقدمة الدول يليها روسيا والصين والهند والمانيا واليابان.

---

(١) انظر د . محمد عبد البديع – " اقتصاديات وحماية البيئة " , مجلة مصر المعاصرة , عدد ١-٤١٩ – ٣٤٠ , يناير – ابريل ١٩٩٠ , ص٦ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

كذلك تشير الإحصاءات المتاحة إلي أن الطفل الواحد في الشمال يستهلك ١٢٥ مرة مثل ما يستهلكه الطفل في الجنوب . و يمثل سكان الشمال حوالي ٢٥ % من إجمالي سكان العالم يستهلكون ما يزيد عن ٧٠ % من إجمالي الطاقة , ٧٥ من المعادن , ٨٥ % من الأخشاب.

ويشكل سكان أمريكا ٥ % فقط من إجمالي سكان العالم يستخدمون وحدهم ٢٥ % من الطاقة العالمية.

أما القوات المسلحة الأمريكية فهي تستهلك أكثر من ٢٠٠ مليار برميل من البترول سنويا , وهي كمية تكفي لتشغيل شبكة المواصلات العامة في أمريكا كلها لمدة ٢٢عاما, كما يولد نشاط هذه القوات العسكرية أكثر من خمسة أمثال النفايات السامة التي تولدها أكبر خمس مؤسسات كيماوية في الولايات المتحدة . ولقد أضطر الجيش الأمريكي مؤخرا لأن يغلق نهائيا ميدان جيفرسون للتجارب التابع له في ولاية أنديانا لأنه تبين أنه قد وصل إلي درجة من التلوث جعلت أي محاولة لتنظيفه بالغة الخطورة وباهظة التكاليف .

وهكذا يوجه إلي الشمال عامة ; وإلي الولايات المتحدة خاصة الاتهام الأول والمسئولية الكبري عن تدمير وتلوث البيئة في العالم بسبب الاستخدام الهائل بما يتناسب ومستويات الإنتاج والمعيشة في هذه الدول.

تكاليف التلوث البيئي :

وقد يتساءل القاري عن أنواع التكلفة المترتبة علي إلقاء المخلفات وارتفاع معدل التلوث ومن أنواع التكلفة الناتجة عن مكافحة التلوث.

في الواقع نستطيع أن نفرق بين تكاليف تجنب التلوث قبل وقوعه وتكاليف مكافحة الآثار للتلوث بعد وقوعه، وسوف نتناول كلا منها بالتحليل المختصر:

تكاليف تجنب التلوث قبل وقوعه :

وتشمل المبالغ التي تتحملها الحكومات أو تلك التي تفرضها الحكومة علي المنشات من أجل إنشاء وحدات لمعالجة النفايات قبل إلقائها في النواحي البيئية المختلفة مثل تركيب المرشحات Filters لمداخن المصانع .... الخ تعمل علي الحد من التلوث قبل وقوعه وبالتالي يقل معدل التلوث الذي يمكن أن يظهر.

تكاليف مكافحة الآثار الضارة للتلوث بعد وقوعه وتنقسم إلي :

١) نفقات نقدية قابلة للقياس الكمي وتشمل كافة الإجراءات العلاجية المناسبة المتبعة من أجل مقاومة الآثار الضارة للتلوث مثل مياه البحيرات بعد تلويثها بالمخلفات وذلك حتي تكون مياهها صالحة للشرب .

٢) نفقات حقيقة وتتمثل في انخفاض الرفاهية . فعليك أن تلاحظ أن من بين الآثار الضارة للتلوث ما يتحمله الجنس البشري في شكل منافع مفقودة

(منافع قد تم التضحية بها) . فلمكافحة التلوث يتطلب الأمر تحويل الموارد من إنتاج بعض السلع والخدمات وتوجيهها إلي إتباع الوسائل المختلفة لتعقيم البيئة ومعالجة التلوث وذلك يرجع إلي المشكلة الاقتصادية التي تواجه كافة الدول ألا وهي مشكلة الندرة النسبية للموارد. وعلي ذلك علي الأفراد أن يتنازلوا عن بعض السلع والخدمات من أجل مكافحة التلوث.

المبحث الثالث

بعض القضـــايا البيئية في مصـــر

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- السكان والموارد الطبيعية.
- مشكلة الفقر والبيئة.

يرتبط المفهوم الشامل للبيئة بجوانب عديدة اجتماعية واقتصادية وفيزيائية وكيميائية وغيرها ... وبذلك تتعدد القضايا البيئية وتختلف تبعا لهذه الجوانب ... ولكن ترتبط جميعها وتتشابك فيما بينها , فتؤدي الزيادة السكانية وما يرتبط بها من أنشطة مع الممارسات غير السليمة في صرف المخلفات السائلة الصناعية والزراعية والصرف الصحي في موارد المياه , إلي تلويث هذه الموارد خاصة موارد المياه العذبة المحدودة الكمية .. وبالتالي تلوث مصادر مياه الشرب ومصادر مياه الري الذي يؤدي في النهاية – مع عوامل أخري – إلي تدهور الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض وتدهور جودة ونوعية المحاصيل , ويؤثر ذلك في النهاية علي صحة الإنسان المصري وعلي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كذلك يتسبب التقدم الصناعي في انبعاث العديد من الملوثات الخطيرة في الهواء بالإضافة إلي الانبعاث من المصادر الأخرى ووقود السيارات خاصة مع حركة المرور البطيئة وارتفاع الكثافة السكانية ونسبة سكان الحضر.

تؤثر هذه الملوثات أيضا علي التربة الزراعية وعلي المحاصيل الزراعية وبالطبع علي صحة الإنسان بدرجات متفاوتة تبعا للمستوي الحضري والاقتصادي والاجتماعي , ولكن في النهاية يتحمل التكلفة الاقتصادية لهذه المشاكل المجتمع كله بكل فئاته . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك علي مستويات الدخل للأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

السكان والموارد الطبيعية:

تزايد سكان مصر خلال القرن العشرين أكثر من خمسة مرات حيث يقدر عدد السكان في منتصف ١٩٩٧ بحوالي ٦٢مليون نسمة مقابل حوالي ١١.٢ مليون نسمة عام ١٩٠٧ . وقد ارتفعت أيضا نسبة الفقراء في مصر فوصلت في عام ١٩٩٠ إلي حوالي ٣٥% من إجمالي السكان منهم أكثر من ٦٠ % فقراء مدقعون (حوالي ٢١.٨% من جملة السكان) , وتزداد نسبة الفقراء في محافظات الوجه القبلي خاصة في المحافظات الريفية عن باقي المحافظات.

ترتبط قضية السكان في مصر بقضية الموارد الطبيعية , فزيادة السكان تعني زيادة الطلب علي الخدمات – من مياه الشرب النقية والصرف الصحي , وغيرها , وبالتالي زيادة استخدام الموارد المتاحة وأهمها موارد المياه والأرض الزراعية , كذلك تعني الزيادة السكانية زيادة ما ينتج عن الأنشطة السكانية المختلفة من مخلفات تحتاج إلي نظم متكاملة أمنة صحيا وبيئيا لتداولها , بالإضافة إلي تدابير مالية كبيرة لمواجهتها. وبذلك , فإن قضية السكان تبرز أساسا عند مقارنتها بالموارد المتاحة كماً ونوعاً حيث ينخفض متوسط نصيب الفرد من هذه الموارد (مع الزيادة السكانية ومحدودية المتاح من الموارد) بالإضافة إلي تغير نوعيتها وينعكس ذلك علي الصحة العامة وعلي معدلات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وفي النهاية علي مستويات الدخول وبالتالي مستوي المعيشة.

موارد المياه :

تشمل موارد المياه في مصر موارد مياه سطحية – عذبة وغير عذبة – وجوفية – ويعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث يمدها بكمية ثابتة ومحدودة حسب الاتفاقيات الدولية قدرها ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا . تستخدم هذه المياه كموارد مياه أساسية لجميع الأغراض . تمثل استخدام المياه لأغراض الزراعة نسبة استخدام (حوالي ٨٤ %) بينما الصناعة حوالي ٨ % أما الاحتياجات المنزلية وأغراض الشرب فتمثل حوالي ٥ % فقط من جملة الموارد المتاحة. ورغم انخفاض هذه النسبة الأخيرة إلا أن تكلفة معالجتها لضمان صلاحيتها لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية مرتفعة , ومن ناحية أخري فإن تلوث هذه المياه يسبب انتشار عدد كبير من الأمراض (الإسهال في الأطفال – الكبد الوبائي – كوليرا – تيفود – الخ) يتحمل تكلفتها الصحية والاقتصادية المجتمع كله.

تشير بيانات السكان إلي الانخفاض المستمر في متوسط نصيب الفرد من موارد مياه النيل مع ثبات حصة مصر من هذه المياه. فقد تناقص هذا المتوسط من حوالي ١٥١٥ متر مكعب سنويا للفرد عام ١٩٩٥ إلي

حوالي ٩٤١ عام ١٩٩٦ , وقد وصل إلي حوالي ٨١٧ في بداية القرن الحادي والعشرين حيث يبلغ عدد السكان حوالي ٦٨ مليون نسمة , وهو ما يعني الانخفاض عن حد الفقر بالنسبة لكمية المياه (والتي تقدر بحوالي ١٠٠٠ متر مكعب سنويا للفرد) بعد عام ١٩٩٠. أما بالنسبة لنوعية المياه , فتتعرض موارد المياه العذبة لمشاكل التلوث نتيجة زيادة معدلات صرف المخلفات الصناعية السائلة , وسوائل الصرف الصحي غير المعالجة أو غير كاملة بالإضافة إلي سوائل الصرف الزراعية المحملة بالمواد العضوية والمعادن الثقيلة بالإضافة إلي الأنشطة الملاحية.

وفي ضوء عمليات التنمية المستمرة مع المشروعات الجديدة لتنمية جنوب الوادي , والتي تعتمد أساساً علي توفير كميات كافية من المياه وبخصائص مناسبة للأغراض المختلفة , يصبح من الضروري ترشيد استخدام الموارد المتاحة مع العمل علي توفير موارد أخري للمياه . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١) استخدام طرق ري متطورة.

٢) تقليل الفاقد من مياه الشرب سواء كان فاقد الإنتاج أو من أوجه الاستخدامات المختلفة, ويقدر هذا الفاقد علي مسوي الجمهورية من ٢٥ ــ ٤٠ % من المياه المنتجة.

٣) تقليل الفاقد من المياه المستخدمة في الصناعة.

٤) إعادة استخدام المياه.

أ ــ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي, والتي تمثل أعلي نسبة في استخدام المبيدات الزراعية التي تمثل المصدر الرئيس لتلوث هذه المياه بالمعادن الثقيلة.

ب ــ إعادة استخدام مياه الصرف الصناعي بعد معالجتها تبعا لقانون البيئة ٤ / ١٩٩٤

جـ - إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها بالطرق المناسبة لضمان عدم ابتعاد خصائصها عن الحدود المسموح بها. وتقدر هذه الكمية ــ بعد استكمال نظم التجميع وعمليات المعالجة بحوالي ٣ مليار متر مكعب سنويا.

الأرض الزراعية:

تمثل الأرض الزراعية مورداً هاماً في مصر , تعرضت لمخاطر التلوث وسوء الاستخدام , فقد تسبب الزحف العمراني علي الأراضي الزراعية إلي فقد ما يزيد عن نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة بالإضافة إلي تجريف الأراضي الزراعية لصناعة الطوب اللازم للبناء , وبالتالي تسبب ذلك في خسارة في الأرض الزراعية يحتاج إلي وسائل مناسبة لتعويضها ورفع إنتاجية وحدة الأراضي .

وكذلك أدت الزيادة السكانية المستمرة مع عدم التوسع في مساحة الأرض الزراعية بنفس معدل الزيادة السكانية بالإضافة إلي عوامل أخري إلي تناقص متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة من حوالي نصف

فدان في بداية القرن العشرين إلي حوالي ١/٨ فدان عام ١٩٨٦ , وتشير التقديرات إلي ثبات هذا المعدل حتي عام ١٩٩٥ نتيجة التوسع في المساحة المزروعة بمعدل يتوازن مع معدل الزيادة السكانية.

وقد تعرضت الأرض الزراعية أيضا إلي مشاكل تملح التربة (حيث تعاني حوالي ٣٥% من الأراضي الزراعية من التملح) والتلوث الكيماوي والبيولوجي وقد ساعد الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية في تفاقم مشكلة التلوث . وتشير الإحصاءات إلي تزايد استخدام المبيدات في الفترة من ١٩٧٠ إلي ١٩٨٠ وقد بلغ استخدام المبيدات ذروته عام ١٩٨٦ حيث تعدي ٣٣ ألف طن تناقص بعدها حتي وصل إلي حوالي ٣٣٠٠ طن عام ١٩٩٤ وذلك نتيجة الإجراءات الرسمية للحد من استخدام المبيدات . وقد أدت هذه المشاكل إلي تدهور جودة بعض الأراضي الزراعية وانعكس ذلك بالطبع علي إنتاجية بعض المحاصيل الغذائية . وتشير بعض الدراسات إلي انخفاض الحجم النسبي للمشتغلين بالزراعة نتيجة تدهور خصوبة الأرض الزراعية مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في محافظات مصر المختلفة. ونسب الفقراء في هذه المحافظات إلي وجود ارتباط عكسي ضعيف بينهما مما يدل علي وجود علاقة بين هذين المؤشرين ولكنها ليست قوية , وأن هناك عوامل أخري تؤثر علي نسب الفقراء بالإضافة إلي متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية .

مشكلة تلوث الهواء في مصر :

تلوث الهواء في مصر من القضايا البيئية الكبري ذات التأثيرات الصحية الخطيرة . وتتمثل مصادر تلوث الهواء في مصر فيما يلي :

١) الأنشطة الصناعية المختلفة مثل الصناعات الكيماوية والتعدينية والحرارية وغيرها وينتج عنها أتربة ومعادن ثقيلة ومواد عضوية, تزداد كمياتها مع ضعف عمليات الصيانة والإحلال والتجديد بالمصانع. وتؤثر هذه الملوثات بشكل مباشر علي الأفراد القاطنين بمناطق تواجد هذه الصناعات وتزداد المشكلة إذا تواجدت، هذه الصناعات في مناطق ذات كثافة سكانية عالية مثل منطقة حلوان وشبرا الخيمة . كذلك تنبعث من بعض الصناعات الغازات المؤثرة علي طبقة الأوزون وغازات الصوبة الحرارية.

٢) محطات توليد الطاقة والتي تعتمد علي الوقود ذو المحتوي المرتفع من الكبريت. ويعتبر مصدر هام لانبعاث غازات أكاسيد الكبريت والنتروجين بالإضافة إلي الجسيمات العالقة.

٣) الحركة المرورية وانبعاث عوادم السيارات المحتوي علي نسب مرتفعة من العناصر الثقيلة (مثل الرصاص) ويزداد تأثير هذه المواد مع اكتظاظ المرور وبطئه . وتؤثر هذه الملوثات علي الإنسان وعلي النبات, وبالطبع يزداد تأثيرها في الأفراد المعرضون بشكل أكبر للتواجد في الشوارع مثل رجال الشرطة وأطفال الشوارع.

٤) حرق المخلفات الصلبة في المناطق المكشوفة , وهو سلوك شائع خاصة في المقالب المكشوفة وفي بعض التجمعات السكانية.

٥) الأتربة المترسبة من الصحراء المحيطة ومن المناطق الصناعية.

بمقارنة نسب الانبعاثات من المصادر المختلفة بالمعدلات العالمية المقبولة , وجد أن نسب بعض ملوثات الهواء في مدينة القاهرة ترتفع كثيرا عن هذه المعدلات , كما يلي:

١) **نسبة المواد الصلبة العالقة :** ٥- ١٠ مرات أكبر من معدلات العالمية المقبولة . وفي دراسة حديثة عن ملوثات الهواء في بعض المناطق في مصر بلغت هذه النسبة حوالي ١٥٠ ميكروجرام في المتر المكعب.

٢) **نسبة ثاني أكسيد الكبريت :** ٤ مرات أكبر من المعدلات العالمية.

٣) **الأنشطة والرصاص :** ٣ مرات أكبر من المعدلات العالمية.

٤) **أكاسيد النتروجين والكربون :** تضاعفت نسبتها عن المعدلات العالمية.

بعض التأثيرات الصحية الناجمة عن تلوثِ الهواء في مصر :

١) يؤدي التعرض لجرعات عالية من ثاني أكسيد الكبريت والدخان إلى الإصابة بإمراض الرئة

٢) هناك علاقة مباشرة بين التعرض لتلوث الهواء وتركيز الرصاص في دماء رجال شرطة مدينة القاهرة وكذلك بين من يعيشون في المناطق الحضرية. ويسبب ارتفاع نسب الرصاص المشاكل العصبية والتخلف الذهني خاصة بين الأطفال.

٣) تنتشر أمراض الرئة بين تلاميذ المدارس في المناطق المتاخمة لصناعات الأسمنت.

٤) من الممكن أن تسبب مشكلة ثقب الأوزون أمراض صدرية وأمراض العيون كما يمكن أن تؤثر علي بعض المحاصيل الزراعية.

وقد بينت إحدي الدراسات الحديثة أن تخفيض نسبة الجسيمات العالقة في الجو إلي الحدود المسموح بها من الممكن أن يؤدي إلي تخفيض عدد حالات الوفيات الناتجة عن هذه الملوثات بحوالي من ٤٠٠٠ إلي ١٦٠٠٠ حالة سنويا بالإضافة إلي توفير حوالي ٧٠- ٢٧٠ مليون يوم عمل مما يدل علي خطورة تأثير هذه المواد علي الصحة العامة.

الجهود الحكومية لمواجهة مشكلة تلوث الهواء من هذه الجهود:

١) صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية في ١٩٩٥ والذي تضمن عدة مواد لمواجهة مشكلة تلوث الهواء وهو ما سنتناوله في الجزئية التالية بشئ من التفصيل.

٢) البدء في استخدام البنزين الخالي من الرصاص في بعض المركبات والعمل علي تعميمه في باقي المركبات.

٣) تطبيق إجراءات الحد من الانبعاثات الصناعية .

٤) الرصد البيئي المستمر للانبعاثات الهوائية.

مشكلة المخلفات الصلبة في مصر:

المخلفات الصلبة قطاع عريض من المخلفات تشمل مخلفات صلبة خطرة وغير خطرة تتولد من مصادر عديدة.

١) المخلفات الصلبة الخطرة وتشمل :

أ) مخلفات صلبة خطرة من المستشفيات، تحتوي علي ملوثات عديدة وكائنات حية ممرضة – ويقدر معدل تولد هذه المخلفات بحوالي ٠.٤ كجم / سرير / سوم وبالطبع تنتج هذه المخلفات أكثر في المناطق الحضرية عنها في الريفية . وتنجم مشكلة هذه المخلفات من إتباع رق غير صحية في التخلص منها حيث مازالت معظم المستشفيات تتخلص منها بالحرق في مناطق مفتوحة مسببه تلوث للهواء , أو تتخلص منها مع المخلفات لمشاكل صحية عديدة . وتعتبر طريقة الحرق والترميد أو الدفن الصحي الأمن من أنسب الطرق للتخلص من هذه المخلفات.

ب) مخلفات خطرة من الأنشطة الصناعية, وتحتوي علي مواد كيميائية وعناصر ثقيلة ذات خطورة عالية علي الإنسان وعلي النبات والحيوان ولا توجد تقديرات دقيقة للكميات المنتجة من هذه المخلفات ولكنها بالطبع تنتج في مناطق التحضر والتقدم

الصناعي. ولا يوجد حتي الآن نظام متبع للتخلص من هذه المخلفات مما يمثل خطورة شديدة علي من يتعامل معها. وتعتبر طريقة الدفن الصحي الأمن بعد إجراء المعالجات المناسبة من الطرق المرجحة للاستخدام في مصر.

جـ) بقايا المبيدات الحشرية والأسمدة التالفة, وتمثل مخلفات ذات خطورة شديدة, وبالطبع تتواجد أكثر من المناطق الريفية, ويتم التخلص منها بطرق عشوائية غير سليمة بيئيا وصحيا. وتؤدي هذه الممارسات إلي مشاكل صحية خطيرة.

د) الرواسب الناتجة عن عمليات معالجة سوائل الصرف الصحي :

وتمثل أيضا أحد أنواع المخلفات الصلبة الخطرة التي تحتاج إلي نظم أمنة للتخلص منها. وتحتوي هذه المخلفات علي نسبة مرتفعة من المواد العضوية مما يرجح استخدامها في تصنيع أسمدة عضوية خاصة إذا كانت سوائل الصرف الصحي غير مختلطة بسوائل صرف صناعي.

٢) المخلفات الصلبة التي تلقي بالأرض الزراعية :

أ) مخلفات صلبة بلدية (قمامة) تنتج من المنازل والوحدات السكانية والهيئات الحكومية والمؤسسات التعليمية والصحية والإدارية وغيرها بالإضافة إلي مخلفات الشوارع والأسواق والمناطق المفتوحة , وكذلك مخلفات عمليات الهدم والبناء.

ب) مخلفات صلبة من الأنشطة الصناعية , وتشبه في خصائصها المخلفات الصلبة البلدية , ويتم تداولها مثل المخلفات الصلبة البلدية , ولا يوجد تقدير دقيق لكميات هذه المخلفات .

ج) مخلفات صلبة زراعية تشمل مخلفات وبقايا المحاصيل الزراعية ومخلفات حيوانية في الريف , ولا يوجد تقدير دقيق لكميات هذه المخلفات , ولكن من المعروف الأن جزء كبير من هذه المخلفات تستخدم كلف للحيوانات أو لإنتاج الطاقة داخل المجتمع الريفي.

يختلف معدل تولد المخلفات الصلبة حسب المستوي الحضري والمستوي الاقتصادي والاجتماعي , ويتفاوت هذا المعدل في الحضر بين ٠.٤ , ١.٣ كجم / فرد / يوم بمتوسط حوالي ٠.٨ كجم / فرد / يوم , أما الريف فيتراوح بين ٠.٢ , ٠.٣٥ كجم / فرد / يوم , وعلي ذلك تقدر كمية المخلفات الصلبة البلدية المتولدة في الحضر عام ١٩٩٦ بحوالي ١٤ ألف طن أما المناطق الريفية فتقل فيها هذه الكمية وتقدر بحوالي ١٠.٨ ألف طن في نفس العام.

ومشكلة المخلفات الصلبة في مصر مشكلة متعددة الجوانب وتؤثر في مستوي النظافة العامة , ويستلزم تداولها بطريقة سليمة وآمنة بيئيا من خلال منظومة متكاملة تشمل عمليات الجمع والنقل والتخلص أو المعالجة وإعادة الاستخدام , وبمراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية المرتبطة بها.

ترتبط العوامل الاجتماعية بالإمكانات المالية وقدرتها علي الوفاء بمتطلبات توفير النظم المناسبة لتداول هذه المخلفات . أما العوامل الاجتماعية فترتبط بسلوكيات الإفراد وتصرفاتهم تجاه التعامل مع المخلفات الصلبة . وترتبط العوامل الفنية بالطرق والتكنولوجيا المستخدمة في عمليات الجمع والنقل والمعالجة ومدي ملائمة طاقتها الاستيعابية .

ويؤثر التداول غير السليم للمخلفات الصلبة تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا نتيجة انخفاض مستوي خدمات جمع نقل ومعالجة المخلفات الصلبة بشكل عام , ولكن تبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا في المناطق الفقيرة الضيقة والمزدحمة وأماكن السكن العشوائي والمتدني حيث يعاني هذه المناطق من عدم توفر خدمات التداول السليم الأمن للمخلفات الصلبة المتولدة , وبالتالي , تلقي هذه المخلفات في الأراضي الفضاء حول مناطق السكن حيث تتحلل بعض المخلفات مسببة مشاكل صحية وأخطار نتيجة انتشار الأمراض الوبائية والعدوى , أو تحرق فتسبب انتشار الروائح النفاذة وانتقال الملوثات بالجو داخل المناطق السكنية المزدحمة والتي تعاني أصلا من مشاكل الازدحام وانخفاض مستوي التهوية.

مشكلة الفقـــر والبيئة:

مفاهيم الفقر ومستوياته :

يشير المفهوم الاقتصادي للفقر إلي انعدام الدخل أو انخفاضه بدرجة تحول دون قدرته علي تحقيق الاحتياجات الأساسية, مما يعني أن الدخل هو المؤشر المباشر المحسوس لقياس الفقر والتعبير عنه. ولكن في الواقع تشمل انعكاسات الفقر ونواحي أخري كثيرة مثل النواحي الصحية (كالقابلية للمرض) والبيئية (صعوبة الحصول علي الموارد) والاجتماعية (ضعف الخدمات) وغيرها . وقد قدم روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي في عام ١٩٧٨ وصفا نموذجيا للفقر بأنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجّهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدني من المستوي المعهود للحياة اللائقة . وتشير هذه الكلمات إلي أن الفقر أكثر من مجرد وضع اقتصادي ولكنه يشمل أيضا أوضاعا صحية واجتماعية وبيئية لا تنعكس بالكامل في حسابات الدخل بالطريقة التقليدية.

وعلي ذلك , فإن المفهوم الشامل للفقر يشمل التعبير المادي والحسي عن الحرمان البشري , ويبدو هذا المفهوم حول محور أساسي هو غياب الموارد أو قصورها سواء كانت هذه الموارد مالية (الدخل) أو غير مالية (طبيعية مثلا) , وبذلك يمكننا تقسيم الفقر إلي نوعين أساسيين:

١) فقر مادي ويقصد به دخل الفرد وإمكاناته المالية.

٢) فقر غير مادي أو حسي , وهذا بدوره يمكن تقسيمه إلي الأنواع الآتية:

أ) فقر الموارد الطبيعية (ترتبط بتلوث الموارد واستنزافها ونضوبها).

ب) فقر الخدمات (وترتبط بمستوي وفرة وإتاحة الخدمات المختلفة والقدرة علي استخدامها)

ج) فقر الوعي بشكل عام والبيئي بشكل خاص من حيث التعامل مع الموارد المتاحة وسبل استخدامها وتعظيم الاستفادة منها(وترتبط بمستوي التعليم والأمية).

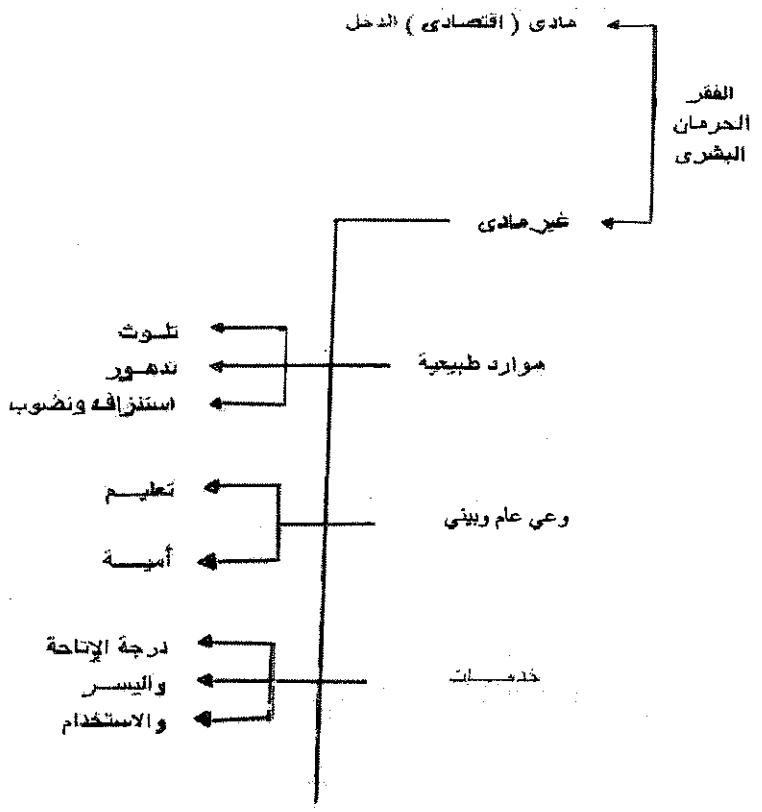

الفقر المادي (فقر الدخل) :

يعتبر التفاوت في مستوي الدخل للأفراد أمراً طبيعياً في كل البلدان المتقدمة والنامية, ولكن هناك حد أدني من مستوي الدخل ضروري للحصول علي الاحتياجات الأساسية (حد الفقر), وتنقسم حالات الفقر المادي إلي مستويين: مستوي مطلق ومستوي نسبي. تشير حالة الفقر المطلق إلي عدم كفاية الدخل المادي لتحقيق الاحتياجات الدنيا , ولا توجد قياسات محددة لهذا المستوي من الفقر نظرا لارتباط هذه الاحتياجات بعوامل أخري مثل السن والنوع والحالة الصحية والمناخ, وعادة ما يعتمد خط الفقر . أما الفقر النسبي فهو يعكس قدرة الأفراد علي الحياة في مستوي مناسب لمتوسط دخل المجتمع وعادة ما يستخدم مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي (GNP / CAITA) لقياس مستوي الفقر.

فقر الموارد الطبيعية :

تمثل الموارد الطبيعية أحد المكونات الأساسية للبيئة, فمن المعروف أن الإنسان يعيش في ظل منظومات ثلاث: طبيعية وصناعية واجتماعية.

تحتوي المنظومة الطبيعية علي جميع المكونات الطبيعية التي تبني من خلالها الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية, وهي بذلك تعبر عن رأس المال الطبيعي في حسابات الثروة القومية لأي بلد.

والمنظومة الصناعية وتشمل كل ما يصنعه الإنسان , في حيز المحيط الحيوي أو المنظومة الطبيعية كالمباني والسدود وشبكات المياه والري والصرف والكهرباء والطرق والمواصلات وغيرها من الإنشاءات وهذه الري والصرف والكهرباء والطرق والمواصلات وغيرها من الإنشاءات وهذه المنظومة تقابل – في المفاهيم الاقتصادية – رأس المال المادي أو أصول الإنتاج .

أما المنظومة الإجتماعية والتي تمثل رأس المال البشري بكل ما يحيط به من الظروف اجتماعية / ثقافية (كالصحة والتعليم والثقافة ... الخ) واقتصادية (كالدخل ومستوي المعيشة ... الخ) والسياسية / التنظيمية / المؤسسية , فتشمل جميع التنظيمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع والعلاقات بين المجتمع والمنظومات الأخرى الطبيعية والصناعية , وتعتبر مسئولة عن التحكم في كلتا المنظومتين بهدف توفير الموارد اللازمة للتنمية المستثمرة ,.وعلي ذلك فإن أي خلل في المنظومة الاجتماعية يرتبط بالأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية لأفراد المجتمع يؤثر علي إنتاج الموارد الطبيعية وبالتالي علي عملية التنمية.

ويبدأ التفاعل بين المنظومات الثلاث باكتشاف الإنسان لأهمية وفائدة المكونات الطبيعية ثم يبتكر طرق الحصول عليها والاستفادة منها ثم يعمل علي استخدامها وتحويلها إلي موارد ثروة دائمة . وفي الوقت نفسه يمثل نمط التفاعل مع هذه الموارد الأساس في عملية التنمية المستمرة ,

فيؤدي سوء الاستخدام أو الإسراف في استهلاك الموارد بالإضافة إلي عوامل أخري ترتبط بالمنظومتين الاجتماعية والصناعية إلي ما يمكننا أن يطلق عليه فقر البيئة الطبيعية أو الموارد الطبيعية . فقر البيئة يشير إلي إحدى أو كلتا الحالتين الآتيتين:

أ) استنزاف الموارد وتدهور نوعيتها نتيجة تلوثها بفعل عوامل عديدة وبالتالي تصبح غير قادرة علي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات النوعية المطلوبة مثل تدهور نوعية التربة الزراعية نتيجة التلوث بالمبيدات والكيماويات الزراعية , وتدهور نوعية المياه نتيجة التلوث بسوائل الصرف الصحي والصناعي والزراعي أو تدهور نوعية الهواء نتيجة التلوث بالانبعاث المختلفة.

ب) نضوب الموارد الطبيعية وانخفاض كمياتها وبالتالي قدرتها علي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الكمية المطلوبة في الوقت الحالي والمستقبل.

وعلي ذلك فإن فقر البيئة الطبيعية هو تعبير عن كمية وجودة المواد الطبيعية. ويستلزم تقييمها وتحديد خط الفقر بالنسبة لها الاستناد إلي معايير كمية ونوعية تعتمد علي السكان وكمية ونوعية الموارد.

الفقر والتدهور البيئي:

العلاقة بين الفقر والبيئة علاقة تبادلية , فالفقر قد يؤدى إلى تدهور البيئة أذا ما استنزفت المجتمعات الفقيرة قاعدة مواردها لتوفير الاحتياجات الأساسية للحياة من ملبس ومأكل ومأوى مضحين بالمستقبل في سبيل

الحاضر وباستمرار هذا الاستنزاف تصبح الموارد غير قادرة على توفير الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات مما يساعد على استمرار الفقر ومن ثم زيادة التدهور البيئي وهكذا, ويصبح مفهوم استدامة الموارد والتنمية المستدامة ليس ذو أولوية لدي هذه المجتمعات . ولكن قد يحدث أيضا تدهور للبيئة بسبب الرخاء والنمو الاقتصادي , فالتغيرات المناخية وتراكم غازات الصوب الحافظة للحرارة وارتفاع درجات الحرارة كلها ظواهر بيئية تحدث نتيجة للتقدم الصناعي وتؤدي إلي زيادة فرص النقص الشديد في الموارد الطبيعية خاصة موارد الأرض الزراعية وبالتالي النقص في المحاصيل الزراعية.وكذلك فإن تلوث الهواء الناتج عن التقدم الصناعي ومن عوادم السيارات وارتفاع نسب الرصاص والمواد الخطرة في الهواء مصدرها الأساسي الأغنياء ولكن يعاني منها الفقراء أيضا.

وعلي ذلك يمكن القول بأنه في الزمن المعاصر يعتبر الفقر ظاهرة بيئية حيث يعاني الفقراء من التدهور الناشئ ممن هم أكثر قدرة ومن قصور إمكانياتهم المعيشية , وتتمثل صور هذه المعاناة في مظاهر كثيرة منها علي سبيل المثال أن الفقراء عادة يقطنون مستويات سكنية متدنية تفتقر الموارد والخدمات الأساسية من مياه شرب نقية ووسائل صرف صحية وتخلص امن من المخلفات بالإضافة إلى التكدس والازدحام مع عدم وجود تهوية كافية. بالإضافة إلى افتقادهم وسائل تجنب أثار التدهور البيئي خاصة الآثار الصحية.

وفي الجانب الأخر يساهم الفقراء بشكل غير مباشر في تجنب أو التغلب علي بعض مسببات التدهور البيئي , وبالتالي في حماية البيئة وذلك نتيجة لغياب أو قصور الإمكانيات المالية بالإضافة إلي نمط وأسلوب التعامل مع الموارد المتاحة ومع المخلفات المنتجة.

فالفقراء مثلا لا يمتلكون السيارات التي تنفث عوادمها في الهواء مسببة تلوث يعاني منه الفقراء والأغنياء.

يتسم نمط الاستهلاك بشكل عام عند الفقراء ، والاستهلاك المنزلي بشكل خاص , باستهلاك القدر الكافي الأساسي للبقاء علي الحياة مع الاستفادة من كل المتاح وتقليل الفاقد منه وذلك نظرا لانخفاض مستويات الدخل والغياب أو قصور الموارد والخدمات, فاستهلاك مياه الشرب مثلا أقل لعدم توفر مصادر دائمة بالإضافة إلي عدم توفر وسائل صرف صحي سليمة.

يتسم سلوك التعامل مع المخلفات في المجتمعات الفقيرة بالاستفادة من كل ما ينتج من مخلفات في الاستخدامات الشخصية أو غير الشخصية وعلي ذلك فإن كمية المخلفات الناتجة من المجتمعات الفقيرة تقل كثيرا عن المجتمعات الأخرى.

ولا يعني ذلك أن أسلوب تعامل المجتمعات الفقيرة مع البيئة ونمط استهلاكهم للمواد المتاحة وتعاملهم مع المخلفات يؤثر عليها إيجابيا فقط فالفقراء أنفسهم ممكن أن يتسببوا في التدهور البيئي فتؤثر بعض السلوكيات سلبيا علي عناصر البيئة , فمثلا يؤدي حرق المخلفات في

الهواء إلي تلوث الهواء واحتمالات الحرائق خاصة في المساكن المبنية من الخشب , ومع الازدحام الشديد في هذه المجتمعات تتفاقم المشاكل الناجمة عن مثل هذه الممارسات خاصة مع قصور إمكانيات مواجهتها , كذلك يؤدي غياب المياه النقية أو الحد من استخدامها , وعدم توفر الغذاء الكافي , وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية مع انخفاض مستوي الوعي الصحي والبيئي إلي الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة والتي تؤدي إلي الضعف الصحي وعدم القدرة علي العمل خاصة تلك الأعمال التي تتطلب قوة بدنية وهذا بدوره يساعد علي استمرار التدهور وتفاقم الفقر مما يشير إلي وجود علاقة إيجابية بين الفقر وتدهور واستنزاف الموارد الطبيعية.

الأبعاد البيئة في قياسات الفقر :

عادة ما يستخدم الدخل لقياس الفقر , ولكن هناك عدة مناهج أخري لقياس الفقر تشمل أبعاداً أخري **مثال ذلك** :

١) المنهج المستخدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

٢) المنهج المستخدم بالبنك الدولي.

٣) المنهج المستخدم في الصندوق العالمي للتنمية الزراعية IFAD.

٤) مقياس فقر القدرات.

١ـ المنهج المستخدم في برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP :

يعتمد هذا المنهج علي استخدام مؤشر " دليل التنمية البشرية" وهو مؤشر مجمع Composite Indicator يتضمن ثلاث مؤشرات أساسية.

أـ مؤشر توقع الحياة الذي يعكس وفيات الأطفال والحالة الغذائية.

بـ- مؤشر التعليم.

ج- مؤشر ترجيحي للدخل يعكس نسب العمالة

من الواضح أن هذا المؤشر لا يعكس بطريقة مباشرة حالة البيئة , وإن كان مؤشر توقع الحياة – والذي يفترض أنه يعكس الحالة الغذائية ووفيات الأطفال – من الممكن أن يعكس بطريقة ضمنية غير مباشرة الأحوال البيئية ولكنه لا يعبر بدقة عن خصائص البيئة , كما أن مؤشر الدخل أيضا لا يعكس استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهور نوعية البيئة.

٢ـ المنهج المستخدم في البنك الدولي :

وهو أيضا منهج لا يعتمد علي قياس العوامل البيئية , حيث يحدد خط الفقر علي أساس مستوي الدخل أو الإنفاق اللازم لتوفير حد أدني من الاحتياجات الغذائية ثم توزيع الفقراء تبعا لما يسمي " معامل فجوة الفقراء Poverty GAP Index " وهي الفرق بين حد الفقر ومتوسط دخل الفقراء معبراً عنها كنسبة من حد الفقر . وقد استخدمت بالإضافة إلي قياسات الدخل والاستهلاك – مقياس معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والتغذية والالتحاق بالمدارس.

٣ـ المنهج المستخدم في الصندوق العالمي للتنمية الزراعية :

وهو يعتمد علي قياس الفقر في المناطق الريفية باستخدام أربعة معاملات فرعية لقياس :

" الأمن الغذائي – مدي الفقر- مدي تحقيق الاحتياجات الأساسية – الرخاء النسبي"

وهذا المقياس لا يعكس بطريقة مباشرة حالة البيئة.

٤ـ مقياس فقر القدرات :

وهو مقياس استخدامه حديثاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. وتتبع فكرة هذا المقياس من أن الطرق التقليدية لقياس الفقر بمقياس الدخل هي مقاييس مادية لا تعبر حقيقة عن الفقر حيث تقيس الحرمان البشري بمستوي دخل أو إنفاق منخفض انخفاضاً غير مقبول . أما بالنسبة لمستوي الآخرين في المجتمع أو علي أساس حد أدني مطلق ما ولكن , ما يعبر حقيقة عن الفقر هو المقياس الذي يركز علي الناس بدرجة أكبر ويعتبر بأن الحرمان البشري يحدث بعدد من الأبعاد الحرجة أحدها فقط هو نقص الدخل . أما الأبعاد الأخرى فتشمل الإفتقاد إلي ثلاث قدرات أساسية:

أ) قدرة المرء علي أن يتغذي جيدا ويكون موفور الصحة , وهي قدرة تمثلها نسبة الأطفال دون سن الخامسة الناقصي الوزن .

ب) قدرة المرء علي التناسل الصحي , وتمثلها نسبة الولادات التي تجري بدون إشراف من جانب موظفين صحيين مدربين .

ج) قدرة المرء علي أن يتعلم ويكتسب معرفة وتمثلها أمية الأثاث .

وقد تم تطبيق هذا المقياس علي مجموعة من البلدان, وتبين أن فقر القدرة أوسع انتشارا من فقر الدخل.

والواقع أن فكرة مقياس فقر القدرات وتطبيقه علي مجموعة من البلدان تدعو إلي مناقشة مدي تأثير استخدام هذا المؤشر كمؤشر تكميلي لمؤشر فقر الدخل أما كما هو أو بعد إضافة أبعاد أخرى يفتقرها هذا المؤشر ولا تقل أهمية عن الأبعاد المطروحة فالفقراء ليسوا فقراء لأنهم لا يكسبون فحسب ولكن لأن ليس لديهم الموارد والخدمات الكافية التي تمكنهم من مواجهة الفقر وتبعاته من ضعف صحي واجتماعي وضغوط مختلفة و علي ذلك فإن المحور الأساسي الذي تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد والخدمات المرتبطة بها , فبالإضافة إلي غياب الموارد المالية (وهي الدخل) هناك:

أ) غياب الموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومساحات سكنية , وهواء نقي – مياه صالحة للشرب والري , وثروة حيوانية وغيرها , كذلك سبل استغلال هذه الموارد وأساليب التحكم والاستفادة من كل ما هو متاح بما لا يتعارض مع التنمية المستدامة .

ب) غياب أو قصور الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الاحتياجات الأساسية والحفاظ علي الموارد الطبيعية من التلوث ومن ثم التدهور / الاستنزاف مثل المسكن الصحي الأمن وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات وأساليب التخلص الأمن من المخلفات الصلبة.

وبالطبع , يهتم الفقراء أساساً بتوفير الاحتياجات الأساسية للمعيشة أكثر من اهتمامهم بالحفاظ علي الموارد من أجل تنمية مستدامة فالفكر في التنمية المستدامة يتطلب مستوي من الوعي والمعرفة – التي قد تكون متوفرة لدي البعض – وفي ذات الوقت يتطلب التمتع بحد أدني من الخدمات والموارد وهذه يفتقدها الفقراء بشدة بل ويعانون منها.

وبالتالي فإن فقر القدرة علي الحصول علي أو التمتع بالموارد الطبيعية والخدمات المرتبطة بحماية البيئة والحفاظ علي الصحة يمكن – إذا أضيف إلي فقر الدخل وفقر القدرات أن يعبر بشكل أشمل عن الحرمان البشري وبالتالي مقاييس التنمية البشرية.

والواقع أن الافتقار إلي القدرة علي الحصول علي الموارد والخدمات الأساسية قضية متعددة الجوانب تشمل:

أ) عوامل اقتصادية تتمثل في انخفاض مستوي دخل الفرد في مقابل ارتفاع أسعار الحصر علي الموارد من أراضي زراعية أو أراضي بناء أو مساحات سكنية وغيرها , أو أسعار توصيل

ماسورة مياه شرب نقية إلي مكان السكن أو شبكة صرف صحي , كذلك ارتفاع أسعار مواد البناء الأساسية .

ب) عوامل اقتصادية منها علي سبيل المثال المسافة التي يقطعها التي يقطعها الأفراد للوصول إلي الموارد أو الخدمة المطلوبة والجهد المبذول في ذلك , كذلك الوعي بالاستخدام الأمثل للموارد والخدمات المتوفرة وتعطيهم الاستفادة من المتاح منها , مثلا من مصادر مياه الشرب المتوفرة أو من المساحة السكنية .... وغيرها.

ج) التكنولوجيا المستخدمة, ومدي مواءمتها للمستوي الاجتماعي والثقافي للأفراد وكذلك ما تستلزم للحفاظ عليها وصيانتها.

وعلي ذلك, فإن المدخل المقترح لإدماج هذا النوع من الفقر في حسابات مؤشرات التنمية البشرية, ومستويات الفقر, والذي يتطلب دراسة ومناقشة أبعاده المختلفة وأهمية وكيفية تطبيقه والتكلفة والعائد من تطبيقه, وتأثير ذلك علي مؤشرات التنمية البشرية لمصر – يتمثل فيما يلي :

١) إدماج حسابات تكلفة التدهور البيني في حساب الدخل القومي للحصول علي الدخل القومي المعدل بيئيا ثم إعادة حسابات حد ومستويات الفقر . فقد كان الاقتصاديون منذ أمد طويل يفترضون أن العنصر الأساسي في حساب الثروة الإنتاجية لأي بلد هو رأس المال المادي ولكن وفقا لتقييم إجراء البنك الدولي يتعلق بـ١٩٢ بلدا , يمثل رأس المال المادي ١٦ % فقط من إجمالي الثروة بينما يمثل رأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية) ٢٠ % في المتوسط (بالرغم من

احتوائه علي عناصر الأرض والماء والغابات وأصول باطن الأرض فقط) ورأس المال البشري ٦٤ % . مما يبين أهمية إدماج الحسابات الدخل القومي.

وقد تعرض تقرير UNDP التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ لموضوع استخدام نظاما حديدا للحسابات القومية تتضمن حسابات استهلاك رأس المال الطبيعي أو الموارد الطبيعية وتدهور نوعية البيئة للحصول علي الناتج المحلي المعدل بينما , وقد تم تجربة هذا النظام الجديد في حساب الناتج المحلي في بلدان عديدة . وأسفرت التجربة عن أن الناتج المحلي المعدل بيئيا يقل بنسبة ١٥ % عن صافي الناتج المحلي الذي يقاس تقليديا . ولكن, تكمن الصعوبة في استخدام هذا النظام في صعوبة حساب استهلاك الموارد الطبيعية وتدهور نوعية البيئة, وإن كان هناك بعض المداخل لهذه الحسابات منها المدخل الذي يعتمد علي قياس انعكاسات هذا التدهور علي المستوي الصحي والإنتاجية.

٢) يمكن التعبير عن غياب أو قصور الخدمات بمؤشر واحد تجميعي يعبر عن حالة البيئة السكنية بمفهومها الشامل من مسكن وما يحيط به من مساحات وأنشطة وخدمات. ويحتوي هذا المؤشر علي مؤشرات فرعية خاصة بمدي توفر وإتاحة شبكات مياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي , ومواد بناء المسكن الآمنة التي تحمي من الحرائق وتصون من الأمطار والعوامل المناخية , كذلك التهوية والإضاءة المناسبة ومستوي الازدحام , وغيرها من المؤشرات الدالة علي حالة البيئة السكنية.

المبحث الرابع

دور القانون في حماية البيئة المصرية :*

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- استعراض أهم مواد القانون.
- التعليق علي بعض مواد القانون.

* د. عبير فرحات " حماية البيئة في ظل العولمة مع التطبيق علي مصر " مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٦ ، إبريل ٢٠٠٧ ، صـــ ٢٥٤.

نستعرض فيما يلي القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بلائحته التنفيذية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ والذي يعد أحد أفرع القانون الجنائي كما يعد تشريعا متكاملا حل محل تشريعات عديدة متفرقة وصل عددها إلي نحو ٩١ قانوناً و ١١ قراراً جمهورياً , ٩٢ قراراً وزارياً , ويحدد القانون الجرائم البيئية وعقوبتها والتي تتراوح بين الحبس والغرامة .

كما يحدد الجهات المختصة بالتنفيذ وتشترك معظم الوزارات بالإضافة إلي جهاز البيئة في تطبيق مواد القانون.

وتعد أهم إضافة للقانون إدخاله التقييم البيئي للمشروعات ضمن عناصر تقييم المشروعات والتي تسبق الحصول علي التراخيص والتي نود أن تكون أحد عناصر التقييم اللازمة للحصول علي قروض من قبل الجهاز المصرفي , وتنص المادة ١٩ من القانون علي أنه تتولي الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للتراخيص , تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب التراخيص لها وفقا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة , وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشات التي تسري عليها أحكام هذه المادة.

ولقد عالج القانون في مواده من المادة ٢١ وحتى المادة ٣٣ التلوث الأرضي.

حيث عالجت المواد من ٢٩ وحتى ٣٣ موضوع النفايات الخطرة وذلك بحظر تداولها بدون ترخيص وحدد القانون طرق تداولها وأماكن التخلص منها وذلك بالنسبة للنفايات الخطرة الناجمة عن أنشطة اقتصادية محلية بينما منع القانون استيرادها ومرورها بالأراضي المصرية واستوجب حصول السفن التي تحملها علي تصريح من الجهة الإدارية المختصة قبل مرورها بالمياه الإقليمية .

أما حماية البيئة من التلوث الهوائي فقد وردت بالقانون بدءا من المادة ٣٤ وحتى المادة ٤٧ واشترط أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسبا كما اشترط أن تكون جملة التلوث الناتج في الحدود المصرح بها وتطرق القانون إلي كافة أنواع التلوث الهوائي من أدخنة وعوادم المركبات وحرق القمامة وحظر رش المبيدات الكيميائية دون مراعاة الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . كذلك ألزم القانون أصحاب المنشات باتخاذ التدابير التي تحد من انبعاث ملوثات الهواء وكذلك بالحفاظ علي درجة الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل داخل نطاق الحدين الأعلى والأدنى المسموح بهما وأخيرا منع التدخين بالأماكن العامة المغلقة ووسائل النقل العام.

فإذا انتقلنا إلي حماية البيئة المائية فنجدها تأتي في المواد من المادة ٤٨ وحتى المادة ٥٩ وتختص بتلويث السفن للمياه الإقليمية بتصريف أو إلقاء الزيت فيها. أما عن إلقاء المواد الضارة أو النفايات من قبل السفن فتنص عليها المواد من مادة ٦٠ إلي ٦٨ وتهدف هذه المواد إلي حماية

مياهنا الإقليمية من التلوث والحفاظ علي مواردنا الطبيعية بها. وتسري العقوبة علي السفينة الملوثة للمياه سواء كانت خاضعة للسلطات المصرية أو أجنبية ولكن يستثني من العقوبة السفن التي تلوث المياه الإقليمية نتيجة لعطب مفاجئ حدث دون إهمال من المسئول عنها.

أما عن المواد (من المادة ٦٩ وحتى المادة ٧٥) فتختص بحظر إلقاء أو تصريف أيه مواد أو نفايات أو سوائل من قبل المنشآت الصناعية و السياحية والتجارية ... في البحر , كما حظرت المادة ٧٣ إقامة أية منشآت علي الشواطئ البحرية ووجوب ترك مسافة ٢٠٠ متر بينها وبين الشاطئ

أخيراً تتحدد العقوبات في المواد من ٨٤ وحتى ٩٨ وهذه العقوبات قد تكون الغرامة أو الحبس بالإضافة إلي إلزام الملوث بإعادة تصدير النفايات الخطرة علي نفقته الخاصة أو إزالة المخالفات وتصحيحها أو وقف الترخيص الممنوح للمنشأة.

وفي كل الأحوال يتم وقف الأعمال المخالفة أو إزالتها علي نفقه المخالف ودون انتظار الحكم في الدعوي ((مادة ٩٨)) .

وعلي الرغم من تكامل بنود القانون بحيث غطت كافة أشكال التلوث وحظرت القيام بها كما خصصت عقوبات متفاوتة لكل فعل ملوث للبيئة , إلا أن الواقع لا يشير إلي تفعيل هذا القانون وهنا سنشير إلي بعض الأمثلة فقط والتي تدل علي عدم الإلتزام بتنفيذ بنود القانون:

١- تشير (المادة ٤٦) إلي منع التدخين في وسائل النقل من ثم فإن الغرامة المفروضة علي التدخين في وسائل النقل تتراوح بين ١٠ جنيهات و ٥٠ جنيها وعلي الرغم من ذلك لم يمتنع المدخنون عن التدخين لعدم توقيع هذه الغرامة عليهم .

٢- اشترط القانون (مادة٧٣) ابتعاد المنشات السياحية ٢٠٠ متر عن الشواطئ , إلا أن القرى السياحية علي طول الساحل الشمالي والبحر الأحمر قد ابتلعت الشواطئ بداخلها.

٣- منع القانون (مادة٦٩) تصريف السفن للمخلفات في مياه البحر والنهر إلا أن المراكب النهرية السياحية تلقي بالزيوت المستعملة لمحركاتها في قلب مياه الشرب وكذا مياه التبريد الساخنة.

٤- إلقاء بعض العائمات السياحية لمخلفاتها في نهر النيل نظرا لعدم احتوائها علي وحدات معالجة للصرف الصحي وذلك علي مرأي و سمع من شرطة المسطحات المائية .

٥- تنص (المادة ٣٤) علي أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسبا لنشاط المنشاة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء وأن تكون جملة التلوث الناتج من مجموع المنشات في منطقة واحدة في الحدود المصرح بها.

فإذا نظرنا إلي منطقة كحلوان والتي تعد منطقة صناعية مأهولة بالسكان فنجد هواءها يستقبل يوميا ٢٠٠ طن من أتربة الأسمنت كما تستقبل أرضها ٣١ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصناعي الملوثة.

وتعتبر حلوان من أكثر مناطق العالم تلوثاً حيث يفوق متوسط الأتربة العالقة بها أكثر من ١٧ ضعف للحدود المسموح بها عالميا, وذلك بعد أن كانت حلوان قبلة لطالبي الاستشفاء من أمراض معينة من خلال مياهها الكبريتية.

كذلك تكتظ شبرا الخيمة بالمصانع والتي يصل عددها إلي ٤٠٠ مصنع معظمها يعمل في مجال الغزل والنسيج والكيماويات وجميعها ينبعث منها ما جعل هواء شبرا الخيمة من أشد الأهواء تلوثاً حيث فاقت نسبة الملوثات به أكثر من ١٤ ضعف للحدود المسموح بها عالمياً.

٦- تحظر (المادة٣٧) إلقاء أو حرق القمامة في المناطق السكانية أو الصناعية وعلي الرغم من ذلك فالقمامة المكدسة بالشوارع تتحدي القانون وبشكل صارخ ولا يلقي المسئول عن هذا التلوث أي نوع من أنواع العقاب.

٧- بالإضافة إلي عدم تنفيذ بنود القانون فإن بعض العقوبات المنصوص عليها في مواده لا تتناسب وحجم الجريمة البيئية وعلي سبيل المثال يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد عن أربعين ألف جنيه كل من أستورد أو أنتج أو تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة , بالإضافة إلي إلزام مستوردها بإعادة تصديرها علي نفقته الخاصة.

المبحث الخامس

حماية البيئة في ظل العولمة :-*

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- التعريف بالعولمة.
- منظمة التجارة العالمية والبيئة.
- البنك الدولي والبيئة.
- القانون الدولي والبيئة.

* د- عبير فرحات " حماية البيئة في ظل العولمة مع التطبيق علي مصر " الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع , مصر المعاصرة ص٢٣٤

تعد العولمة إحدى ثلاث كلمات عربية طرحت كترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization أما الكلمتان الآخرتان فهما :-

. الكوكبة والكونية وتعني العولمة الحديث عن اقتصاد كوني تجري فيه العلاقات الاقتصادية بين الدول دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية لهذه الدول , فتنتقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية كبيرة علي امتداد الكرة الأرضية.

وللعولمة أبعاد كثيرة فهناك بجانب البعد الثقافي والذي يعني وجود ثقافة عالمية مبنية علي الفكر العالمي وليس القومي , البعد القانوني حيث تفرض العولمة نوعا من التقارب بين النظم التشريعية علي مستوي العالم (تشريعات الاستثمار, المال , حماية الملكية الفكرية , وحماية البيئة) هذا بالإضافة إلي البعد الإنساني والذي يعني أن العولمة تعمل علي زيادة الفجوة بين الإنسان في الدول النامية ونظيره في الدول المتقدمة نظرا لأن العولمة تعمل علي تراجع دور الدولة في وظائفها الموروثة مما يؤثر بالسلب علي رفاهية مواطني الدول النامية لانخفاض الإنفاق الحكومي علي الخدمات الإنسانية (التعليم , الصحة ...).

كذلك فإن من أهم خصائص العولمة :-

سيادة آليات السوق , تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل inter dependence , تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بصفتها

المنفذ الأساسي للعولمة وكذلك تقلص دور الدولة وتزايد دور المؤسسات الدولية وأخيرا تقارب التشريعات الدولية. ويهمنا هنا في دراستنا كلا من تقارب التشريعات الدولية وتزايد دور المؤسسات الدولية حيث يجب أن يكون لكل منهما دور في الحفاظ علي بيئتنا العالمية .

فالمؤسسات الدولية بما لها من سيطرة وما تفرضه من سياسات اقتصادية تستطيع أن تضع تلك السياسات بما يحقق التوازن بين الحفاظ علي البيئة والتنمية.

فالبيئة من الموضوعات المشتركة بين ساكني هذا الكوكب قبل وبعد العولمة , فلا يستطيع أحد أن يقول أنني ألوث الجزء المملوك لي وليس لأحد دخل بهذا . فالتلوث سواء كان أرضي أم هوائي أم مائي لا ينحصر أثره في المكان الذي حدث فيه بل ينتشر من ثم فمن حق الجميع الحفاظ علي البيئة . إلا أن الأمر سيصبح أكثر سهولة في ظل العولمة نظرا لسيادة التوافق بين التشريعات والقوانين وكذلك لبروز دور المؤسسات فوق القومية كسلطة أعلي من الحكومات وفيما يلي نستعرض دور كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والقانون الدولي في حماية البيئة.

١ـ منظمة التجارة العالمية والبيئة:ـ

تختلف المعايير البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع هذا الاختلاف إلي العديد من العوامل لعل من أهمها

- الأولويات والتفضيلات السائدة في المجتمع .

- اختلاف مستويات التقدم التكنولوجي والأوضاع الاقتصادية للدولة.

- طبيعة النظام الاقتصاد ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتنقسم المعايير البيئية إلي أربعة أقسام وذلك علي النحو التالي :-

- معايير تتعلق بخفض الإصدارات:-

وهي معايير تفرض خفض نسبة التلوث إلي المسموح به من خلال التحكم في الكمية المصنعة.

- معايير تتعلق بنوعية البيئة:-

وهدفها الحفاظ علي الموارد الطبيعية وذلك بترشيد استهلاكها.

- معايير تتعلق بالمنتجـــات :-

تتحدد من خلالها المواصفات الكيمائية والمادية للسلع بالإضافة إلي الالتزام بقواعد التلوين والتعبئة حفاظا علي صحة المستهلك. وتشمل أيضا إعادة التدوير للتخلص من المنتج بعد استخدامه.

- معايير بيئية تتعلق بأسلوب الإنتاج :-

والتي تحدد مواصفات الأدوات والآلات المستخدمة في الإنتاج (الأساليب التكنولوجية) مما يحجم من التلوث الناجم عن العملية الإنتاجية.

والجدير بالذكر هنا أن الدول المتقدمة والتي تحتل نسبة تقدر بنحو ٨٠ % من التجارة العالمية. تتعنت في استخدام المعايير البيئية كنوع من القيود غير التعريفية خاصة تلك الدول المنضمة إلي تكتلات إقليمية وهو ما يقف عقبة أمام صادرات الدول النامية لتلك الدول مما دفع بالجات إلي

توحيد المعايير البيئية علي المستوي الدولي لجميع دول العالم حتي لا تتعنت بعض الدول وتتخذ من المعايير البيئية وسيلة حمائية تحد من خلالها وإرادتها من الدول الأخرى .

ولقد قاومت الدول النامية ربط التجارة بالبيئة نتيجة لتأثيره السلبي علي صادراتها وهو ما يعمق من تهميش تلك الدول بسبب تدهور شروط التبادل التجاري لها ولقد ظل الوضع هكذا حتى جولة أورجواي فبانعقاد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة من ٩- ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ بات واضحاً أن الدول المتقدمة هي التي تحدد مسار المنظمة وأن علي الدول النامية قبول الأمر الواقع لتصبح جزء من النظام التجاري الدولي أو تبقي خارجه وتظل مهمشة لذلك خضعت الدول النامية إلي الموضوعات التي اقترحتها الدول المتقدمة ومن بينها (ربط التجارة بالبيئة) وفي المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذي انعقد في سياتل من ٣٠ نوفمبر حتي ٣ديسمبر ١٩٩٩ تشدد الاتحاد الأوروبي في ربط التجارة الدولية بالبيئة وتبني فكرة مؤداها أن من حق الدولة منع دخول أية سلعة لا تحترم المعايير البيئية . وهو ما رفضته الدول النامية وقد كان من أهم نتائج المؤتمر:-

- وضع ضوابط تضمن عدم استخدام المعايير البيئية من قبل الدول المتقدمة كعائق للتجارة.
- ضرورة توفير آلية لضمان وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها الخاصة بمساعدة الدول النامية في الحصول علي التكنولوجيا النظيفة.

وفـــي المـــؤتمر الـــوزاري الرابـــع والمنعقـــد فـــي الدوحـــة ١١- ٢٠٠١/١١/١٤ تم التأكيد علي الإلتزام بما ورد في اتفاقية مراكش بشأن التنمية المستدامة واعتماد الأهداف المتعلقة بحماية نظام تجاري غير عنصري متعدد الأطراف يعمل من أجل حماية البيئة .

- المعايير البيئية في منظمة التجارة العالمية :

أدخل اتفاق المنظمة السياسات البيئية المتصلة بالتجارة ضمن ولاية المنظمة بصورة واضحة . فقد نصت ديباجة اتفاق إنشاء المنظمة علي أنها تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة , وذلك بتوسيع الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات الذي يتحقق بفضل الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية المستدامة وذلك مع توخي حماية البيئة والمحافظة عليها ... بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية.

وترد الأحكام العامة الرئيسية التي تحكم التدابير التجارية التي تتخذها الحكومات لأسباب بيئية في اتفاق الجات ١٩٩٤ . ولكن الاتفاق ليس فيه إشارات مباشرة إلي المسائل البيئية ويرجع ذلك أساسا إلي أن الانعكاسات الكاملة للتدهور البيئي والإيكولوجي بسبب التلوث أو الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية لم تكن معروفة عندما بدأت المفاوضات علي اتفاق الجات في أول الأمر.

وهناك استثناءات عامة منصوص عليها في المادة العشرين من الجات ١٩٩٤ تسمح للبلدان باتخاذ تدابير تجارية لبلوغ أهداف بيئية , متي توافرت الشروط التي جاءت في تلك الاستثناءات . وتسمح هذه المادة للبلدان بفرض حظر أو غيره من القيود المسموح بها في أي حكم أخر من أحكام جات ١٩٩٤ إذا رأت :

أنها ضرورية لحماية الحياة والصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية (المادة العشرون (أ))

أنها تتعلق بحماية الموارد الطبيعية القابلة للنقاد إذا كانت هذه التدابير ستنفذ جنبا إلي جنب مع القيود علي الإنتاج والاستهلاك المحليين (المادة العشرون (ز))

ولكن يراعي أن أي تدابير تقيد التجارة وتتخذ وفقا لأحكام المادة العشرين يجب أن تستوفي الشرطين التاليين:

ألا تكون وسيلة لتمييز لا مبرر له في حالة وجود نفس الظروف (مبدأ عدم التمييز في الجات)

ألا يكون فيها تقييد للتجارة بصورة مقنعة.

القضايا البيئية المتصلة بالتجارة :

تقع المسؤولية الرئيسية في عمل المنظمة في مجال التجارة والبيئة علي اللجنة الدائمة للتجارة والبيئة وهي التي تدور فيها المناقشات بشأن الانعكاسات التجارية للتدابير التي تتخذها البلدان لأغراض بيئية كما تدور

هذه **المناقشات** في اللجان المنشاة بموجب مختلف اتفاقات المنظمة علي النحو الذي سبقت الإشارة إليه . وتتمثل القضايا التجارية التي يجري بحثها في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية . فيما يلي:-

١ـ التدابير البيئية التي لها تأثير ملموس في التجارة وأحكام قانون منظمة التجارة العالمية:

- أساليب الإنتاج المستخدمة.
- اشتراطات التعبئة.
- كتابة البيانات أو التوسيم البيئي.
- ضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب المفروضة لأغراض بيئية.

٢ـ الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٣ـ المكاسب البيئية من تحرير التجارة.

فبالنسبة لأساليب الإنتاج يتطلب الأمر هنا إلي الاحتكام إلي معايير بيئية عالمية وعدم فرض معايير محلية علي الواردات بغرض تقييدها فإذا لم تكن هناك معايير دولية يجب التأكد من أن هذه المعايير المحلية ضرورية للحفاظ علي خصائص المنتج , ولا يسمح للمستورد أن يقيد الواردات لمجرد أن المصنع الذي ينتج هذه السلعة يلوث الهواء أو الماء...

أما اشتراطات التعبئة فقد تمثل عائقا أيضا أمام صادرات الدول النامية نتيجة لكونها تعتمد علي خامات غير متوفرة لديها مما يرفع من تكلفة السلعة ويخفض من تنافسيتها . فالمستورد يشترط العبوات التي

يتوافر لديه مرافق تصريفها بغض النظر عن توافر خاماتها لدي المصدر من عدمه.

وهناك صعوبة في التنسيق بين اشتراطات التعبئة دوليا لأن كل طرف سيبحث عن الخامات المتوافرة لديه ومرافق تصريف الفضلات والأفضليات لدي مستهلكيه .

وعلي سبيل المثال أصدر الاتحاد الأوروبي أدلة إرشادية تحدد الشروط الواجب توافرها في العبوات وقد استندت هذه الأدلة علي دورة حياة المنتج وكذا سياسات إدارة المخلفات فيشترط في العبوات أن تراعي النقاط التالية:-

- سهولة إعادة التدوير.
- حظر استخدام المعادن الثقيلة.
- حظر استخدام المكونات الخطرة.
- الخضوع لسياسات إدارة المخلفات.

وبالنسبة لكتابة البيئية , فقد يتم بشكل طوعي كوسيلة من وسائل التسويق وتنشيط المبيعات وقد يكون إلزامي للتنبيه إلي احتواء المنتج علي مكونات مضرة للبيئة وهنا يكون الهدف من إبراز هذه البيانات زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية لهذه المنتجات لتعديل السلوك الشرائي .

وفيما يختص بالضرائب المفروضة لبلوغ أهداف بيئية فتتمثل في :-

- **رسوم علي المنتجات:** حيث تفرض الدولة المستوردة رسوما إضافية علي المنتجات التي تحتوي علي مكونات يصعب تصريفها أو تلك التي تحتوي علي مواد كيميائية ضارة ...

- **رسوم الانبعاثات:** وتطبق علي السلع الملوثة للبيئة أو تلك التي تحدث ضوضاء ... ويمكن تحصيلها عند نقاط الاستهلاك وتستخدم حصيلتها في معالجة النفايات والفضلات من قبل الحكومة .

- **الرسوم الإدارية:** وتفرض من أجل تغطية تكاليف الخدمات الحكومية وقد تتخذ شكل رسوم إصدار التراخيص ....

أما عن الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف :

فتري لجنة التجارة والبيئة أن الطريقة المثلي التي يجب أن تعالج بها مشاكل البيئة الدولية يجب أن تتم من خلال اتفاقيات بيئية (من خلال هيئات ومنظمات البيئة) وأن تكون هذه الاتفاقيات متكاملة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهناك أكثر من ٢٠٠ اتفاقا دولياً متعدد الأطراف في مجال البيئة وتتضمن أكثر من عشرين منها أحكاماً تجارية يمكن تقسيمها إلي ثلاث فئات وذلك علي النحو التالي:-

- اتفاقيات مكافحة التلوث العابر للحدود , ومن أمثلتها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال الملحق بها والخاص بالمواد التي تضر طبقة الأوزون وكذا اتفاق تغير المناخ.

- اتفاقات حماية المخلوقات المهددة بالانقراض , ومن أمثلتها الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان وتحدد هذه الاتفاقات أساليب الصيد.

- اتفاقات للرقابة علي إنتاج المواد الخطرة والاتجار بها ومن أمثلتها اتفاقية بازل بشأن الرقابة علي تحركات المواد الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

وبشكل عام تكون هذه الاتفاقات ملزمة لأطرافها ويتمثل الالتزام هنا في تقييد حركة التجارة الخارجية وفي هذه الحالة ليس هناك أية اعتراضات من قبل منظمة التجارة العالمية مادام جميع المشاركين في هذه الاتفاقات قد وافقوا علي هذه القيود.

ولكن تكمن المشكلة في الحالات التي يفرض أطراف الاتفاق البيني متعدد الأطراف حظراً علي التجارة مع دول ليست أطرافاً في الاتفاق مثال ذلك بروتوكول مونتريال والذي يدعو أعضاءه إلي مقاطعة إنتاج واستهلاك المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون , وترك لكل دولة تحديد كيفية تقييد وارداته من هذه المواد من الدول خارج الاتفاق مما يعني إتباع تدابير تقييدية علي دول ليست أطرافا في الاتفاق.

الأمر الذي لا يزال موضع بحث ودراسة من اللجنة المختصة بالتجارة والبيئة والتي تدرس مدي توافق هذه التدابير مع المبادئ العامة للقانون الدولي بصفة عامة ومبادئ الجات بصفة خاصة.

أخيراً وبالنسبة للمكاسب البيئية من تحرير التجارة فلقد أعدت لجنة التجارة والبيئة دراسة شاملة تظهر القيود التي تفرض علي التجارة في كل قطاع والمكاسب البيئية التي تتحقق من جراء استبعاد هذه القيود.

وتوصلت الدراسة إلي أن تحرير التجارة ليس المسبب الأساسي لتدهور البيئة كما أن السياسة التجارية ليست أهم السياسات التي تستخدم في علاج المشاكل البيئية. وعلي الرغم من هذا فإن إزالة التشوهات السعرية تؤدي إلي زيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج ومن تم ترشيد استخدام الموارد الطبيعية . كما أن تحرير التجارة يؤدي إلي تخفيف حدة الفقر والتي ترتبط ارتباطاً طردياً بالحفاظ علي البيئة.

مفاد ذلك كله :- أن منظمة التجارة العالمية علي الرغم من كونها منظمة عالمية تختص بدراسة وعلاج القضايا التجارية وفض المنازعات في هذا المجال , إلا أنها تسير وفقا لتوجهات الدول المتقدمة الممسكة بزمام الأمور , والتي دفعتها للتسليم بالمعايير البيئية علي الرغم من مقاومة الدول النامية لربط التجارة بالبيئة فأقرت منظمة التجارة العالمية حق الدول في اتخاذ تدابير تجارية لبلوغ أهداف بيئية في حالات معينة حددتها في المادة (٢٠أ).

حقا إن المنظمة أضافت وجوب وضع ضوابط تضمن عدم استخدام المعايير البيئية كعائق للتجارة . إلا أنه يسهل علي الدول المتقدمة خاصة أعضاء التكتلات الاقتصادية التذرع بالمعايير البيئية للحد من وارداتهم من الدول النامية , الأمر الذي سيزيد من تدهور شروط التبادل التجاري

للأخيرة ويعمق من تهميشها ، كذلك لم تتطرق المنظمة لتصدير النفايات الخطرة باعتبارها تدخل ضمن الجرائم الدولية والتي تدخل في اختصاص القانون الدولي .

٢ـ البنك الدولي والبيئة:

قام الخبراء الاقتصاديين للدول المتحالفة وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدراسة ما ينبغي اتخاذه من تدابير لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي ستظهر بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية, وما أن بلغت المقترحات مرحلة متقدمة حتى برزت المعالم الرئيسية لمؤسستين متكاملتين تدعم إحداهما الاستقرار الدولي للعملات بالمساعدة في تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات , بينما تعمل الأخرى علي إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب من خلال تمويل المشروعات التنموية.

ووجهت الولايات المتحدة الدعوة إلي ٤٤ دولة لحضور مؤتمر نقدي مالي للأمم المتحدة في بريتون وودز وذلك في أول يوليو ١٩٤٤ وانتهي المؤتمر بعد ثلاث أسابيع إلي صياغة المشروع النهائي اتفاقية بريتون وودز والتي نصت علي إنشاء كل من صندوق النقد الولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ولقد بدأ البنك الدولي نشاطه في ٢٥ يونيه ١٩٤٦ ويشترط لعضوية البنك أن تكون الدولة عضو في صندوق النقد الدولي وترتبط القوة

التصويتية للأعضاء بمقدار حصصهم في رأسمال البنك من ثم تحتل الدول الصناعية الكبرى أكثر من ٤٨% من القوة التصويتية.

وتشتمل مجموعة البنك الدولي علي كل من :-

- البنك الدولي للتعمير والتنمية .
- الرابطة الدولية للتنمية (إيدا).
- مؤسسة التمويل الدولية. I.F.C .
- الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار. MIGA

وتتلخص مهام هذه المجموعة فيما يلي: -

- تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشروعات تنموية.
- تقديم المساعدات المالية للدول النامية الأكثر فقراً.
- العمل علي زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية.
- تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء وتدريب موظفي الدول النامية علي إدارة التنمية.
- تمويل مشروعات البنية الأساسية وذلك لدفع عجلة التنمية.
- محاربة الفقر وتحسين الدخول في الدول النامية والاهتمام بتمويل المشروعات التنموية التي تخدم البيئة من ثم تحقيق مفهوم التنمية المستدامة (وتعد هذه المهمة أحداث مهام المجموعة علي الإطلاق).

وفيما يلي نستعرض الأهمية النسبية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في القروض الممنوحة من قبل البنك الدولي للعديد من المناطق.

نسبة تمويل المشروعات البيئية إلي
إجمالي إقراض البنك الدولي للمناطق المختلفة

بالمليون دولار

السنة المنطقة الممولة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٥
شرق أسيا والمحيط الهادي - إجمالي التمويل - تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية	٩٦٩٤٢ ٩٣٢٤	٢٩٧٩١ ٨٨٠٤	٢١٢٣٨ ٣٩٩٣	١٧٧٣٦ ١٠٢٣	٢٣١٠٨ ٢٢٢٣
جنوب أسيا - إجمالي التمويل - تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية	٣٢١٣٢ ٢٦٦٨	٢١١٢٤ ٨٠٨	٣٢٤٦٦ ٥٨٧٨	٣٥٠٨٤ ٢٩٥٢	٢٩١٨٧ ٩٤٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - إجمالي التمويل - تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية	١٢٨٠٨ ٩٤٢	٩٢٠٠ ١٢٣٣	٥٠٧٥ ٢٧٥	٥٥٤٥ ٢١٧	١٠٥٦٠ ١٨٦٠

المصدر : البنك الدولي التقرير السنوي أعداد مختلفة

ويتضح من الأرقام السابقة أن تمويل البنك الدولي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في كل من شرق أسيا والمحيط الهادي, جنوب أسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقا بلغ نحو ١٠% , ٣% , ١٨% إلي إجمالي القروض المقدمة منه لهذه المناطق وذلك لعام ٢٠٠٥.

هذه النسب السابقة هي تمويل المباشر من قبل البنك الدولي للمشروعات البيئية, يضاف لهذا ما يموله البنك الدولي من مشروعات

لمحاربة الفقر والتي تؤدي بشكل غير مباشر إلي الحفاظ علي البيئة نظراً الواضحة بين محاربة الفقر والحصول علي بيئة نظيفة متوازنة أيكولوجيا.

ولقد بدأ البنك الدولي يتصدي لقضايا البيئة منذ عام ١٩٧٠ حيث قام روبرت ماكنمارا رئيس البنك باستحداث منصب مستشار البيئة والذي يرأس مكتب شئون البيئة , ويبحث المكتب في الآثار البيئية للمشروعات التنموية التي يمولها البنك الدولي , وحيث أدرك البنك الدولي أن مشكلة تلوث البيئة أصبحت مشكلة عالمية فلقد بدأ منذ عام ١٩٩٠ ربط تمويله للمشروعات التنموية بمدي مراعاتها للمعايير البيئية ولقد ركز البنك الدولي علي مجموعة من المشكلات البيئية ذات الطابع الدولي والتي تنحصر في كل من:

١- تآكل طبقة الأوزون.

٢- تلوث النفايات الدولية الناجم عن صرف المخلفات الصناعية أو التسرب الناتج عن ناقلات البترول العملاقة.

٣- نقل النفايات الخطرة إلي الدول الفقيرة لدفنها بأراضيها.

٤- الاختلال البيئي والإضرار بالتوازن الطبيعي للبيئة كما خلقها الله.

وفي ضوء اهتمام البنك الدولي بمشكلات البيئة فإنه يمتنع عن تمويل المشروعات التي تتسبب في الإضرار بالبيئة أو العاملين فيها وكذلك يمتنع عن تمويل المشروعات التي تغير معالم الطبيعة من حولها أو تؤثر علي

بيئة دول مجاورة كما يمتنع البنك عن تمويل المشروعات التي تنتهك الاتفاقات البيئية الدولية.

ولقد قدم البنك دليلاً إرشادياً لتصنيف المشروعات وفقاً لتأثيرها علي البيئة إلي أربع فئات (A. B. C, D) وأصبح التقييم البيئي للمشروعات شرطاً ضرورياً للتعامل مع البنك .

وتتويجا لجهوده في هذا المجال أنشأ البنك الدولي صندوقاً للبيئة العالمية يتولي البنك إدارته وتموله الدول الغنية وبعض الدول النامية ومن بينها (مصر – المغرب – والجزائر)

ويهدف هذا الصندوق إلي تمويل مشروعات نقل وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والنقل للتخفيف من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامها.

٣ـ القانون الدولي والبيئة :ـ

يعد القانون الدولي البيئي International Environment Law من أحدث أفرع القانون الدولي ويعالج هذا القانون كل ما يتعلق بـ (حظر الانتشار النووي , تلوث البحار , تلوث الهواء , وحماية المخلوقات النادرة, تآكل طبقة الأوزون , أخطار دفن النفايات النووية ..)

ويحدد القانون في مواده المختلفة مسئولية الدولة الملوثة للبيئة والجزاء الواجب تطبيقه عليها والمتمثل عادة في دفع تعويضاً مناسباً للدولة المتضررة , فإذا ما تعذر إثبات الخطأ الواقع من قبل الدولة مع رفضها

الاعتراف به تم الاستعانة بالوسائل الدبلوماسية والتعاون الدولي والذي يعد من الأمور المجدية في مواجهة مخاطر كثيرة مثل انتشار الأوبئة (الإيدز – سارس ..) والتي يتعذر إثبات مصدرها, كما أن هناك من المشكلات البيئية ما هو معروف مصدره مثل مشكلة الألغام والتي ترفض الدولة المتسببة فيها الاعتراف بمسئوليتها عن هذه المشكلة فتلجا الدولة المتضررة إلي الوسائل الدبلوماسية.

والمشاكل البيئية الدولية لا تقتصر علي قيام دولة بدفن نفاياتها النووية في دولة أخري أو بزرع ألغام في دولة أخري ...

ولكن أيضا التلوث الحادث داخل الدولة قد يمتد أثره للدول الأخرى مثال ذلك الأمطار الحمضية والتي تضر بالمياه السطحية والثروات السمكية ليس في الدولة القائمة بالتلوث فقط بل بالدول الأخري أيضا.

ولقد انبثق عن الأمم المتحدة عدداً من البرامج والبروتوكولات التي أولت اهتماماً كبيراً بالبيئة والتنمية وعلي سبيل المثال تضمنت اتفاقية جينيف ١٩٧٩ علي تعريف تلوث الهواء المتعدي الحدود بأنه التلوث الذي يقع بصفة أصلية في مساحة تخضع للولاية الوطنية للدولة ويكون له انعكاساً سلبياً علي مساحات أخري تخضع لولاية دولة أخري ويفرض القانون هنا علي الدولة الملوثة للهواء الحد من هذا التلوث والتقليص التدريجي له.

وتعددت البروتوكولات المتعلقة بتلوث الهواء والتي تضع حدوداً مسموح بها للمركبات المنبعثة في الهواء كما تلزم الدول بهذا السقف من الانبعاثات (الكبريت , أكاسيد النيتروجين).

وفي عام ١٩٩٤ أنشئت لجنة تنفيذية لمراجعة تنفيذ البروتوكولات ومراقبة مدي التزام الأطراف بالمعايير السابقة .

أما عن الاهتمام الدولي بالتلوث البحري فلقد سبق غيره بسنوات حيث تم توقيع معاهدة دولية خاصة بالمسئولية الناشئة عن استغلال السفن التي تستخدم الطاقة الذرية وذلك في إطار المؤتمر الدبلوماسي للقانون البحري في ٢٥ مايو ١٩٦٢ بينما جاءت الدعوة إلي مؤتمر البيئة في استوكهولم عام ١٩٧٢.

ولقد تضمن الاتفاق البحري الذي وقع عليه في جاميكا عام ١٩٨٢ عدداً من المواد التي تتطرق لموضوع التلوث المائي , ففي المادة ١٩٢ نص علي أن الدول عليها أن تلتزم بحماية البيئة البحرية .

كما تنص المادة ١٩٤ من قانون البحر علي ضرورة أن تتخذ الدول كافة الإجراءات اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية من أي مصدر للتلوث وذلك باستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة للدولة . ويقرر المبدأ ٢١ من إعلان استوكهولم بأنه تتحمل الدولة مسئولية ممارسة النشاطات الخاصة في نطاق ولايتها المكانية و القانونية والرقابية وبشكل لا يسبب أية أضرار للبيئة في الدول الأخرى .

وبتضرر دولة من تلوث أحاط بيئتها نتيجة لأفعال أتت بها دولة اخري , يمكن أن تلجأ الدولة المتضررة إلي التحكيم الدولي أو إلي محكمة العدل الدولية.

ويعد موضوع تصدير النفايات الخطرة من أكثر المشكلات البيئية إلحاحاً علي الدول النامية حيث تكون في الغالب هي الطرف المستقبل لهذه النفايات حيث قدرت الرواسب المخزونة في باطن الأرض في هذه الدول بنحو عشرة ألاف طن من الرواسب والتي تلوث المياه الجوفية مما يضر بالزراعة وكافة الكائنات الحية , يضاف إلي هذا الإشعاعات النووية المتسربة من التجارب النووية التي تجريها الدول المتقدمة والتي قدرت بنحو ١٩٥٢ تجربة نووية أجريت حتى عام ٢٠٠٥ ونتج عنها تسرب أكثر من ٤٥٠ طن من البلوتونيوم.

ولقد اهتمت اتفاقية بازل بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية والتخلص منها .

ولقد كان الهدف الأساسي من وراء عقد هذه الاتفاقية هو الحد من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود حفاظا علي البيئة وحيث تتم عملية تصدير النفايات الخطرة في الغالب بين أشخاص وليس دول فلقد أوجبت الاتفاقية مراعاة التالي:-

- قيام السلطات العامة في الدولة المصدرة بالتأكد من الأهلية القانونية للأشخاص الذين يقومون بنقل النفايات وعدم التصريح لهم بالتصدير في حالة عدم أهليتهم للقيام بهذا الأمر.

- أن تضمن السلطات في الدولة المستوردة للنفايات أن يتم التخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئيا (بأن يكون الدفن في أماكن متطرفة غير مأهولة بالسكان وكذلك علي عمق كبير)
- أن تتأكد السلطات المعنية في الدول المصدرة من استلام الشركة أو الأشخاص المعنية بالتصدير خطاباً مشفوعاً بموافقة السلطات لدي الدولة المستوردة وعلي الرغم من أن طرفي العلاقة هنا هما مصدر النفايات ومستوردها – والذي يستورد معها الموت والدمار مقابل عمولة كبيرة – إلا أنه لا يمكننا اعتبار هذا النوع من العلاقات من قبيل العلاقات التجارية من ثم فالتحكيم التجاري هنا لا يصلح – إنما يتم اللجوء إلي القضاء الدولي.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن أغلب حالات تصدير النفايات السامة تتم في الخفاء وداخل صفقات أخري غير محرمة ويقوم بهذه العملية غير الأخلاقية أفراد ليس لديهم أي شعور بالمسئولية أو الانتماء , من ثم فلن يفيد هنا بنود القانون الدولي السابقة بل الحل الوحيد لإبعاد صفقات الموت هذه هو تشديد الرقابة علي الموانى والمطارات والاستعانة بالأجهزة الحديثة التي تقيس الإشعاع من ثم تتمكن الأجهزة الأمنية من ضبط الصفقات المشبوهة قبل دخولها إلي حدود الدولة.

ويجدر بنا أن نذكر أنه قد عقد العديد من المؤتمرات تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة ولعل أهم هذه المؤتمرات هو:-

- مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ والذي أنشي بمقتضاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- مؤتمر فيينا عام ١٩٨٥ لحماية طبقة الأوزون.
- بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ .
- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة والتنمية والمنعقد بريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ والذي نص المبدأ الرابع به علي أنه : من أجل الوصول إلي تنمية مستدامة يجب أن تشكل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر إليها منفصلة.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والذي عقد في أغسطس ٢٠٠٢ بمدينة جوهانسبرج.

كما تعددت المنظمات الدولية المنوطة بحماية البيئة والتي من أهمها:-

- منظمة الصحة العالمية والتي اهتمت بتقييم أثار التلوث (بكافة أشكاله) علي صحة الإنسان. واهتمت المنظمة بوضع الحدود القصوي لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

ومنذ عام ١٩٧٣ تقوم المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في وضع برنامج لمعايير الصحة البيئية وانتهت المنظمة من وضع معايير لأكثر من ١٤ مركب.

- منظمة الأغذية والزراعة وتهتم بوضع المستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من تلوث بواسطة المبيدات الحشرية.

- منظمة العمل الدولية وتهتم بوضع المستويات الدولية لحماية العمال في بيئة العمل ضد مخاطر التلوث والضوضاء والاهتزازات.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتهتم بوضع معايير دولية للحماية من الإشعاع وإخطار التلوث النووي ولقد قامت بوضع دليل أمان للمفاعلات النووية بوضع الشروط الواجب توافرها في المفاعل حتى يمكن استغلاله والاحتياطات المتبعة عند معالجة الفضلات المشعة.
- المنظمة البحرية الدولية وتقوم بوضع المستويات الدولية لحماية الوسط البحري من التلوث عن طريق القرارات التي تصدرها المنظمة.
- منظمة الطيران المدني الدولي وتضع المستويات الدولية لتلوث البيئة الناجم عن محركات الطائرات ومستويات الضوضاء التي تنتج عنها.

والجدير بالذكر أن كافة المنظمات السابقة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة وبهدف الحفاظ علي البيئة ومن ثم صحة الإنسان , كما أن الأمم المتحدة راعت الفروق الجوهرية بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث تعد الأولي مسئولة عن تقديم المعونات العلمية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة للدول النامية للحفاظ علي البيئة (مادة ٢٠٢ من قانون البحار).

كما جاء بالمادة ٢٠٣ لنفس القانون بوجوب معاملة الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال السيطرة علي التلوث البحري .

كذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قررت إنشاء صندوق البيئة جاء في قرارها أنه من أجل ضمان عدم تأثر أولويات التنمية في الدول النامية نتيجة لتحملها التكاليف البيئية ينبغي أن تتخذ التدابير الملائمة لتزويدها بموارد مالية إضافية على نحو يتفق مع الوضع الاقتصادي لها.

تذكـــــــــر أن

١- للبيئة مفاهيم عديدة وتقسيمات متنوعة إلا أنها جميعاً تتفق علي أن البيئة هي : " كل ما يحيط بالإنسان يؤثر فيه وتتأثر به ".

٢- هناك فرق بين الإخلال بالتوازن البيئي والتلوث البيئي.

٣- للاقتصادي دور هام في مجال حماية البيئة إلا أن هذا الدور يقتصر علي مرحلة تنفيذ نتائج الدراسة الفنية والتي يقوم بها الخبراء والفنيين.

٤- هناك مفهوم حديث للتنمية الاقتصادية وهو " التنمية المتواصلة " والذي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي ، وكذلك الحفاظ علي حق الأجيال المستقبلية دون الإخلال بحق الأجيال الحاضرة.

٥- الاهتمام بالبيئة وقضاياها له أبعاد مختلفة اقتصادية وعلمية وأخلاقية.

٦- تعرض العالم لخسائر اقتصادية كبيرة ناجمة عن التدهور البيئي والمتمثل في : (التصحر ، تدمير الغابات ، الأمطار الحمضية ، انقراض الحيوانات والنباتات ، تلوث مياه البحار والأنهار ، التلوث الإشعاعي ثقب الأوزون).

٧- تعاني مصر كافة أشكال التلوث البيئي (تلوث أرضي، تلوث مائي، تلوث هوائي .....) ولذلك أصدرت قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، ولائحته التنفيذية في ١٩٩٥.

٨- تميز قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بأنه أصبح جامعاً شاملاً للجرائم البيئية، كما أنه فرع من القانون الجنائي وقسم الجرائم البيئية طبقاً لأثارها علي البيئة، كما حدد العقوبة لكل جريمة بيئية والتي تتراوح ما بين الحبس والغرامة مع إلزام الملوث بإزالة الملوثات.

٩- يعاب علي القانون السابق عدم الالتزام بتنفيذ بعض بنوده ، وكذلك عدم ملائمة العقوبات مع الجرائم في بعض الأحيان.

١٠- في ظل العولمة وما تعنيه من زيادة الدور العالمي للمؤسسات الدولية ، فإن لكل من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية دور في الحفاظ علي البيئة العالمية.

أسئلة تطبيقية على الفصل الثالث

السؤال الأول : اذكر ما تعرفه عن المفاهيم التالية :-

أ- البيئة.

ب- التلوث البيني.

جـ- الاختلال البيني.

د- التنمية المتواصلة.

هـ- حماية البيئة.

السؤال الثاني : ضع علامة (√) أو (×) مع التعليل :-

أ- لا يختلف مفهوم الاختلال البيني عن التلوث البيني. ( )

ب- التنمية المتواصلة تراعي حقوق الأجيال المستقبلية على حساب الأجيال الحالية. ( )

جـ- هناك تعارض بين أحداث تنمية اقتصادية وبين الحفاظ على البيئة. ( )

د- نجح قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ في مواجهة المشكلات البيئية في مصر. ( )

هـ- لا يهتم البنك الدولي بالحفاظ على البيئة فهو منوط بتمويل مشروعات تنموية لأعضائه بغض النظر عن تأثيرها البيني.

( )

الفصل الرابـــــــع

مقدمـــــــة في الاقتصـــــاد الدولـــــى

يتناول هذا الفصل كل من المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : سعر الصرف.
- المبحث الثاني : ميزان المدفوعات.

المبحث الأول
سعـــــر الصـــــرف

نتناول في هذا المبحث النقاط التالية :

أولا : التعريف بسعر الصرف .

ثانيا : التعريف بسوق الصرف الأجنبي .

ثالثا : الإختلالات السوقية في ظل حرية تقلبات أسعار الصرف .

رابعا : آلية استقرار سعر الصرف .

أولا : التعريف بسعر الصرف :-

سعر الصرف " هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخري في سوق الصرف الأجنبي " .

فإذا تم بيع ٢ دولار بواحد جنية إسترليني فان سعر الصرف يكون ٢ دولار لكل جنية إسترليني. وهو ما يعر ف بسعر الصرف المباشر أي " القيمة الدولارية للوحدة من العملة الأجنبية " أو ½ جنية إسترليني لكل دولار وهو ما يعرف بسعر الصرف المتبادل ويعني " عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن لدولار واحد أن يشتريها "

من هنا فان سعر الصرف المباشر يعادل مقلوب سعر الصرف المتبادل. وبالعودة للمثال السابق فان السعر المباشر للدولار مقابل الإسترليني

$$\text{السعر المباشر} = \frac{1}{\text{السعر المتبادل}} = \frac{1}{\frac{1}{2}} = 2$$

أى أن : ١ جنية إسترليني = ٢ دولار

وذلك بأخذ عنصر الزمن في الاعتبار

ويمكن القول أن **سعر الصرف الحاضر** إنما يعني قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الوطنية لدولة أخري علي أن يتم إتمام عملية البيع والشراء (تسليم العملة) في الوقت الحاضر.

أما **سعر الصرف الآجل** " هو عقد يتم بمقتضاه بيع أو شراء عملة وطنية لعملة وطنية لدولة أخري في تاريخ يحدد مستقبلا بسعر يتفق عليه عند التعاقد " .

هذا وتوجد علاقة بين السوق الحاضر والسوق الآجلة للصرف الأجنبي وأساس هذه العلاقة هي أسعار الفائدة.

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الحاضر} \times \frac{1 + \text{فائدة المصدر}}{1 + \text{فائدة المستورد}}$$

وهناك طريقتين لإعلان أسعار الصرف الآجلة هي : [1]

١- إعلان سعر الصرف الآجل عن طريق الكميات من النقد الأجنبي التي تشتري وحدة من النقد الوطني وهذه الطريقة يطلق عليها الطريقة المباشرة

٢- وذلك عن طريق بيان نقاط العلاوة أو الخصم من السعر الحاضر وهذه الطريقة تسمي سعر المبادلة ويطلق علي السعر الذي يباع به العملة في السوق الآجل اصطلاح (بخصم) عندما يكون السعر الآجل أقل من السعر الحاضر والعكس يقال علي السعر الآجل اصطلاح (بعلاوة) عندما تباع العملة ويتبادل في السوق الآجلة بسعر أعلي من سعر السوق الحاضرة .

---

(٨٨) د. حمدي رضوان ، الاقتصاد الدولي ، دار البيان لطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٨.

وحيث أننا أصبحنا في عالم متغير متحرر فلم يعد هناك مكان لأسعار الصرف الثابتة بل أن تحرير الاقتصاد لابد أن يستتبعه تحرير لأسعار الصرف كأحد متغيراته وتعتمد أسعار الصرف الحرة أو المعومة علي ترك أسعار الصرف تتحدد طبقا لقوي العرض والطلب ، وبالتالي فان جهاز الثمن ممثلا في قوي العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة . ويتحدد سعر الصرف عند المستوي الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار.

إن سوق الصرف الذي يتعامل في أسعار الصرف المعومة هي سوق تنافسية تتمتع بالكمال التام ومن ثم فان سعر الصرف المعوم لا يختلف بين مكان وآخر لأنه يعمل في ظل سوق تتمتع بالمنافسة الكاملة.

وإذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوي السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية، إلا أن الواقع العملي يثبت غير ذلك. فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوي العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

والواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ بعض الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير علي سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل / هذه الآثار الضارة .

وفي هذا المقام يفرق الاقتصاديين بين أنواع أو مفاهيم مختلفة للتعويم وهي:

١ـ التعويم الزاحف :

بمقتضاه يتم تغيير سعر الصرف في حدود ضئيلة أو السماح لسعر الصرف بالزحف.

٢ـ التعويم لأسعار الصرف من خلال اتفاق إقليمي :

هو نتيجة حتمية للاتفاق بين مجموعة من الدول أو كتلة اقتصادية علي سعر صرف أقرب للثبات داخل المجموعة ولكن يسمح لسعر الصرف للمجموعة ككل بالمرونة وهذه المرونة قد تكون في ظل نظام لا تحكمه أي رقابة أو في ظل نظم ذات رقابة .

ومن أمثلة الاتفاق الإقليمي اتفاق المجموعة الأوروبية المشتركة التي كان لها نظام يعرف باسم نظام النقد الأوروبي والذي أنشئ في مارس ١٩٧٩ وطبقا لهذا النظام فان الدول الأعضاء تقوم عملاتها مع بعضها البعض مقابل الدولار مع اختلاف لا يزيد عن ٢.٢٥ % ، كما أن تعويم عملات دول نظام النقد الأوروبي المدار إنما هو شبيه بحركة الثعبان ومن ثم فانه يطلق عليه اسم " نظام الثعبان ".

٣- التعويم المدار : Managed floating

ويكون التعويم المدار نتيجة تدخل البنوك المركزية وذلك عن طريق حصولها علي أرصدة دائنة في شكل حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل من بعضها البعض وذلك لمساندة العملة في أسواق الصرف ومن أهم الأمثلة لنظام التعويم المدار هو ذلك الذي تم من خلال صندوق الأوروبي حيث يمكن للبنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية الحصول علي أرصدة دائنة لمساندة العملة .

هذا ومن المعلوم أن صندوق النقد الأوروبي إنما هو مؤسسة تساهم فيها دول المجموعة الأوروبية بحصة تتمثل ٣٠ % منها في شكل ذهب . وعملات قابلة للتحويل مقابل حصولها علي حساب في الصندوق ويتم التعامل في الصندوق بعملة نظام النقد الأوروبي وطبقا لنصوص الاتفاق الموقع بين دول المجموعة الأوروبية فان وحدة النقد الأوروبية إنما تستخدم كاحتياطي دولي لدول المجموعة وكوسيط لتحديد أسعار الصرف بينها .

٤- التعويم النظيف: Clean Floating

تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوي الطلب والعرض في سوق الصرف. وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال الموازنة للصرف Exchange Stabilization Fund عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي

يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة المحلية من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة.

٥- التعويم غير النظيف :

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعه أو مشتريه بقصد التأثير علي قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة ، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها . وقد تتدخل السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلي الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا .

* تقييم نظام أسعار الصرف الحرة [(١)]

ينقسم علماء الاقتصاد إلي المؤيدين والمعارضين لنظام أسعار الصرف الحرة ويأتي علي رأس المؤيدين " ملتون فريدمان " . ويبني المؤيدون وجهة نظرهم علي الحجج التالية:

---

(٨٩) وجيه شندي ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٣-٣٥.

١- تتكلف قوي السوق في ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو نظام تعويم العملات في أحداث التغييرات اللازمة في سعر الصرف للقضاء علي الخلل في ميزان المدفوعات.

فمثلا : في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان الطلب علي الصرف الأجنبي يكون أقل عرضه ويدفع هذا الفائض في العرض سعر الصرف إلي الانخفاض وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية مما يخفض الطلب عليها ويخفض من سعر الواردات مما يزيد من الطلب الفعلي ويؤدي في النهاية إلي القضاء علي الفائض في ميزان المدفوعات وفي حالة وجود عجز فان القوي السابقة تتغير في اتجاه عكسي حتي ينقضي العجز في ميزان المدفوعات .

٢- إعفاء البنوك المركزية من عبء التدخل في أسواق الصرف للتأثير علي القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لرفع أسعار عملاتها في حالة الانخفاض أو تخفيض أسعار عملاتها في حالة الارتفاع.

٣- عدم الحاجة إلي احتفاظ البنوك المركزية باحتياطات نقدية في صورة ذهب أو عملات أجنبية لعدم تدخلها في الصرف الأجنبي كعارضة أو طالبة لعملتها .

٤- عدم اضطرار الدول المطبقة لهذا النظام إلي تكييف سياساتها النقدية أو الالتجاء إلي سياسات تجارية تقييدية لتقييد واردات الدولة من الخارج أو تدفق رؤوس الأموال من الخارج أو إلي الخارج .

أما معارضوا أسعار الصرف المرنة فيستندون إلي المساوئ التالية :

١- تعرض الاستقرار الاقتصادي الداخلي لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات في أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة.

٢- تعرض عمليات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظرا لاحتمالات تغيير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم، ويخلق هذا الوضع حالة من عدم الثقة في المعاملات الاقتصادية الخارجية.

٣- يؤدي الأخذ بنظام تعويم العملات إلي نقص في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بسبب وجود عنصر عدم التأكد من استقرار قيمة الأموال المستثمرة في الخارج وعائد هذه الاستثمارات .

٤- تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلي تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلي المبالغة في رفع أو خفض قيمة العملة إذ يفسر المضاربين ارتفاع قيمة العملة علي انه مقدمه لارتفاع جديد فيقبلون علي شرائها متجهين بذلك بسعرها إلى الارتفاع والعكس صحيح إذا انخفضت قيمة العملة .

ثانيا : التعريف بسوق الصرف الأجنبي :

بداية لابد أن نشير إلي أن سوق الصرف الأجنبي لا يرتبط بمكان محدد بل يشتمل علي كل المعاملات التي تستلزم تبادل للعملات والتي قد تتم عبر شبكة الانترنت في ظل عمليات التجارة الالكترونية، أو عن طريق الفاكس.

ويتمثل غالبية المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي في البنوك التجارية والسماسرة..... ، وتتعامل البنوك التجارية في سوق الصرف الأجنبي إما بصوره مباشره أو بالنيابة عن عملائها الذين يشتركون في صفقات تجارية مع الأجانب وسوق الصرف الأجنبي مثلها مثل أي سوق يتم فيها تداول سلع بعينها فينقسم إلي " سوق الجملة [1] " ويعكس الصفقات التي تتم بين البنوك والسماسرة ، " سوق التجزئة " الذي تتم من خلاله الصفقات بين البنوك وعملائها . ويحقق البنك ربحا عن طريق بيع العملة الأجنبية بسعر أعلي من سعر شرائه لها .

وبافتراض نموذج مبسط من دولتين هما : الولايات المتحدة وبريطانيا يتبادل المقيمون في هاتين الدولتين السلع والخدمات والأصول ولإتمام هذه الصفقات يقوموا ببيع وشراء الصرف الأجنبي ، فالطلب علي الجنية الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي يكون مستمدا من طلب المقيمين الأمريكيين علي السلع والخدمات والأصول البريطانية . كذلك فالطلب علي الدولار الأمريكي يكون مستمدا من طلب المقيمين البريطانيين علي السلع والخدمات والأصول الأمريكية .

وحيث أن : البريطانيين عند شرائهم للدولار الأمريكي لابد أن يتم ذلك من خلال تضحيتهم (عرضهم) بالإسترليني كذلك فان المقيمين الأمريكيين عند شرائهم للإسترليني فلا يتم ذلك إلا من خلال عرضهم

(٩٠) جون هدسون " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٧.

للدولار . وبالتالي فان أي تحليل لسوق الصرف الأجنبي يمكن أن يتم من خلال :

- الطلب علي الإسترليني وعرض الإسترليني .
- الطلب علي الدولار وعرض الدولار .

فإذا اخترنا الطلب علي الإسترليني وعرضه فإننا نحلل سوق الصرف علي النحو التالي :

١ـ الطلب علي الصرف الأجنبي :

The Demand for foreign Exchange

في الشكل التالي يظهر سعر الصرف (سعر الجنية الإسترليني مقوما بالدولار الأمريكي) علي المحور الرأسي والكمية المطلوبة من الجنية الإسترليني علي المحور الأفقي. ويمثل الخط ط ط منحنى الطلب علي الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي بواسطة المقيمين الأمريكيين الذين يرغبون في شراء السلع والخدمات والأصول البريطانية.

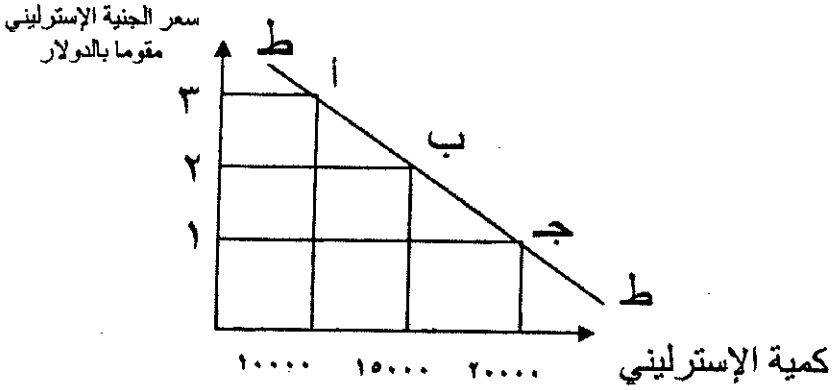

(الطلب علي الجنية الإسترليني)

ويلاحظ من الشكل : انحدار منحني الطلب إلي أسفل جهة اليمين ليعكس علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من الإسترليني وسعره فكلما انخفض سعره فان ذلك يجعل السلع البريطانية رخيصة بالنسبة للمقيمين الأمريكيين مما يشجعهم علي زيادة مشترياتهم منها ومن ثم زيادة طلبهم علي الجنية الإسترليني والمثال الرقمي التالي يوضح تلك الفكرة.

مثال :-

هب أن احدي السلع تتكلف ٥٠ جنيها إسترلينيا في بريطانيا وان هذا السعر بالجنية الإسترليني يظل ثابتا دون تغير. فإذا كان سعر الصرف ٣ دولار لكل جنية إسترليني فان سعر هذه السلعة بالدولار الأمريكي سيكون ١٥٠ دولار (٥٠ جنيها إسترلينيا × ٣ دولار / جنيه إسترليني).

دعنا نقول أن : المقيمين الأمريكيين سيشترون ٢٠٠ وحدة من هذه السلعة عند هذا السعر لذلك يجب عليهم شراء ١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني حتى يمكنهم شراء ٢٠٠ وحدة . ولهذا فعند سعر الصرف ٣ دولار لكل جنيه إسترليني يطلب المقيمون الأمريكيون ١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني . وهذا موضح بالنقطة أ من الشكل السابق .

وإذا تغير سعر الصرف فأصبح ٢ دولار لكل جنيه إسترليني، فان سعر السلعة بالدولارات سينخفض إلي ١٠٠ دولار (٥٠ جنيها إسترلينيا × ٢ دولار / جنيه إسترليني) . ويستجيب المقيمون الأمريكيون لانخفاض

سعر السلعة بالدولارات بزيادة مشترياتهم من هذه السلعة . ودعنا نقول أنهم يشترون الآن ٣٠٠ وحدة. وللقيام بهذا يجب عليهم شراء ١٥.٠٠٠ جنيه إسترليني من سوق الصرف الأجنبي وذلك لأن كل وحدة من هذه السلعة تتكلف ٥٠ جنيها إسترلينيا. والحقيقة أن المقيمين الأمريكيين سيطلبون ١٥.٠٠٠ جنيه إسترليني إذا كان سعر الصرف ٢ دولار لكل جنية إسترليني ممثلة بالنقطة (ب).

وإذا تغير سعر الصرف فأصبح واحد دولار لكل جنيه إسترليني ، فان سعر السلعة بالدولارات سيصبح ٥٠ دولار (٥٠ جنيها إسترلينيا × ١ دولار / جنيه إسترليني) . ولهذا يشتري المقيمون الأمريكيون وحدات أكثر من هذه السلعة وليكن ٤٠٠ وحدة عند هذا السعر. ولهذا فإنهم يشترون الآن ٢٠.٠٠٠ جنيه إسترليني من سوق الصرف الأجنبي من أجل شراء ٤٠٠ وحدة من هذه السلعة حيث أن كل وحدة تتكلف ٥٠ جنيها إسترلينيا. والحقيقة فانه عند سعر الصرف ١ دولار / جنية إسترليني يطلب المقيمون الأمريكيون ٢٠.٠٠٠ جنيه إسترليني ممثلة بالنقطة (ج) .

ومن ثم فان السلع البريطانية كما هو واضح تصبح رخيصة بالنسبة للأمريكيين ، نتيجة لتدهور الإسترليني مما يؤدي إلي شراء الأمريكيين لكمية كبيرة من الإسترليني حتى يمكنهم شراء كميات أكبر من السلع البريطانية . وبتعبير أخر هناك علاقة عكسية بين السعر بالجنيهات الإسترلينية (سعر الصرف معبرا بالدولارات / جنيه إسترليني) والكمية

المطلوبة من الجنيهات الإسترلينية في سوق الصرف الأجنبي ، مما يؤدي إلي انحدار منحني الطلب إلي أسفل جهة اليمين .

- **ويمكننا تلخيص المثال السابق في الجدول التالي :**

الطلب علي الجنية الإسترليني

سعر الوحدة من السلعة بالجنية الإسترليني (١)	سعر الصرف (٢)	سعر الوحدة من السلعة بالدولارات (١) × (٢) (٣)	الكمية المطلوبة (٤)	الكمية المطلوبة من الجنيهات الإسترلينية (١) × (٤) (٥)
٥٠ جنيها إسترلينيا .	٣ دولار / جنيه إسترليني	١٥٠ دولارا	٢٠٠ وحدة	١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني .
٥٠ جنيها إسترلينيا .	٢ دولار / جنيه إسترليني	١٠٠ دولارا	٣٠٠ وحدة	١٥.٠٠٠ جنيه إسترليني .
٥٠ جنيها إسترلينيا .	١ دولار / جنيه إسترليني	٥٠ دولارا	٤٠٠ وحدة	٢٠.٠٠٠ جنيه إسترليني .

وبنفس المنطق يمكننا تحليل جانب العرض وذلك علي النحو التالي :

٢- عرض الصرف الأجنبي :

The Supply of Foreign Exchange

في الشكل التالي يمثل المنحني ع ع منحني عرض الإسترليني المعروض للبيع في السوق بوساطة المقيمين البريطانيين ، للحصول علي الدولارات التي يمكنهم بها شراء السلع والخدمات والأصول الأمريكية . وينحدر هذا المنحني إلي أعلي جهة اليمين ليعكس الحقيقة القائلة أنه كلما ارتفعت قيمة الإسترليني (أو كلما انخفضت قيمة الدولار) ، فان السلع الأمريكية تصبح رخيصة بالنسبة للمقيمين البريطانيين ، الأمر الذي يحفزهم علي زيادة مشترياتهم من السلع الأمريكية . وزيادة مشتريات

البريطانيين من السلع الأمريكية توجب عليهم زيادة مشترياتهم من الدولارات الأمريكية (وهذا يعني زيادة ما يعرضونه للبيع من الجنيهات الإسترلينية) التي يمكنهم بوساطتها شراء هذه السلع .

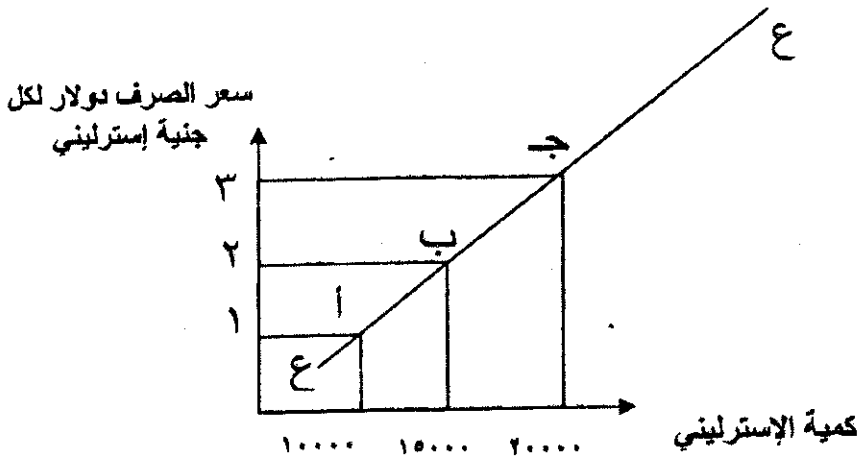

(عرض الجنية الإسترليني)

مثـــال:-

هب أن تكلفة الوحدة في صناعة إطارات السيارات الأمريكية هي ١٠٠ دولار وان هذا السعر بالدولار يظل ثابتا دون تغيير . فإذا كان سعر الصرف هو واحد دولار لكل جنيه إسترليني (أو جنيه إسترليني واحد لكل دولار ، فان سعر الإطارات الأمريكية في بريطانيا سيكون ١٠٠ جنيه إسترليني ، ١ جنيه / دولار × ١٠٠ دولار) .

دعنا نفترض شراء البريطانيين لمائة إطار عند هذا السعر لذلك فهم في حاجة إلي الحصول علي ١٠.٠٠٠ دولار من سوق الصرف الأجنبي لشراء هذه الكمية . لذلك فإنهم سيعرضون ١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني لشراء هذه الدولارات لأن سعر الصرف هو دولار واحد لكل جنيه إسترليني ويؤدي هذا إلي الحصول علي النقطة (أ) علي منحني عرض الجنيهات الإسترلينية ع ع ويمثل المحور الأفقي في الشكل السابق الكمية المعروضة من الإسترليني .

وإذا تغير سعر الصرف إلي دولارين لكل جنيه إسترليني (أو ½ جنيه إسترليني لكل دولار) فان سعر الإطار الأمريكي بالجنيهات الإسترلينية سينخفض إلي ٥٠ جنيها إسترلينيا (½ جنيه إسترليني / دولار × ١٠٠ دولار = ٥٠ جنيه إسترليني) . ويستجيب البريطانيون لانخفاض السعر بالإسترليني بزيادة مشترياتهم من الإطارات الأمريكية . وفي هذه الحالة دعنا نفترض شرائهم ٣٠٠ إطار . وشراؤهم لهذه الكمية يوجب عليهم الحصول علي ٣٠.٠٠٠ دولار (٣٠٠ إطار × ١٠٠ دولار) إنهم سيحصلون علي ٣٠.٠٠٠ دولار من سوق الصرف الأجنبي بعرضهم ١٥٠٠٠ إسترليني للبيع حيث أن سعر الصرف هو دولاران لكل جنيه إسترليني . ويتحقق ذلك عند النقطة (ب) علي منحني عرض الإسترليني .

والآن إذا تغير سعر الصرف إلي ٣ دولارات لكل جنيه إسترليني (أو⅓ جنيه إسترليني لكل دولار) فان سعر الإطار الأمريكي بالجنيهات

الإسترلينية سينخفض إلي ٣٣.٣٣ جنيها إسترلينيا (⅓ جنيه إسترليني / دولار × ١٠٠ دولار) وهذا يدفع البريطانيين إلي زيادة مشترياتهم مرة أخري من الإطارات الأمريكية حيث يشترون الآن ٦٠٠ إطار . ولقيامهم بذلك يجب عليهم الحصول علي ٦٠.٠٠٠ دولار (٦٠٠ إطار × ١٠٠ دولار للإطار) من سوق الصرف الأجنبي عن طريق عرضهم ٢٠.٠٠٠ جنيه إسترليني للبيع حيث أن سعر الصرف هو ٣ دولار لكل جنية إسترليني . ويتحقق هذا عند النقطة (ج) علي منحني عرض الإسترليني .

هذا المثال (الذي يفترض أن طلب البريطانيين علي الإطارات الأمريكية يعتبر مرناً) يبين انه كلما تحسنت قيمة الجنية الإسترليني فان البريطانيين سيعرضون المزيد من الجنيهات في سوق الصرف الأجنبي للحصول علي الدولارات التي يمكنهم بوساطتها شراء كميات أكبر من السلع الأمريكية . ولهذا تكون هناك علاقة موجبة بين الصرف معبرا عنه بالدولارات لكل جنيه إسترليني والكمية المعروضة من الجنيهات الإسترلينية في سوق الصرف الأجنبي .

ويمكن تلخيص المثال السابق في الجدول التالي :

(عرض الإسترليني)

(١) سعر الإطار بالدولار	(٢) سعر الصرف	(٣) سعر الإطار بالجنية الإسترليني (١) ÷ (٢)	(٤) الكمية المطلوبة من الإطارات	(٥) إجمالي الكمية المطلوبة من الدولارات (١) × (٤)	(٦) الكمية المعروضة من الجنيهات الإسترلينية (٥) ÷ (٢)
١٠٠ دولار	١ دولار / جنيه إسترليني	١٠٠ جنيه إسترليني	١٠٠	١٠.٠٠٠ دولار	١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني
١٠٠ دولار	٢ دولار / جنيه إسترليني	٥٠ جنيها إسترلينيا	٣٠٠	٣٠.٠٠٠ دولار	١٥.٠٠٠ جنيه إسترليني
١٠٠ دولار	٣ دولار / جنيه إسترليني	٣٣,٣٣ جنيها إسترلينيا	٦٠٠	٦٠.٠٠٠ دولار	٢٠.٠٠٠ جنيه إسترليني

وبجمع منحني الطلب علي الإسترليني مع منحني عرض الإسترليني نحصل علي صورة متكاملة لسوق الصرف الأجنبي وذلك علي النحو التالي:

في الشكل التالي يعكس المنحني ط ط الطلب علي الإسترليني والمنحني ع ع عرض الإسترليني .

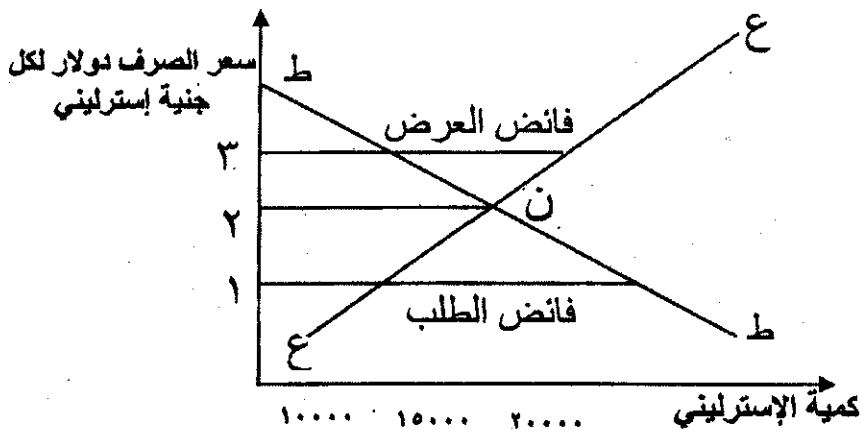

سوق الصرف (للاسترليني)

وفي هذا الشكل نجد أن :

منحني الطلب علي الإسترليني تقاطع مع منحني عرض الإسترليني عند سعر الصرف (دولاران لكل جنيه إسترليني) ومن ثم يطلق علي هذا السعر سعر التوازن والذي يتساوي عنده الطلب مع العرض . أما إذا كان السعر أقل وليكن دولار لكل جنيه إسترليني فسيكون هناك فائض في الطلب علي الإسترليني حيث تزداد الكمية المطلوبة منه عن الكمية المعروضة وهذه الزيادة في الطلب علي الإسترليني ستؤدي إلي زيادة سعره إلي سعر التوازن والعكس صحيح إذا زاد سعر الصرف عن سعر التوازن فأصبح ٣ دولاراً لكل جنيه إسترليني ففي هذه الحالة سيصبح هناك فائض في عرض الإسترليني حيث تزداد الكمية المعروضة من الإسترليني مقارنة بالكمية المطلوبة منه ، هذه الزيادة في الكمية المعروضة ستؤدي إلي تدهور سعر الإسترليني حتي تصل مرة أخري لسعر التوازن .

والملاحظ هنا : أن المثال السابق إنما يعرض نموذج مبسط يفترض ثبات كافة العوامل الأخرى أما إذا تغيرت تلك العوامل فان ذلك سيؤدي إلي انتقال منحني العرض أو منحني الطلب أو كليهما وذلك علي النحو التالي :

ثالثا : الاختلالات السوقية في ظل حرية تقلبات أسعار الصرف :

Disturbances to the Market under Freely Fluctuating Exchange Rates

تحدث التغيرات في سعر الصرف التوازني عن طريق القوي التي تؤدي إلي انتقال منحني العرض ع ع والطلب ط ط وتشتمل هذه القوي علي الأشياء (الأخرى غير التغير في سعر الصرف نفسه) التي تتسبب في تغير الرغبة في شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية بوساطة المقيمين في الدولة أو التي تؤدي إلي تغير الرغبة في شراء السلع والخدمات والأصول الوطنية بوساطة الأجانب .

إن التغير في طلب وعرض الإسترليني يعكس التغير في طلب الأمريكيين علي السلع والخدمات البريطانية وطلب البريطانيين علي السلع والخدمات الأمريكية. وبالتالي فان طلب وعرض السلع والخدمات الأمريكية والبريطانية يتأثر بالتغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي داخل الدولتين . إن متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تعتبر ذات تأثير علي طلب وعرض السلع والخدمات عبر الدول هي الأسعار النسبية للسلع الأجنبية والوطنية (عادة تمثل بنسبة السعر الوطني إلي السعر الأجنبي) ومستوي الدخل الحقيقي داخل الدول . وبالرغم من ذلك يمكن التفكير في اختلالات أخري مثل التأثيرات الموسمية والتغيرات في الطاقة الإنتاجية

وظروف الحصاد والإضرابات وعوامل أخري كثيرة ذات تأثير علي عرض وطلب السلع الأجنبية والوطنية .

ودعنا نري كيف تؤثر الاختلالات في مستويات الأسعار النسبية والدخل الحقيقي علي عرض وطلب السلع الأجنبية والمحلية وعلي عرض وطلب الإسترليني وأخيرا علي سعر الصرف بين العملتين . وفي هذا التحليل سنفترض أن الطلب علي كل من الصادرات الأمريكية والبريطانية يعتبر مرنا. وهذا يعني أن منحنيات طلب وعرض الإسترليني سوف تكون منحدرة في الاتجاهات العادية .

أ) تغيرات مستوى السعر النسبي:

Relative Price – Level Changes

بدءا من وضع التوازن في الشكل التالي (أ) حيث ط ط و ع ع يمثلان منحني طلب وعرض الإسترليني ، عند سعر الصرف التوازني : ٢ دولار لكل جنية . افترض أن أسعار السلع والخدمات الأمريكية بالنسبة للأسعار البريطانية سوف تؤثر في جعل السلع البريطانية أكثر جاذبية لكل من البريطانيين والأمريكيين . ويسبب هذا بعض التحول في الطلب من السلع الأمريكية إلي السلع البريطانية. وكلما اشتري الأمريكيون سلعا بريطانية أكثر كلما زادت مشترياتهم من الإسترليني الذي تشتري بوساطته هذه السلع.

وهذه الزيادة في الطلب علي الإسترليني يوضحها الشكل التالي(أ) بانتقال منحني الطلب ط ط جهة اليمين إلي ط/ ط/ وفي ذات الوقت سيطلب البريطانيون القليل من السلع الأمريكية الأمر الذي يتطلب منهم شراء القليل من الدولارات لشراء هذه السلع الأمريكية. وبالتالي فإنهم سيعرضون كمية اقل من الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي. وهذا موضح في التالي :

(ب) بانتقال منحني ع ع جهة اليسار إلي ع/ ع/ . والتأثير الموحد للزيادة في الطلب علي الإسترليني ونقص عرضه (والموضح في الشكل التالي (جـ) يتمثل في الضغوط الصعودية upward pressure علي سعر الإسترليني بالدولار . وهنا يظهر الجنيه تحسنا في قيمته حيث ترتفع من ٢ دولار إلي ٢.١ دولار مثلا.

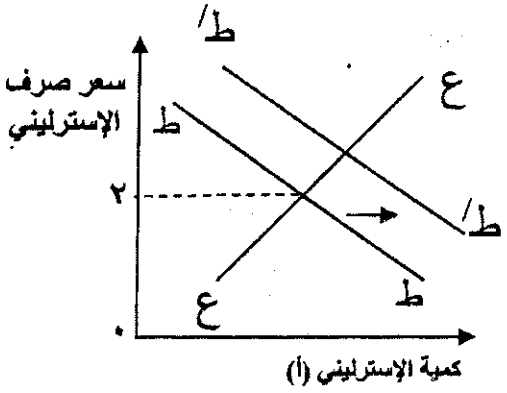

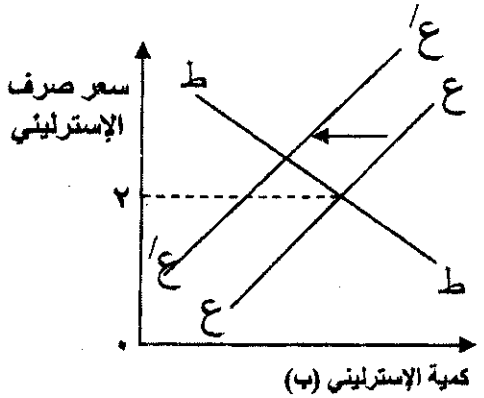

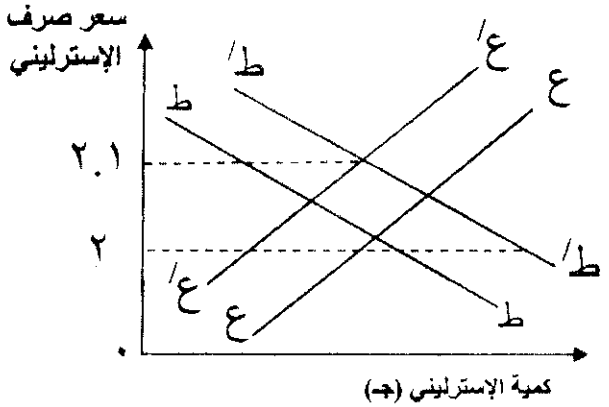

وفي هذا المثال تسببت الزيادة في الأسعار الأمريكية إزاء الأسعار البريطانية في انتقال كل من منحني طلب وعرض الإسترليني. وهذا بسبب تأثير دوافع المقيمين في كلا الدولتين بالتغير في الأسعار النسبية . إن فائض الطلب علي الجنية الإسترليني (AB) والناتج عن انتقال كل من منحني الطلب والعرض أدي إلي تحسن قيمة الإسترليني إلي ٢.١ دولار لكل جنيه . وتؤدي الزيادة في مستوي الأسعار البريطانية بالنسبة لأسعار الولايات المتحدة إلي تأثير معاكس ، فهي تؤدي إلي زيادة عرض ونقص الطلب علي الإسترليني مما يسبب تدهور قيمة الإسترليني في مواجهة الدولار . ويشير هذا التحليل إلي علاقة منظمة بين معدلات التضخم النسبية داخل الدول وتقلبات أسعار الصرف. وبمرور الوقت سوف تعاني الدولة ذات

المعدل التضخمي المرتفع تدهورا في قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

ب) تغير الدخل : Income Changes

إن الزيادة في الدخل الحقيقي داخل الدولة سيؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات الأجنبية بوساطته المقيمين في هذه الدولة . فالزيادة في دخل الأمريكيين ستولد بالتالي زيادة في الطلب علي السلع والخدمات البريطانية وسوف يطلب الأمريكيون جنيهات إسترلينية أكثر حتى يمكنهم شراء هذه السلع . ويتمثل هذا في انتقال منحني الطلب ط ط جهة اليمين ط/ ط/ في الشكل التالي (أ) وكنتيجة لذلك ينشأ فائض في الطلب علي الإسترليني (BC) وهذا سيؤدي إلي اتجاه صعودي في سعر الإسترليني حتى يصل إلي توازن جديد والذي نفترض أن يكون ٢.١ دولار لكل جنيه.

وبنفس الأسلوب فان الزيادة في دخل البريطانيين ستولد زيادة في طلب البريطانيين علي السلع الأمريكية . لهذا سيعرض البريطانيون جنيهات إسترلينية أكثر في سوق الصرف الأجنبي من أجل الحصول علي الدولارات اللازمة لشراء الزيادة في الكمية

المطلوبة من السلع الأمريكية . وهذا ينعكس في انتقال منحني العرض ع ع جهة اليمين إلي ع/ ع/ في الشكل التالي (ب) . لذلك ينتج فائض في عرض الإسترليني (EF) يؤدي إلي هبوط سعر الإسترليني إلي وضع التوازن السوقي الجديد والذي نفترض بأنه ١.٩ دولار لكل جنيه .

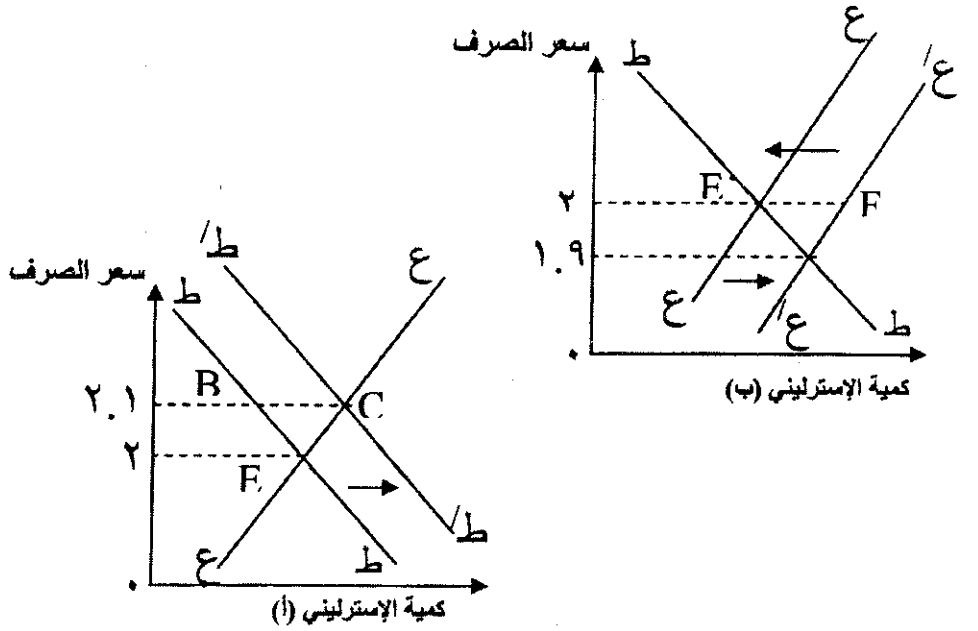

التقلبات في عرض وطلب الإسترليني نتيجة تغيرات الدخل

رابعا : آلية استقرار سعر الصرف :

The Mechanics of Exchange Rate Stabilization

لقد افترضنا أن هناك حرية في تعديل سعر الصرف إلي مستوي التوازن الجديد بعد اضطراب عرض أو طلب العملات في

سوق الصرف الأجنبي. وبالرغم من ذلك فان السلطات في القطرين أو إحداهما كثيرا ما تتدخل في محاولة منها لمنع تذبذبات سعر الصرف . فإذا كانت أسعار الصرف ثابتة عن طريق السلطات ، فان التغير في عرض وطلب الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلي تغير في الاحتياطات الدولية International Reserves للدولة بدلا من التغير في سعر الصرف . ولفهم هذه العلاقة دعنا نتحرى آلية استقرار سعر الصرف الرسمي وتأثير الاضطرابات علي السوق في ظل أسعار الصرف الثابتة .

سنبدأ بافتراض يقول بأن الحكومة البريطانية تنتهج سياسة للمحافظة علي ثبات سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني. إن هدف هذه السياسة هو المحافظة علي سعر صرف الدولار – الإسترليني من التغير لأعلي أو لأسفل عن مستواه المفترض سلفا والمعروف بالسعر الثابت Peg أو سعر التعادل.Parity فإذا بدأت قيمة الجنية الإسترليني بالدولارات في الارتفاع أعلي من السعر الثابت ، فان البنك المركزي البريطاني تلك المؤسسة التي تدير عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحكومة البريطانية سوف يقوم ببيع الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي (وبذلك تزيد من عرض الإسترليني في السوق) بكميات

كافية لتوقف ارتفاع سعر الجنية . أما إذا بدأت قيمة الجنية في التدهور لأقل من السعر الثابت فسوف يقوم البنك المركزي بشراء الإسترليني من سوق الصرف الأجنبي (وبذلك تزيد من الطلب علي الإسترليني في السوق) بكمية كافية لحفظ قيمة الجنية من الهبوط . وسوف يقوم البنك المركزي بشراء وبيع الإسترليني عن طريق البنوك التجارية التي تتعامل بانتظام في السوق .

*** استخدام الاحتياطيات الدولية :**

The Use of International Reserves

عندما يقوم البنك المركزي البريطاني بشراء الإسترليني من سوق الصرف الأجنبي، فانه يجب أن يدفع الثمن بعملة أجنبية. وفي مثالنا سيقوم البنك بدفع ثمن مشترياته من الإسترليني بالدولار الأمريكي وتحتفظ البنوك المركزية في العديد من الدول بمخزون من الصرف الأجنبي والأصول الأجنبية الأخرى بهدف القيام بمثل هذه المدفوعات . وهذا المخزون من الأصول الأجنبية بالإضافة إلي ممتلكات الدولة من الذهب يعرف بالاحتياطيات الدولية للدولة

The Country International Reserves .

إن نشاط البنك المركزي البريطاني في تعزيز الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي سوف يستلزم نقصا في الاحتياطيات الدولية البريطانية ، إذ يجب استخدام بعض الدولارات التي تدخل ضمن مكونات الاحتياطات في شراء الإسترليني . ومن ناحية أخري إذا تدخل البنك المركزي البريطاني في السوق بهدف منع الزيادة في سعر الإسترليني ، فان النتيجة سوف تتمثل في زيادة الاحتياطات الدولية لبريطانيا ، وذلك لحصول البنك المركزي علي دولارات مقابل ما يبيعه من الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي . فالتدخل بهدف تعزيز العملة الوطنية لأية دولة يتضمن نقصا في الاحتياطيات الدولية الوطنية لهذه الدولة ، بينما تدخل البنك المركزي لأية دولة لتعزيز قيمة عملة أجنبية في مواجهة العملة الوطنية سيؤدي إلي زيادة الاحتياطات الدولية لهذه الدولة .

المبحث الثاني
ميـــــزان المدفـــوعـــات

ويشتمل على كل من :

أولا : تعريف ميزان المدفوعات .

ثانيا : ميزان المدفوعات الحسابي .

ثالثا : صور الاختلال التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وأسبابه .

رابعا : الميزان التجاري ومستوي الدخل .

أولا : تعريف ميزان المدفوعات :-[1]

The Balance of Payment

" ميزان المدفوعات هو السجل الذي يبين المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم لفترة زمنية تقدر عادة بسنة ".

وهناك مفهومان متميزان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية:

الأول: هو ميزان المدفوعات الحسابي:

Accounting Balance of Payment

حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما والمقيمين بالدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة . وهو بهذا يعتبر سجلا تاريخيا للمشتريات والمبيعات الدولية من السلع والخدمات والأصول.

أما المفهوم الثاني فهو ميزان المدفوعات السوقي :

Market Balance of Payment

والذي يركز علي ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس خلال فترة. وهذا المفهوم يعتبر مفيدا في تحليل أوضاع التوازن. ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادة شراء أو بيع العملات الأجنبية لهذا فان ميزان المدفوعات السوقي يقابل تقريبا ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي.

---

(٩١) جون هدسون ، مارك هرندر " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، القاهرة ، دار المريخ للنشر ، ١٩٩٤ ، ص١٨٥.

ثانيا: ميزان المدفوعات الحسابي :

لميزان المدفوعات **جانبان مدين ودائن** ، ويخضع التسجيل في ميزان المدفوعات لقاعدة القيد المزدوج .

ويتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

*** ميزان التجارة السلعية :** **Merchandise Trade Account**

يسجل مشتريات ومبيعات السلع المنظورة . ويسمي الرصيد الدائن (فائضا) بينما الرصيد المدين (عجزا)

*** ميزان السلع والخدمات :** **Goods – and Services Account**

يسجل حسابات الخدمات مشتريات ومبيعات الخدمات غير المنظورة بالإضافة إلي أرباح الاستثمارات الأجنبية – لذلك يطلق عليه الحساب غير المنظور Invisibles – accounts وبإضافة هذا الحساب للحساب السابق نحصل علي ميزان السلع والخدمات .

*** ميزان المعاملات الجارية :** **Current accounts**

يسجل التحويلات من جانب واحد Unilateral – transfers accounts كذلك الهدايا بين المقيمين وغير المقيمين ويمكن إضافة الميزانين السابقين له جيث يتسم معاملاتها بالتكرار .

*** حساب رأس المال :** **Capital Account**

يسجل مشتريات وبيع الأصول الرأسمالية والتي لا تتسم بالدورية أو التكرار.

*** حساب التحويلات النقدية :**

يسجل تحويل الأرصدة النقدية لدفع قيمة السلع والخدمات والأصول بين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة أخري .

ويمكن استعراض مكونات ميزان المدفوعات السابقة في الشكل التالي :

ميزان المدفوعات

المتحصلات (+)	المدفوعات (-)

أولا : ميزان المعاملات الجارية

١- الصادرات المنظورة ٢- الصادرات غير المنظورة . ٣- تحويلات بلا مقابل (هبات ، إعانات ، تعويضات) .	١- الواردات المنظورة . ٢- الواردات غير المنظورة . ٣- تحويلات بلا مقابل (هبات ، إعانات ، تعويضات) .
××× مجموع المتحصلات الجارية	××× مجموع المدفوعات الجارية

ثانيا : ميزان رأس المال

أولا : متحصلات عن طريق زيادة مديونية الدولة للعالم الخارجي :	**أولا : مدفوعات تزيد دائنية الدولة للعالم الخارجي :**
- شراء الأجانب لأسهم وطنية . - تملك الأجانب عقارات وطنية . - إقراض الحكومات الأجنبية للحكومة الوطنية .	- شراء الوطنيين لأسهم أجنبية. - تملك الوطنين لعقارات أجنبية . - إقراض الحكومة الوطنية للحكومات الأجنبية .
ثانيا : متحصلات عن طريق إنقاص الدائنية للعالم الخارجي :	**ثانيا : مدفوعات تؤدي إلى إنقاص المديونية للعالم الخارجي :**
- بيع الوطنيين لأسهم وسندات مملوكة لهم في الخارج. - بيع الوطنيين لعقاراتهم في الخارج . - سداد الحكومات الأجنبية لديونها للحكومة الوطنية .	- بيع الأجانب لأسهم وسندات وطنية . - بيع الأجانب لعقاراتهم في الدولة محل الدراسة . - وفاء الحكومات الوطنية لديونها للحكومة الوطنية .

كقاعدة عامة :

يمكن القول أن الأقسام الفرعية لميزان المدفوعات لم تشهد علي الإطلاق توازنا بين الجانب الدائن والجانب المدين لهذه الموازين الفرعية نتيجة لما يسفر عنه الواقع من أنه من النادر أن يتحقق التوازن لكل من

ميزان المعاملات الجارية وميزان التحويلات من جانب واحد كميزان رأس المال وحساب الذهب والصرف الأجنبي علي حدة ، فالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية ، وتلك المتعلقة بصادرات وواردات رؤوس الأموال إنما تصدر عن العديد من الأفراد والهيئات والمؤسسات المتفاوتة من حيث الرغبات والميول مما يجعل من العسير أن تتلاقي الأهداف التي ترمي إليها خطط المصدرين مع الأهداف التي ترمي إليها خطط المستوردين والأهداف التي تسعي إليها خطط مصدري رؤوس الأموال مع الأهداف التي تنشدها خطط مستوردي رؤوس الأموال .

وعلي الرغم من عدم توازن كل من ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال علي حدة إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد وان تتعادل حسابيا مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات . أو بتعبير متكافئ لابد وأن تتساوي جملة الإيرادات الخارجية للدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية .

وطالما أن عدم التوازن الاقتصادي لبنود ميزان المدفوعات تعتبر من الأمور الواردة ، لذا فمن الوارد أيضا أن يشهد الميزان اختلالا بين جانبية المدين والدائن لينتج إما فائض في حالة زيادة جانب المتحصلات عن المدفوعات أو عجز في الحالة العكسية .

وفيما يلي نستعرض صور الاختلال التي قد تصيب ميزان المدفوعات والتي يمكننا تقسيمها إلى أربعة صور وذلك على النحو التالي :

١- الاختلال العرضي ٢- الاختلال الموسمي

٣- الاختلال الدوري ٤- الاختلال الهيكلي

ثالثا : صور الاختلال التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وأسبابه :

الاختلال العرضي في ميزان المدفوعات يتمثل في تلك الحالة التي تصيب ميزان المدفوعات نتيجة لظروف طارئة تعرض لها الاقتصاد القومي كأن يصاب الاقتصاد بكارثة ، كمهاجمة الآفات للمحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه البلاد في التصدير .

أما الاختلال الموسمي يتعلق بطبيعة الاقتصاد القومي حيث تتجه المعاملات مع العالم الخارجي لتحقيق فائض في فترة من السنة . ثم تتجه للتدهور بعد ذلك ومن الأمثلة علي ذلك الاقتصاد المصري الذي يتسم فيه التدهور بالحدة في الفترة التي تلي فترة التحسن .

وبعكس الاختلال العرضي والموسمي فان **الاختلال الدوري** إنما يرتبط بالدورات الاقتصادية والتي هي سمة من سمات الاقتصاديات الرأسمالية ففي هذه الاقتصاديات يتميز الاقتصاد بالرواج تارة وبالكساد تارة أخري وما بين الرواج والكساد يمر الاقتصاد بمراحل الانتعاش والانكماش ويؤدي انتقال الرواج والكساد بين دول العالم إلي التأثير في المعاملات الاقتصادية .

أما الاختلال الهيكلي فهو أخطر أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات ويتعلق بهيكل الاقتصاد القومي . فميزان المدفوعات إنما هو مرآة تعكس الأوضاع الاقتصادية ، وتؤدي زيادة الاستهلاك مع عدم ملاحقة الإنتاج لهذه الزيادة إلي اللجوء للعالم الخارجي لسد الاحتياجات المتزايدة مما ينعكس علي الواردات ، وتؤدي زيادة الاستهلاك إلي نقص الادخار ومن ثم يلجأ المجتمع مرة أخري للعالم الخارجي لسد العجز بين المدخرات والاستثمارات وهذا يظهر عجز ميزان المدفوعات كصورة من صور الإختلالات في هيكل الاقتصاد القومي ، ومن ثم فان عجز ميزان المدفوعات هذا إنما يطلق عليه اختلال هيكلي .

ويتعرض ميزان المدفوعات للاختلال نتيجة العديد من الأسباب والتي لعل من أهمها :

١- وجود مستوي طلب داخلي غير ملائم في الدول المعنية وبعبارة أخري فان الطلب الداخلي علي السلع والخدمات يفوق العرض الكلي الداخلي مع السلع والخدمات . ومن ثم فان هذه الفجوة بين الكميات المطلوبة والمعروضة إنما ينعكس أثرها علي حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

٢- قوة تنافسية مفرطة أو غير كافية في السوق الدولي من شأنها أن تحد من نمو الصادرات ومن ثم عدم ملاحقة الصادرات للواردات .

٣- إفراط في تحركات رأس المال أو عدم كفاية في تدفق رأس المال فكما هو معلوم فان العجز أو الفائض في الميزان التجاري إنما يتلاشي بمقدار مماثل وفي اتجاه عكسي لحركات رؤوس الأموال فإذا حدث إفراط في نزوح رأس المال في حالة عجز الميزان التجاري علي سبيل المثال فانه إذا ما كان تدفق رأس المال غير كاف لملاشاة عجز الميزان التجاري فان هذا ينعكس علي عجز ميزان المدفوعات . وهناك أسباب عديدة للإفراط في حركات رأس المال أو عدم كفاية تدفقه منها العلاقة النسبية بين كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف في الداخل والخارج وعمليات المضاربة وفرص الاستثمار المتاحة ... الخ.

ولما كان الادخار هو الفضلة الباقية من الدخل بعد الاستهلاك فانه لكي يتم زيادة الصادرات في ظل الموارد المتاحة فلابد من ضغط الاستهلاك .

ويتم ضغط الاستهلاك بغرض التأثير في الواردات عن طريق :

١- التأثير في هيكل الأجور .

٢- التأثير في هيكل الأسعار .

وإذا تخلينا عن افتراض ثبات حجم النشاط الاقتصادي فانه يمكن التأثير في الاستهلاك والواردات عن طريق التأثير في حجم النشاط الاقتصادي.

وفي ظل الخطوط العريضة هذه فانه يمكننا أن نحدد القواعد والوسائل المختلفة التي يمكن إتباعها لمعالجة مشاكل موازين مدفوعات في ظل السياسات المختلفة.

رابعا : الميزان التجاري ومستوى الدخل :

يمكننا أن نقرر في صورة مبسطة أن دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة إنما يمكن التعبير عنه بما يحصل عليه هذا الفرد من سلع وخدمات.

وإذا كان الدخل يكفي فقط لسد احتياجات الفرد من السلع والخدمات فان الدخل يعادل الاستهلاك.

$$خ = س$$

حيث أن:

خ = الدخل　　س = الاستهلاك

أما إذا كان الدخل من الكبر بحيث أنه يكفي الاستهلاك وتتبقي فائض من الدخل ، فان هذا الفائض يطلق عليها ادخار .

وفي هذه الحالة فانه يمكن التعبير عن الدخل بالمعادلة:

$$خ = س + د$$

حيث أن:

د = الادخار　　خ = الدخل　　س = الاستهلاك

وعلي ذلك فطالما أن الدخل في أبسط صورة إنما يوزع ما بين الاستهلاك والادخار فان كلاهما مكمل للأخر. فعندما نتكلم عن الاستهلاك فان ما يؤثر في الاستهلاك يؤثر بطريقة عكسية في الادخار . ذلك أن ما يؤثر في زيادة الاستهلاك مثلا يؤدي إلي نقص الادخار .

ويعتمد كل من الاستهلاك والادخار أساسا علي الدخل بجانب بعض العوامل الأخرى . هذا ويمكن بيان العلاقة التي تربط بين الاستهلاك والدخل والادخار والدخل علي افتراض هذه العلاقة الخطية في شكل دالة يطلق عليها دالة الاستهلاك في حالة الاستهلاك ، ودالة الادخار .

س = مقدار ثابت + معامل سلوكي ١ (الدخل)

س = د (خ) أي أن :

الادخار = مقدار ثابت + معامل سلوكي ٢ (الدخل)

ويلاحظ أن المعامل السلوكي (١) + المعامل السلوكي (٢) يساوي الواحد الصحيح .

يلاحظ أن ميل منحني دالة الاستهلاك، وميل منحني دالة الادخار إنما يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار علي التوالي وهو في المعادلة السابقة ما أطلقنا عليه المعامل السلوكي ١، والمعامل السلوكي ٢ علي الترتيب.

ويقيس كل من الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك العلاقة بين كل من التغيرات في الادخار (Δ د) والتغير في الاستهلاك (Δ س) والتغير في الدخل (Δ خ) علي التوالي :

$$\text{أي الميل الحدي للادخار} = \frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ خ}}$$

$$\text{والميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ خ}}$$

وهكذا نلاحظ أن : مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح .

وإذا تأملنا في شكل دالة المدخرات ، ودالة الاستهلاك فإننا نجد أن عند مستويات الدخل = صفر فان ليس هناك أي مدخرات بخلاف الوضع بالنسبة للاستهلاك إذ أنه لكي يبقي الفرد علي قيد الحياة فانه لابد أن يستهلك وعلي ذلك فانه عند الدخل = صفر فإننا نجد أن :

الاستهلاك يكون موجبا (+)

الادخار يكون سالبا (-) أي الجور علي المدخرات .

وحيث أن الدخل القومي هو مجموع دخول الذين يساهموا في العملية الإنتاجية (مجمع ما دخل في جيوب الناس) وحيث أن القيمة المضافة في الاقتصاد القومي = مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي

ساهمت في العملية الإنتاجية (مجموع ما دخل جيوب الناس يساوي مجموع ما خرج من جيوب الناس) أي أن :

الدخل المنتج = الدخل المستخدم = الدخل المنصرف . أي أن :

$$ن = ح$$

حيث أن : ن = الناتج القومي

هذا ، ويمكن التعبير عن الناتج القومي بأنه اما إنتاج لغرض إشباع استهلاك يفني او استهلاك معمر يستخدم لإنتاج سلع أخري يطلق عليها استثمار أي :

$$ن = خ = س + أ = س = + د$$

حيث أن : أ = الاستثمار **إذن** أ = د

أي أن : الاستثمار يعادل الادخار

وعندما تكون خطط الادخار متطابقة مع خطط الاستثمار فان مستوي الدخل إنما يطلق عليه المستوي التوازني للدخل.

وبالرغم من منطقية التحليل السابق إلا انه يعاب عليه أن استهلاك المجتمع ليس بالضرورة مكونا من استهلاك السلع المنتجة فقط ، إذ أنه بالنسبة لمجتمع يتعامل مع العالم الخارجي فان الاستهلاك يتكون من الإنتاج بالإضافة إلي الواردات كما انه ليس من الضروري ان يكون الناتج القومي لعنصر إشباع الاستهلاك المحلي فقط . ذلك انه قد تكون هناك

فضلة باقية من الإنتاج تستخدم في التصدير ، ومن ثم فان معادلة الدخل القومي والناتج يعادل صياغتها كالآتي :

الدخل القومي = استهلاك الإنتاج المحلي = الواردات + الادخار

الناتج القومي = الاستهلاك من السلع المنتجة محليا + الاستثمار + الصادرات

<u>وحيث أن :</u>

الناتج القومي = الدخل القومي

<u>إذن</u> الواردات + الادخار = الاستثمار + الصادرات

<u>أي أن :</u> الصادرات – الواردات = الادخار – الإستثمار

أي أن الفائض ما بين الادخار والاستثمار إنما يمثل مجموع الثروة المملوكة لمقيمي الدولة وجموع الثروات الثابتة داخل الدولة بالإضافة لكل ممتلكات من المخزون من السلع داخل الدولة ، وكذلك الجزء من الثروة الإضافية المملوكة خارج الدولة سواء كانت في صورة حقيقية أو في صورة مطلوبات علي الأجانب .

هذا ومن الضروري أن توضح أن الواردات بالإضافة للمدخرات تعادل الصادرات بالإضافة للاستثمار فإن ذلك ينطبق علي المحقق وليس علي المخطط . حيث أنه إذا كان الشراء المخطط من الواردات بالإضافة إلي المخطط من المدخرات لا يتعادل مع الشراء المخطط من الصادرات.

بالإضافة إلي المخطط من الاستثمارات لفترات زمنية معينة فان بعض الخطط لن يتحقق بالتأكيد .

وتقرر النظرية الاقتصادية في أبسط صورها أن الزيادة في الاستثمار كما تؤدي إلي زيادة الدخل القومي بمقدار يعادل الزيادة في الاستثمار الفعلي مضروبا في مقلوب الميل الحدي للادخار . ذلك أن الإنفاق الاستثماري إنما يؤدي إلي زيادة الإنفاق الاستهلاكي . ومن ثم فان الإنفاق والدخل يزيد بكميات اكبر من الزيادة التي تم استثمارها.

إن استثمار مليون جنيه في صناعة ، لا يؤدي إلي زيادة الدخل القومي بهذا المبلغ فقط ، ذلك أن إنفاق هذا المبلغ يؤدي إلي صرف أجور العاملين في هذه الاستثمارات الجديدة ، وهؤلاء العمال الجدد يقومون بإنفاق دخولهم علي السلع وخدمات أخري ، ومن شأن هذا الإنفاق الاستهلاكي أن يحث منتجي هذه السلع الاستهلاكية علي توسيع دائرة أعمالهم وبالتالي زيادة نشاطهم الاقتصادي . وهذا يؤدي إلي زيادة صرف هؤلاء المنتجين علي سلع استثمارية وعلي عوامل وعناصر إنتاج أخري وبطبيعة الحال فإن عناصر الإنتاج هذه سوف تحصل علي عوائد ، وتقوم أكثرها بصرف جزء من دخولها لتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي مرة أخري .

وخلاصة الأمر ، أن الحقن الاستثماري قد أدي إلي حركة توسعية في الدخل والإنفاق ، وانه نتيجة لذلك فان الزيادة النهائية في الدخل تفوق الحقن الاستثماري الأصلي **أي أن :**

$$\Delta \text{خ} = \Delta \text{أ} \left(\frac{1}{1 - \text{س}} \right)$$

حيث أن : خ = الدخل ، Δ أ = التغيرات في الاستثمار

ولما كان الصادرات إنما هي وسيلة لتصريف فائض الإنتاج ، كما أن الواردات هي الوسيلة لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، فان زيادة الصادرات إنما تعني زيادة الطلب علي المنتجات الأجنبية علي حساب المحلية .

ومن وجهة نظر المستوي التوازني للدخل ، فان الأثر الناجم من زيادة الصادرات علي الدخل إنما يعادل تماما نفس الأثر الناجم نقص الواردات بمقدار يماثل الزيادة في الصادرات وبمعني أخر فان زيادة الصادرات إنما يعادل أثر زيادة الواردات ولكن بإشارة مخالفة ومن ثم فإن قدرا متماثلا من زيادة الصادرات و الواردات لن يؤثر في المستوي التوازني للدخل فعلي سبيل المثال إذا كانت دالة الاستهلاك يعبر عنها بالمعادلة :

$$\text{س} = ٨٠ + ٠.٨ \ (\text{خ})$$

وكان الاستثمار ١٢٠ مليون جنيه ، وعلي افتراض عدم وجود إنفاق حكومي فان المستوي التوازني للدخل يمكن حسابه كالآتي :

١- إحلال معادلة الاستهلاك محل (س) في معادلة الدخل وإيجاد قيمة خ عن طريق حل المعادلة :

معادلة الدخل = س + أ

$$خ = (٨٠ + ٠.٨ خ) + ١٢٠$$

$$خ - ٠.٨٠ خ = ٨٠ + ١٢٠ = ٢٠٠$$

$$٠.٢٠ خ = ٢٠٠$$

$$خ = \frac{٢٠٠ \times ١٠٠}{٢٠} = ١٠٠٠$$

أي أن : المستوي التوازني للدخل هو ١٠٠٠ مليون جنيه وإذا أضفت للنموذج السابق صادرات قيمتها ١٠ مليون جنيه فان معادلة الإنفاق تصبح

خ = س + أ + ص

$$خ = (٨٠ + ٠.٨ خ + ١٢٠ + ١٠) =$$

$$خ - ٠.٨ خ = ٨٠ + ١٢٠ + ١٠$$

$$خ - ٠.٨ خ = ٢١٠$$

$$٠.٢ خ = ٢١٠$$

$$خ = ١٠٥٠$$

إن المستوي التوازني للدخل هو ١٠٥٠ وعندما يصبح المستوي التوازني للدخل ١٠٥٠ مليون جنيه

الاستثمار = ١٢٠ مليون جنيه

الصادرات = ١٠ مليون جنية

الادخار = ١٣٠ مليون جنيه .

دعنا الآن نضيف للنموذج السابق واردات قيمتها تعادل نفس الصادرات أي الواردات ١٠ مليون جنيه ، ودعنا نري ما الذي يحدث للمستوي التوازني للدخل ؟

معادلة الإنفاق في هذه الحالة :

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات – الواردات

$$خ = (٨٠ + ٠.٨ خ) + ١٢٠ + ١٠ - ١٠$$

$$خ = ٨٠ + ٠.٨ خ + ١٢٠$$

$$خ - ٠.٨ خ = ٨٠ + ١٢٠$$

$$٠.٢ خ = ٢٠٠$$

$$\text{إذن : } خ = \frac{٢٠٠ \times ١٠}{٢} = ١٠٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

وهكذا نصل إلي نتيجة مؤداها أن الصادرات أثر مباشر كأثر الاستثمار وأن التغيرات التي تحدث في مستوي الصادرات مع بقاء

الأشياء الأخرى علي حالها إنما يماثل تماما التغيرات في مستوي الاستثمار فإنها تدعو إلي عدد من التغيرات في مستوي النشاط الاقتصادي للدخل داخل الدولة .

وتؤدي الزيادة المستمرة في الصادرات في اقتصاد يتعامل مع العالم الخارجي ولا يوجد به ادخار واستثمار إلي زيادة المستوي التوازني للدخل إلي مستوي توازني جديد وعند هذا الحد الجديد فان الصادرات الجديدة سوف تكون مصحوبة بزيادة مماثلة في الواردات . وفي غياب الادخار فان الإنفاق الذي تم حقنه في النظام عن طريق زيادة الصادرات سوف ينفق علي الاستهلاك أو الواردات وفي كل مرة فان الدخل الجاري سوف يقسم علي الاستهلاك أو الواردات وبالتالي فان كل زيادة في الدخل سوف تقسم بينهما ، وربما تكون بنسبة مختلفة إذا ما اختلف الميل المتوسط والميل الحدي .

علي أن زيادة الاستثمار الداخلي في دولة ما تؤدي إلي حلقة توسعية من النشاط الاقتصادي في هذه الدولة وبالتالي إلي زيادة الدخل القومي في هذه الدولة وكما سبق أن ذكرنا فان الواردات إنما هي الدالة للدخل فالنتيجة التي تصل إليها هي :

١- إن زيادة الاستثمار الداخلي " المحلي " في دولة ما تؤدي إلي زيادة في الدخل في هذه الدولة .

٢- زيادة الدخل في هذه الدولة تؤدي إلي زيادة الواردات .

وحيث أن الواردات في دولة ما، ما هي إلا صادرات العالم الخارجي

فينتج من ذلك أن:

أ- زيادة الاستثمار الداخلي في دولة ⟵ زيادة صادرات العالم الخارجي

(نتيجة لزيادة الدخل في هذه الدولة وما يتبعه من زيادة واردات تلك الدولة)

ب- زيادة صادرات العالم الخارجي ⟵ زيادة الدخل للعالم الخارجي

جـ- زيادة دخل العالم الخارجي ⟵ زيادة واردات العالم الخارجي

د- زيادة واردات العالم الخارجي ⟵ زيادة النشاط الداخلي في دولتنا التي زاد بها الاستثمار الداخلي.

وعلي هذا فان الاستثمار الداخلي تؤدي إلي حلقة توسعية في النشاط الاقتصادي ليس فقط في داخل الدولة محل الاعتبار ولكن في بقية دول العالم الخارجي . وهكذا فان التغييرات في الواردات إنما تؤثر في الصادرات من خلال أثر إعادة التغذية .

* التمثيل البياني لأثر إعادة التغذية :

دعنا نعبر علي المحور السيني (الدخل) ، وعلي المحور الصادي (الإنفاق) ومن ثم فإننا نحصل علي الأشكال الموضحة فيما يلي :

١- منحنى الاستثمار :

ومن هذا الشكل يتضح أن الاستثمار يعتبر مستقل عن التغيرات في الدخل ، فمنحني الاستثمار سواز للمحور السيني ، معبرا بذلك بان التغيرات في الاستثمار لا يتبع التغيرات في الدخل .

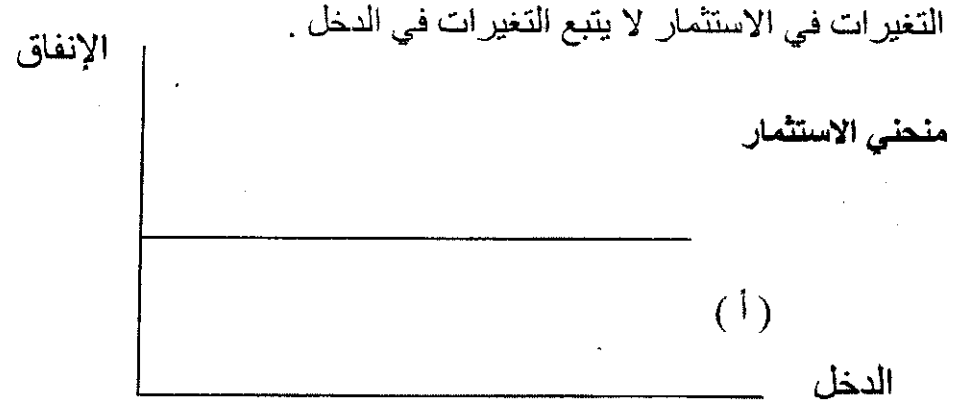

٢ـ منحنى الواردات :

ومنه يتضح أن الواردات دالة للدخل ، وان منحني الواردات لا يمر بنقطة الأصل ، ذلك انه عند الدخل صفر فانه يتم الاستيراد عن طريق الاستعانة بالاحتياطات أو القروض .

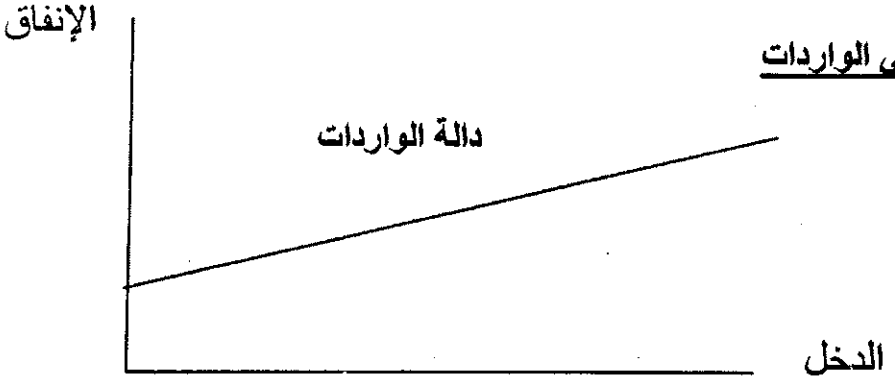

٣- منحني الصادرات :

وهو يشبه تماما منحني الاستثمار فالتغيرات في الصادرات تعتبر مستقلة عن التغيرات في الدخل وهي تعتمد علي الدخل في العالم الخارجي بالإضافة إلي بعض العوامل الأخرى. ويلاحظ أن منحني الصادرات مواز للمحور السيني معبرا بذلك علي أن الصادرات متغير مستقل عن التغيرات في الدخل.

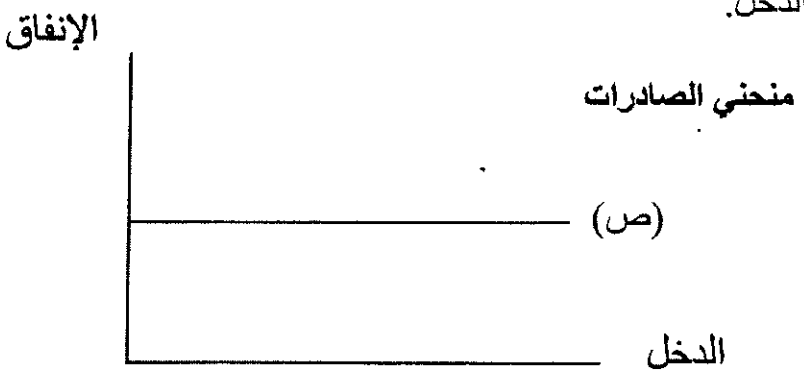

٤- دالة الادخـــار:-

وهى تعبر عن العلاقة الموجودة بين الادخار والدخل والتي توضح أن الادخار دالة للدخل بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى.ويلاحظ من شكل هذه الدالة أنه عند الدخل = صفر فإنه لا توجد مدخرات.وهذا أمر منطقي فلكي يدخر الإنسان لابد أن يكون الدخل أكبر من الاستهلاك بحيث تبقى منه فضلة بعد الاستهلاك ، ولكن الادخار هنا يكون سالباً وهو ما يشير إلي الجور علي المدخرات السابقة لصالح الاستهلاك.

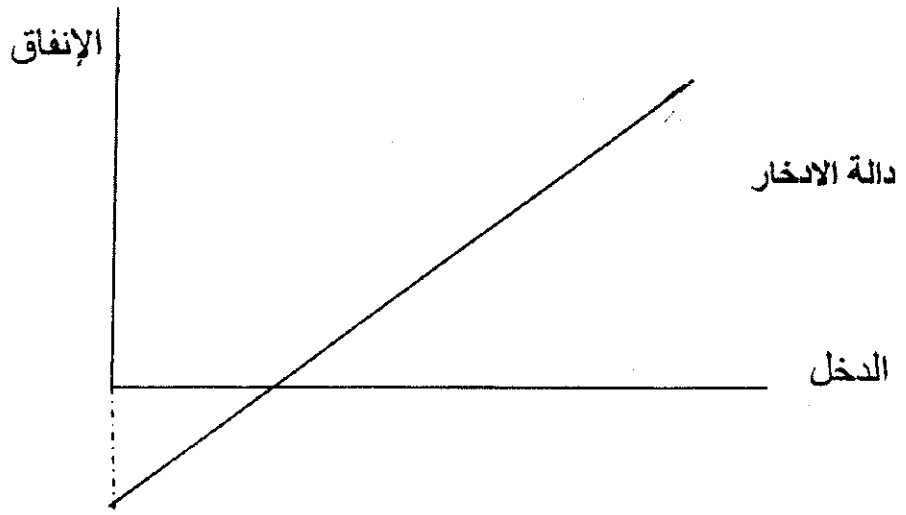

ومما سبق يتضح تشابه سلوك كلا من الصادرات والاستثمار حيث أنهما مستقلان عن الدخل ومن ثم يمكن تجميعهما فى منحنى واحد كما بالشكل التالي.بنفس المنطق يمكن تجميع دالة الادخار مع دالة الواردات من ثم يمكننا التوصل لمضاعف التجارة الخارجية كما نبين فى الجزئية التالية:

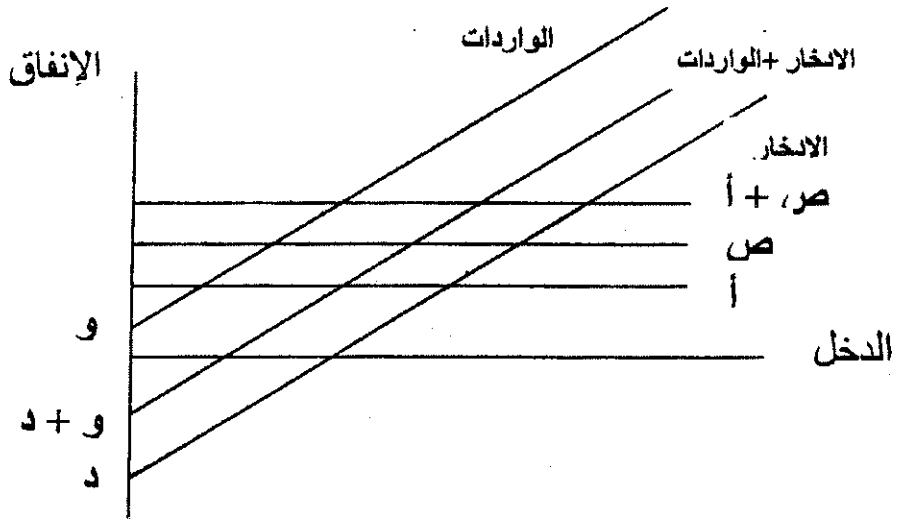

٥- مضاعف التجارة الخارجية في حالة عدم وجود مدخرات :

الشكل التالي يتكون من منحنى الصادرات ومنحنى الواردات. ونقطة تقاطع هذين المنحنيين أنما تحدد المستوى التوازني للدخل خ وانتقال منحنى الصادرات من ص إلى ص١ يعنى تغير الصادرات بالقدر Δص ومن ثم ينتقل المستوى التوازني للدخل لنقطة جديدة تتحدد بتقاطع منحنى الصادرات الجديد مع منحنى الواردات .ومن ثم فأن الوضع التوازني الجديد هو خ١ ومن ثم فإن Δص أدت إلى Δخ.

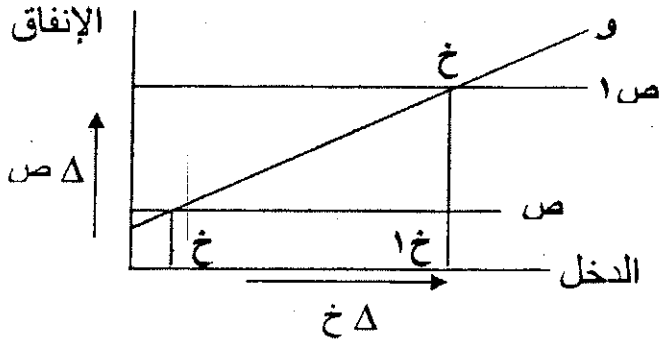

٦- مضاعف التجارة الخارجية مع وجود الواردات:

ويتكون هذا الشكل من منحنى الصادرات ومنحنى الواردات ويكون المستوى التوازني للدخل هو خ.أما أذا انتقل منحنى الواردات إلى أسفل و١ نتيجة لتغير توزيع الدخل وانخفضت الواردات .فأن المستوى التوازني الجديد للدخل أنما يتحدد بتقاطع منحنى الواردات الجديد مع منحنى الصادرات ومن ثم فان المستوى التوازني للدخل الجديد عند النقطةخ١. وتكون الزيادة فى الدخل Δخ نتيجة لتغير الواردات Δو .

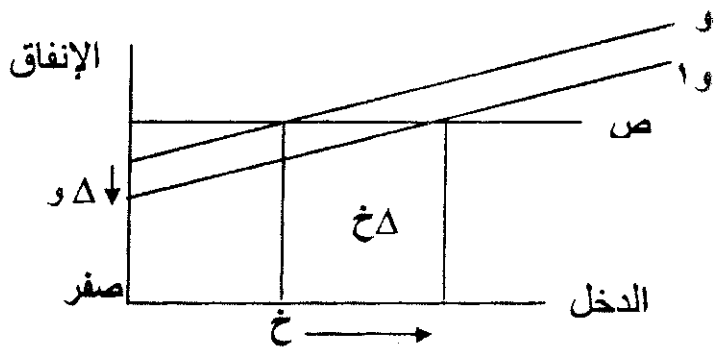

خ١

٧- مضاعف التجارة الخارجية مع وجود ادخار واستثمار محلي:

فى هذه الحالة نستعين بالشكل التجميعي الذي جمعنا فيه الواردات مع الادخار وكذلك الصادرات مع الاستثمار ويتحدد المستوى التوازني للدخل بتقاطع كلا من المنحنيين السابقين.

٨- مضاعف التجارة الخارجية مع التغيرات فى الصادرات:

يلاحظ فى الشكل التالي تقاطع(د + و)مع (أ + ص) فى نقطة أفرزت مستوى الدخل التوازني خ وبزيادة الصادرات بالمقدار Δص انتقل (أ + ص) إلى أعلى (أ + ص١) ليتقاطع مع(د + و) فى نقطة جديدة أفرزت مستوى أعلى من الدخل(خ١) أي أن زيادة الصادرات بالمقدار Δ ص أدت إلى زيادة الدخل بالمقدار Δخ .

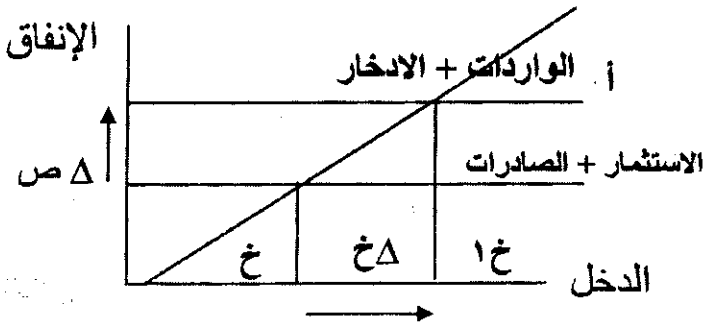

أما إذا انخفضت الصادرات من ص إلي ص١ كما يعبر عنها بانتقال المنحني (أ + ص) إلي أسفل (أ + ص١) . فانه في هذه الحالة سينخفض الدخل التوازني من خ إلى خ١ أي أن انخفاض الصادرات بالمقدار Δص أدت إلى انخفاض الدخل بالمقدار Δخ وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

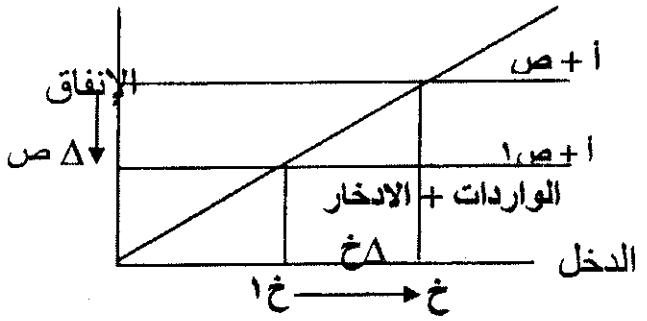

وبنفس المنطق السابق يمكننا إيضاح مضاعف التجارة الخارجية فى حالة تغير الواردات ويعكس الشكل التالي حالة زيادة الواردات.

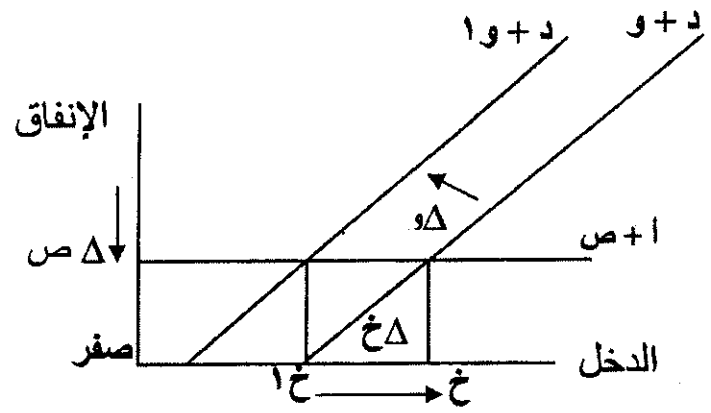

مضاعف التجارة الخارجية في حالة زيادة الواردات

تذكـــــــــر أن

١- سعر الصرف هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدي العملات بعملة أخري في سوق الصرف الأجنبي.

٢- هناك أنواع عديدة من سعر الصرف وهي :

(المباشر والمتبادل / الحاضر والآجل)

٣- تعويم سعر الصرف يعني ترك سعره يتحدد دون تحكم من الدولة وفقاً لقوي العرض والطلب، وهناك عدة أنواع من التعويم وهي:(الزاحف، المدار، النظيف، غير النظيف).

٤- لتعويم سعر الصرف مؤيديه ومعارضيه.

٥- يتأثر الطلب علي النقد الأجنبي بالتوقعات والعوامل السياسية والنفسية وكذلك أسعار الفائدة.

٦- ميزان المدفوعات هو السجل الذي يعرض معاملات الدولة مع العالم الخارجي في فترة زمنية تقدر بسنة.

٧- يتكون ميزان المدفوعات من كل من:

ميزان المعاملات الجارية وميزان رأس المال

٨- يتكون ميزان المعاملات الجارية من كل من :

الميزان التجاري والميزان الخدمي

٩- يتعرض ميزان المدفوعات لصور متنوعة من الاختلال وهي : الاختلال العرضي ، الموسمي ، الدوري والهيكلي.

١٠- أسباب اختلال ميزان المدفوعات تتمثل في :

زيادة الطلب الداخلي عن العرض الداخلي ، زيادة رؤوس الأموال الخارجة عن الداخلة للاقتصاد وضعف تنافسية صادرات الدولة.

أسئلة تطبيقية علي الفصل الرابع

السؤال الأول : ضع علامة (√) أو (×) مع التعليل :-

أ- سعر الصرف المباشر هو مقلوب سعر الصرف المتبادل.( )

ب- سعر الصرف الآجل يأخذ في حسبانه الفترة المستقبلية.( )

جـ- يتأثر الطلب علي العملة الأجنبية بالعوامل الاقتصادية فقط.

( )

د- خفض سعر العملة المحلية للدولة يزيد من تنافسية صادراتها في كل الأحوال. ( )

هـ- الميزان الخدمي هو أحد عناصر ميزان رأس المال. ( )

و- يتشابه الميزان التجاري مع الميزان الخدمي في كونهما منبثقين عن ميزان المعاملات الجارية. ( )

السؤال الثاني : اذكر تفصيلاً :-

أ- أنواع سعر الصرف.

ب- العوامل المؤثرة في الطلب علي العملة الأجنبية.

جـ- مفهوم تعويم سعر الصرف وأنواع التعويم.

د- أنواع الاختلال التي يتعرض لها ميزان المدفوعات.

هـ- أقسام ميزان المدفوعات.

و- الفرق بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

الفصـــل الخامس

مقدمـــــــة في اقتصاديات البنـــــــوك

يتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول: الأزمات المصرفية.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية.

المبحث الثالث: الاندماج المصرفي بين البنوك.

المبحث الأول

الأزمـــــــات المصرفيـــــــة

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- المقصود بالأزمة المصرفية.
- العوامل التي تؤدي إلي خلق الأزمة المصرفية.
- أهمية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية.

تشير الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى مدى انعكاس الأزمات المصرفية على كافة القطاعات النقدية والحقيقة فما هي الأزمات المصرفية؟

١ ـ المقصود بالأزمة المصرفية : [١]

يمكن تعريف الأزمة المصرفية بأنها تعبير عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتى يمكن أن نستعرض حالاتها فى الآتى :-

أ- أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة الأداء على الرغم من أن التقييم الفعلى لأصوله تغطى جميع التزاماته بما فيها حقوق المساهمين.

وفى هذه الحالة يكون البنك فى حالة نقص سيولة وقد يؤدى ذلك إلى تسارع المودعين بسحب ودائعهم ومن ثم توقف البنك عن الدفع وتعثره.

ب- أن تكون أصول البنك أقل من خصومه ولا تغطى حقوق المساهمين وجزء من حقوق الغير ، وفى هذه الحالة يكون البنك فى إحدى الحالتين :-

---

(١) محمود عبد الحافظ " مدى أهمية إنشاء إدارة للأزمات المصرفية بالبنوك المصرية " المؤتمر السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية، أكتوبر ٢٠٠١.

الحالة الأولى :- أن تكون لدى البنك سيولة متوافرة ويستطيع أن يفى بالتزاماته فى أوقات الاستحقاق ، ومن ثم تصبح الأزمة كامنة ، ولا يتم كشفها إلا بواسطة الرقابة الخارجية"البنك المركزي" .

الحالة الثانية :- أن تكون السيولة اللازمة للوفاء غير كافية وبالتالي يكون البنك فى وضع الإفلاس وهذه الأزمة قد تؤدى إلى انهيار البنك .

هذا ويتعرض البنك لمشاكل مالية فى الحالات الآتية :-

(١) عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بالكيفية التى تضر بأموال المودعين .

(٢) تبديد ملموس فى أصوله أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين والقواعد المقررة أو نتيجة قيام البنك بممارسات خاطئة لا تتفق مع الأسس المصرفية أو إتباع أساليب غير سليمة فى إدارة نشاطه يترتب عليها عدم كفاية حقوق الملكية أو المساس بحقوق المودعين .

(٣) توافر دلائل قوية على عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته فى الظروف العادية .

وغالباً ما ترجع الأزمات المالية بأشكالها المختلفة إلى عوامل مشتركة وهى تراكم الإختلالات الاقتصادية،واختلال الأصول المصرفية وأسعار الصرف الأمر الذى يحدث فى معظم الأحوال بعض التشوهات

والجمود الهيكلي فى القطاع المالى ، وقد تحدث الأزمة نتيجة لفقدان الثقة المفاجئ فى العملة الوطنية أو الجهاز المصرفي وهو ما يحدث بدوره نتيجة لحدوث تطورات مثل التصحيح المفاجئ للأصول المصرفية (القروض المصرفية ، أو بسبب خلل فى الائتمان يؤدى إلى كشف جوانب الضعف الاقتصادي والمالى) .

(٢) أهم الأسباب والعوامل التى تؤدى إلى خلق أزمات مصرفية :-

لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة الأزمات المصرفية من جميع جوانبها فتتبعوا أسبابها وآثارها المترتبة عليها ووسائل التغلب عليها.

ويمكن القول أن حالات التعثر المصرفي التى حدثت فى الأزمات المالية الأخيرة لم تنجم عن جانب الالتزامات فى ميزانيات البنوك وإنما حدثت عن جانب الأصول ، وإذا افترضنا بأن المؤثرات الناجمة عن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية تؤدى إلى الأزمات المصرفية عندئذ كيف يمكن قياس هذه المؤشرات بشكل منتظم ، وأحد هذه الطرق تتمثل فى النظر إلى التعثر المصرفي على أنه ناجم عن مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة .

والعوامل التي تؤدى إلى أزمات مصرفية تتمثل فى الآتى :-

أ- الإختلالات الاقتصادية الكلية :-

هناك عدد من الأسباب التى تؤدى إلى سرعة التقلبات فى الأسواق الناشئة فعلى سبيل المثال نجد أن التضخم ومعدلات النمو من الأمور سريعة التغير بصفة عامة وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية ويعرض النظام المصرفي للعديد من المشكلات ، وأوضحت العديد من الدراسات أن التأرجح الحاد فى التضخم أو فى معدلات النمو يحدث دوماً قبل حدوث أزمة مصرفية أو أزمة فى ميزان المدفوعات .

فقد أكدت الدراسات الحديثة على أن الاضطرابات التى يتعرض لها الاقتصاد الكلى وخاصة تلك المتعلقة بدورات الكساد والازدهار تسبب أهم عوامل الأزمات المصرفية، ففى مرحلة الازدهار (الرواج) تميل البنوك إلى إقراض المزيد من المشروعات لأنها فى تلك الفترة تحقق ربحية عالية وتتيح مجالات مستقبلية بسبب موجة التفاؤل السائدة فى تلك الفترة ، وأثناء ذلك تقدم البنوك أيضاً قروض لمشروعات غير ذات حيوية وفى ظل التفاؤل الشديد بشأن الرواج تتوسع البنوك فى منح الائتمان حيث يصبح من العسير التفرقة فيما بين الائتمان الجيد والردئ ، وفى المقابل فإن التقلبات الحادة فى أسعار العقارات والأوراق المالية تقلل من القيمة السوقية للضمانات البنكية وتزيد من إمكانية حدوث الأزمة .

(أ) سياسات الإقراض:-

إن حدوث أى أزمة مصرفية يساعد عليها الإفراط فى تقديم الائتمان والتمويل غير الكفء أثناء مرحلة التوسع فى دائرة الأعمال لأنه من الصعب التفرقة بين القروض الجيدة والرديئة أثناء مرحلة التوسع والرواج الاقتصادي داخل بيئة مصرفية تنافسية .

(ب) التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية :-

تعتبر التدفقات الرأسمالية أحد المتغيرات التى تلعب دوراً فى المراحل المبكرة لحدوث الأزمة المصرفية فالتقلبات فى الأسعار العالمية للفائدة تزيد من تكلفة الاقتراض فى أسواق الدول النامية وتقلل من حوافز الاستثمار داخل حدودها وتزيد التدفقات الرأسمالية من الودائع المصرفية وتغرى البنوك على زيادة الائتمان إلا أن الأمر يتطلب كذلك تخفيض المعروض النقدي الذي يعد أمراً مطلوباً وهو ما يسمى بعملية التقييم ، ومن ناحية أخرى فإن خروج رؤوس الأموال سيؤدى إلى زيادة الضغوط على البنوك لتدبير العملات ومحاولات لاسترداد البنوك للقروض الممنوحة أو تصفية بعض الاستثمارات أو رفض تجديدها مما يعرض البنك أحياناً إلى أزمة السيولة .

هذا وقد بدأ الاهتمام بدور التدفقات المالية بعد الأزمة الأسيوية باعتبارها أحد مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي ، فقد حدثت أزمة السيولة بسبب انخفاض مفاجئ فى التدفقات المالية ، كما قد يكون نوع التدفقات

المالية فى حد ذاته سبباً فى أزمة حينما تكون معظم التدفقات فى صورة استثمارات الحافظة (غير مباشرة) وليست فى صورة استثمار أجنبي مباشر ، وقد ركزت الدراسات الاقتصادية التى تناولت هذا الموضوع التحول المفاجئ فى اتجاه صافى التدفقات المالية والتى تعد أحد الأسباب العامة فى حدوث الأزمات المالية فى مجموعة من الدول بأمريكا اللاتينية (وهو ما حدث فى المكسيك عام ١٩٨٢) والأزمة الأسيوية عام ٩٧-١٩٩٨ .

(جـ) التحرر المالـــــى :-

أوضحت دراسات عديدة أن الإصلاحات غير المناسبة لتحرير الأسواق المالية يمكن أن تزيد من المخاطر المصرفية ، وأن دخول أطراف جديدة فى السوق يزيد من المنافسة بين البنوك التى قد تؤدى إلى مزيد من دخول البنوك فى عمليات تنطوي على مخاطر كبيرة .

(د) التدخل الحكومـــي :-

التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير الحاكمة على الإقراض تأتى ضمن أهم أسباب ضعف البنوك ففى بعض البنوك الحكومية فى الدول النامية يبدأ تخصيص الائتمان الذى يمكن توجيهه إلى قطاعات اقتصادية معنية بصرف النظر عن جدارتها الائتمانية وتعتمد هذه البنوك على مساندة الحكومة لها والنجاح فى إخفاء أخطائها وعدم كفاءتها .

(هـ) الخطر المعنوي والعدوى :-

تحدث العدوى عندما تتسبب المشكلات فى بعض البنوك بالتأثير سلباً على بنوك أخرى فى النظام المصرفي ، وأحد النتائج التى تترتب على انتقال العدوى هو الهروب الجماعي للودائع من الجهاز المصرفي .

وينشأ الخطر المعنوى عندما تزيد البنوك من حدة التعرض للمخاطر نتيجة الإقراض فى ظروف يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعاً جداً ، فى حين أن توقعات السداد على المدى البعيد غير مؤكدة ، إلا أنه قد تستعين البنوك فى ذلك بخطط الإنقاذ الحكومية لمواجهة مثل تلك المخاطر .

وقد تناولت أحدى الدراسات مفهوم عدوى أزمات العملة بأنها انتقال الأزمة لدولة معينة بسبب ارتباطها وتداخلها المالي والعيني مع دول تمر بأزمة. وتشكل العدوى الاقتصادية أحد أهم أسباب حدوث أزمات العملة ، ولعل أبرز السمات المميزة لأزمة العملة هى انتقال أعراض عدم الاستقرار فى أسواق الصرف الأجنبي من دولة لأخرى ، فحدوث هجمات مضاربة على العملة يمكن أن ينتشر فى شكل عدوى تصيب عملات دول أخرى حتى لو كانت هذه الدول تستند إلى سياسات اقتصادية سليمة .

٣- مدى إمكانية تحديد الأزمة المصرفية والعوامل التى تؤدى إليها :-

فى ضوء تبنى العديد من الدول النامية ومنها مصر للتحرر الاقتصادي والأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي ، تأثرت اقتصاديات تلك الدول بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة بما يدور حولها فى العالم المتقدم من ابتكارات مالية وزيادة التعامل بين الأسواق المالية العالمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أضافت تلك المتغيرات بعض العوامل والمخاوف الجديدة من وقوع الأزمات المالية والمصرفية ، فقد اختلفت الأزمات التى حدثت فى الربع الأخير من القرن العشرين عن تلك التى حدثت قبلها وبصفة خاصة مدى انتشار الأزمة وأثارها المعدية التى أصبح تأثيرا أكثر وضوحاً وأبعد أثراً عن ذى قبل .

فقد أدى تحول الكثير من البنوك إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية غير تقليدية إلى زيادة درجة المخاطر التى قد تواجهها البنوك وهو ما يستوجب أن تقوم البنوك بالتنبؤ بالمخاطر والأزمات المالية المحتملة لمواجهتها والتعرف على مواطن الضعف والخطر التى يمكن أن تتحول إلى أزمة وذلك فى ضوء المتغيرات البيئية العالمية المنافسة .

أما عن تحديد الأزمات المصرفية فهى أكثر صعوبة باستخدام الأساليب القائمة على التجربة ، وهو ما يرجع إلى طبيعة المشكلة من ناحية وإلى نقص البيانات ذات الصلة بالنشاط المصرفى من ناحية أخرى ، فبالرغم من سهولة توفير البيانات الخاصة بالودائع المصرفية فى معظم

البلدان ، ومن ثم إمكانية استخدامها لتحديد الأزمات المرتبطة بالمسارعة فى سحب الودائع من البنوك ، إلا أن معظم المشكلات المصرفية الرئيسية فى القرن العشرين لم تنشأ من جانب الالتزامات فى ميزانيات البنوك ، فالأزمات التى تعرضت لها البلدان الصناعية لم تكن مرتبطة بالمسارعة فى سحب الودائع بالبنوك مثل الأزمات المصرفية فى كل من فلندا والنرويج والسويد فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، وكذلك المشكلات المصرفية فى اليابان فى أواخر التسعينات .

أما الدول الناشئة ومنها إندونيسيا التى واجهت البنوك فيها حالات السحب الكبيرة من الودائع المصرفية عقب الإفصاح عن وجود مصاعب فى جانب الأصول وتزايد الشكوك على نطاق واسع حول قدرة العملة الإندونيسية على مواصلة الاحتفاظ ، وبشكل عام فإن الاندفاع من جانب المودعين على سحب الودائع من البنوك يأتى نتيجة للمشكلات المصرفية ولا يعد سببا لها .

مما سبق يتضح أن الأزمة المصرفية بشكل عام تأتى من جانب الأصول فى ميزانيات البنوك بسبب التدهور على المدى الطويل لنوعية الأصول ، يعنى ذلك أن التغيرات التى تشهدها الأصول مثل تدهور نسبة القروض الرديئة فى محفظة القروض والتقلبات الكبيرة فى أسعار العقارات والأسهم .. إلخ يمكن استخدامها لتحديد فترات الأزمة المصرفية وتكمن صعوبة تحديد فترة الأزمة المصرفية فى أن البيانات الخاصة بهذه

المتغيرات لا تتاح بسهولة فى الكثير من البلدان النامية أو عدم اكتمالها (وهو ما ينطبق على البيانات الخاصة بالقروض الرديئة)، وحتى فى الحالات التى تتوافر فيها لدى البنوك المركزية معلومات تفصيلية عن القروض الرديئة فإن التراخي فى تحليلها واتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة قد يؤدى إلى تدهور الموقف وحدوث الأزمة .

٤- أهمية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية فى البنوك :-

ركزت معظم الدراسات عقب الأزمات المالية التى حدثت فى الربع الأخير من القرن العشرين على تفسير وإيضاح لكيفية حدوث الأزمة المالية المصرفية إلا أن عملية الانتظار حتى حدوث المشكلة أو الأزمة ، ومن ثم محاولة تفسيرها ليست بالإستراتيجية الفعالة ، لذا فقد أصبح اتخاذ العديد من التدابير التى من شأنها الإشارة إلى تزايد احتمالات أزمة فى الجهاز المصرفي قبل وقوعها أكثر أهمية فى عالم اليوم الذى يتجه إلى المزيد من الانفتاح فى إطار العولمة .

تعريف إدارة الأزمات:-

هناك عدة تعريفات لإدارة الأزمات سوف نستعرض أهمها والتى تتمثل فى الآتى :

* أن إدارة الأزمات ترتكز على تخفيض الآثار السلبية المرتبطة بالأزمة.

*هناك تعريف أخر بأنها القدرة على إزالة الكثير من المخاطر وعدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم في مصير المؤسسة وهذا يعني استخدام التخيل لعرض أسوء ما يمكن حدوثه ثم تقييم القرارات البديلة قبل الحدوث.

*وتعريف أخر بأنها قدرة المنظمة على التعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفاعلية وكفاءة بهدف تقليل الخسائر .

*وهناك تعريف لإدارة الأزمة أكثر شمولاً بأنها الإدارة التي تعمل على التغلب على الأزمة بالأدوات الإدارية العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها وتقوم إدارة الأزمات بالتدخل في الأزمة خلال مراحلها الثلاث مرحلة ما قبل الأزمة – مرحلة ما بعد الأزمة – مرحلة أثناء وقوع الأزمة يتضح مما سبق أن إدارة الأزمة هي علم وفن لتحقيق الأهداف الآتية :-

* منع وقوع الأزمة عن طريق التنبؤ بها قبل حدوثها كلما أمكن .
* مواجهة الأزمة بفاعلية عند حدوثها .
* تحليل الأزمة بعد حدوثها والاستفادة منها في منع الأزمات المشابهة مستقبلا.

وتقوم إدارة الأزمة على إستراتيجية تنظيم الجهود من خلال الإطار المؤسسي جنبا إلى جنب مع استثمار الجهود الفردية غير المنظمة.

مبادئ ومراحل إدارة الأزمـــــات :

هناك عدة مبادئ تضمن الكفاءة والفاعلية فى إدارة الأزمة تتمثل فى الآتى :

أ- ضرورة التحديد الواضح للهدف من وجود إدارة للأزمات .

ب- ضرورة الإعداد والتخطيط المسبق للأزمات المحتملة ورصد المتغيرات البيئية التى تؤدى إلى وقوع الأزمات مع إعداد سيناريوهات للمواجهة.

جـ- ضرورة توفير المعلومات الصحيحة والكافية فالأزمة عادة هى حالة من عدم التأكد ونقص المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة .

د- ضرورة توفير نظام جيد للاتصالات سواء كانت اتصالات داخلية حيث تلعب دوراً كبيراً فى عملية جمع المعلومات وتحليلها أو اتصالات خارجية من شأنها أن تعرف الإدارة بالبيئة المحيطة بالأزمة .

هـ- البحث عن القيادة الرشيدة غير الانفعالية والتى يتوافر لها ثقافة إدارية ملائمة وثقافة عامة حتى يمكنها التعامل مع الأزمة بأسلوب علمى .

أما فيما يتعلق بمراحل إدارة الأزمات فهى تمر بخمس مراحل أساسية إذ فشل متخذ القرار فى إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسئولا عن وقوع الأزمة وتفاقمها وأهم هذه المراحل هى :

أ- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر .

ب- الاستعداد والوقاية.

جـ- احتواء الضرار أو الحد منها .

د- استعادة النشاط .

هـ- التعلم من الماضي.

مؤشرات سلامة واستقرار النظام المصرفي :

تأتى أهمية وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية فى ضوء التقييم الموضوعي للسلامة المصرفية ، كما تساهم فى الإفصاح والشفافية عن المعلومات المصرفية للأسواق المالية ، وإذا ما تم الالتزام بالمعايير الدولية المتفق عليها فإنها سوف تساهم فى رصد المؤشرات المصرفية وقابليتها للتحليل على المستوى العالمي ، وهذا الأمر يعدو مهما نظرا لضخامة وحركة رأس المال الدولي، ومخاطر انتقال عدوى الأزمات من بلد لأخر .

ويرجع الهدف من إيجاد مؤشر مالى للإنذار المبكر بالأزمات تحديد عدد المؤشرات التى ثبت على مستوى العديد من الدول أهميتها فى الدلالة على حدوث أزمة مستقبلية .

وتشمل مؤشرات السلامة المصرفية مؤشرات جزئية عن الجهاز المصرفي ومتغيرات الاقتصاد الكلى المرتبطة بسلامة النظام المصرفي ،

فكثيراً ما تحدث الأزمات المصرفية عندما تشير كلا النوعين من المؤشرات إلى جوانب الضعف فى الجهاز المصرفي ، أي عندما تكون البنوك فى موقف ملاءة ضعيف ومهددة بصدمات الاقتصاد الكلى .

ومن المؤشرات شائعة الاستخدام لتحليل سلامة المؤسسات المصرفية ما يسمى بإطار كاملز والذى يتناول ٦ جوانب هامة فى الجهاز المصرفى بالإضافة إلى مؤشرات عن الاقتصاد الكلى تتمثل فى الآتى :
كفاية رأس المال : وهى التى تحدد فى النهاية إلى أى مدى تستطيع المؤسسة المصرفية التغلب على الصدمات فى ميزانياتها ، لذا فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التى تأخذ فى حسابها اهم المخاطر المالية ، والصرف الأجنبى ، والائتمان ، مخاطر سعر الفائدة ، وتحديد أحجام وأوزان من المخاطر لأصول البنوك .

نوعية الأصول : تكون المؤسسات المصرفية فى العادة فى خطر عندما تتعرض اصولها للانخفاض فى قيمتها السوقية ، لذا فمن المهم رصد المؤشرات الدالة على نوعية أصولها من حيث زيادة تعرضها لمخاطر معينة والاتجاهات بالنسبة للقروض المعدومة ، وسلامة وربحية المقترضين من البنوك .

سلامة الإدارة : تعتبر الإدارة السليمة عنصر أساسي فى أداء البنوك ، ولكن من الصعب قياسها وهى أساساً عنصر هام إلا أن هناك عدة مؤشرات يمكن أن تصبح مقاييس للنجاح الإدارة مثل مقياس الكفاءة كمؤشر على سلامة الإدارة .

قدرة البنوك على تحقيق الإيرادات : فالمؤسسات المصرفية غير القادرة على تحقيق إيرادات بشكل مستمر تتعرض لخطر الإعسار ، وإذا ما قورنت بالمؤشرات الأخرى فإن تفسير الاتجاهات فى الربحية قد يكون أكثر صعوبة ، فالربحية العالية بشكل غير عادى يمكن أن تعكس مخاطر كبيرة.

درجة السيولة : يمكن ان تؤدى الإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير إلى إعسار المؤسسات المصرفية ، لذا يجب أن تعطى هذه المؤشرات تفاصيل لموارد البنوك واستحقاقها بحيث تكون ملائمة لاستخدامها حتى تضع الإدارة يدها على عدم التوافق فى تواريخ الاستحقاق .

درجة الحساسية لمخاطر السوق :

تشترك البنوك بشكل متزايد فى عمليات متنوعة تتعرض معظمها لمخاطر السوق ، وخاصة فى تحديد سعر الفائدة وتنفيذ صفقات بالعملة الأجنبية ، وفى البلدان التى تسمح البنوك فيها بالاتجار فى أسواق الأوراق

المالية تكون هناك ضرورة لرصد مؤشرات مخاطر أسعار الأسهم وتقلباتها .

مؤشرات الاقتصاد الكلـــــى :

يتوقف عمل الجهاز المصرفى على النشاط الاقتصادى الكلى، وتتأثر المؤسسات المصرفية بدرجة كبيرة بالتغيرات فى الاقتصاد الكلى، وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن اتجاهات معينة فى الاقتصاد الكلى قد سبقت فى كثير من الأحيان حدوث أزمات مصرفية ، لذا فإن تقييم السلامة المصرفية يجب أن تشمل الصورة الكلية للاقتصاد الكلى وبصفة خاصة عند تعرض الاقتصاد لمخاطر انعكاسات تدفق رأس المال للخارج وأزمة العملة .

ومن بين المؤشرات الاقتصاد الكلى الهامة بيانات النمو الكلى والنمو فى القطاعات ، واتجاهات ميزان المدفوعات والمعدل السنوى للتضخم ودرجة تقلبه ، وأسعار الفائدة والصرف ، ونمو الائتمان والتغير فى أسعار الأصول (أسعار الأوراق المالية والعقارات) ، ويجب أن تغطى هذه المؤشرات أيضا المتغيرات التى تؤثر على قابلية الجهاز المصرفى للإصابة بعدوى الأزمات التى تنتقل عبر البلدان نتيجة للعلاقات المتبادلة بين الأسواق المالية العالمية والاقتصاد المحلى ، وخصائص الاقتصاد الكلى المتماثلة والآثار الجانبية للعولمة ، وتأثر السوق المحلى بسلوك المستثمرين الأجانب .

وفيما يلي جدول يوضح أهم مؤشرات السلامة المصرفية الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي .

جدول رقم (٢)
أهم مؤشرات السلامة المصرفية

مجموع مؤشرات السلامة المصرفية الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
أ- كفاية رأس المال :- مجموع معدلات رأس المال التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال **ب- نوعية الأصول :-** مؤسسة الإقراض تركيز الائتمان القطاعي الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية القروض والمخصصات القروض لهيئات القطاع العام وضع المخاطر الخاصة بالأصول والإقراض المرتبط بها معدلات المديونية **حالة الاقتراض :** نسبة الديون إلى رأس المال ربحية الشركات المقترضة مؤشرات أخرى لظروف الشركات مديونية القطاع العائلي. **ج- سلامة الإدارة** معدلات الإنفاق الجارى	**هـ- السيولة :** قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. تجزئة معدلات التعامل بين البنوك. نسبة القروض إلى الودائع. هيكل استحقاق الأصول والخصوم. تدابير لسيولة السوق الثانوية. **و- الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق :** - مخاطر الصرف الأجنبى. - مخاطر سعر الفائدة. - مخاطر سعر	**النمو الاقتصادى:** - معدلات النمو . - نسب مساهمات القطاعات **ميزان المدفوعات :** - عجز الحساب الجاري . - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي - الدين الخارجي (بما فى ذلك هيكل الاستحقاق) - معدل التبادل التجاري . - مكونات استحقاق تدفقات رأس المال. **التضخم :** - عدم استقرار التضخم . - أسعار الفائدة والصرف .

العائد بالنسبة لكل موظف النمو في عدد المؤسسات المالية التابعة. **د- الإيرادات والربحية** - عائد الأصول. - عائد الأسهم. - نسبة الدخل والإنفاق. - مؤشرات الربحية الهيكلية .	الأسهم. - مخاطر سعر السلع. **مؤشرات خاصة بالسوق :** - أسعار السوق للأدوات المالية. **مؤشرات على العوائد العالية.** - تصنيف الائتمان . - هوامش العوائد .	- التقلب في أسعار الفائدة والصرف - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - قابلية سعر الصرف للاستقرار. - ضمانات سعر الصرف . - ازدهار الإقراض وأسعار الأصول. **آثار العدوى :** العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية . الآثار الجانبية للتعامل الخارجي . عوامل أخرى : الإقراض والاستثمار الموجه. لجوء الحكومة للنظام المصرفي . التزامات متأخرة السداد على الحكومة

المصدر : صندوق النقد الدولي – مجلة التمويل والتنمية ، عدد سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٥٦ .

المبحث الثانـــــــي

الرقابـــــــــة المصرفيـــــــــة

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- التحليل النظري لكفاءة الرقابة المصرفية.
- مفهوم الإشراف المصرفي الحذر.

١ـ التحليل النظري لكفاءة الرقابة المصرفية :

وضحت الدراسات النظرية الحديثة التى قامت بتحليل أسواق الائتمان المصرفي وبصفة خاصة دراسة Stiglitz and Weiss * أنه ينبغي التفرقة بين ما إذا كان البنك يخضع لرقابة مصرفية تتصف بالكفاءة أو لا يخضع لمثل هذه الرقابة .

أولاً : إذا كانت الرقابة المصرفية ملائمة وتتصف بالكفاءة ، وكان البنك يحتفظ لديه باحتياطيات مناسبة لمواجهة الخسائر المتعلقة بعدم سداد القروض فسوف تكون هناك حدود على رفع أسعار الفائدة ، وهذه الحدود تنتج عن " عدم تماثل المعلومات بين البنوك ومدينيها " والذى يعرف على أساس أنه وضع يكون فيه لدى المقترضين معلومات أكثر – فيما يتعلق بمخاطر تخلفهم عن الوفاء بديونهم – مما لدى البنوك" .

ولبيان تلك الحدود، وضح الكاتبان أن سعر الفائدة المتقاضى على القرض يختلف عن العائد المتوقع للبنك، فهذا الأخير يتحدد وفقا لسعر الفائدة بالإضافة إلى احتمال السداد من جانب المقترضين.

وهذا الاحتمال عادة ما يقل عن ١٠٠% نظراً لعدم تماثل المعلومات بين المقرضين والمقترضين.

---

* د. سهير معتوق " لجنة بازل وكفاءة الرقابة المصرفية " مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٨٢ ، إبريل ٢٠٠٦ .

وجدير بالذكر أن احتمال السداد فى حد ذاته يرتبط عكسيا بسعر الفائدة المتلقى من جانب بنك ما ، بمعنى أنه حينما تتزايد معدلات الفائدة على الإقراض ، فسوف يتجه احتمال السداد نحو التناقص وبعد مستوى معين لسعر الفائدة ، فإن احتمال السداد سوف يقل بأكثر من الزيادة فى معدل الفائدة وسوف يتناقص العائد المتوقع للبنك مع الزيادات الأكبر فى سعر الفائدة . ويفسر ذلك على النحو التالى :

على حين تؤدى الزيادات المتواضعة فى معدلات الفائدة الخاصة بالإقراض إلى حجم أكبر من الإقراض ، فإن المزيد من الزيادة فى هذه المعدلات – بعد مستوى معين – سوف تخفض من النشاط الإقراضى عن طريق تغيير نوعية المقترض على نحو غير ملائم ، لصالح هؤلاء الذين سيقعون فى طائفة ذوى المخاطر المرتفعة .

وفى ظل هذا الوضع ، إذا كان البنك يواجه بفائض فى الطلب على القروض ، فإن الإجابة المثلى له إذا كان منظما على نحو مناسب (أى إذا كان يخضع لرقابة فعالة ويحتفظ باحتياطيات ملائمة لمواجهة الخسائر المتوقعة للقروض) سوف تتمثل فى تحديد الإقراض للمقترضين المحتملين واقتضاء مستوى لسعر الفائدة والذى يعظم الأرباح المصرفية المتوقعة (رغم أن هذا السعر للفائدة قد يكون تحت ذلك المستوى الذى يصفى السوق) .

ويفسر هذا السلوك بأن رفع سعر الفائدة بعد هذا المستوى سوف يخفض من العائد الكلى للبنك عن طريق إحداثه لأثرين:

أولاً: أن المقترضين ذوى الجدارة الائتمانية الأعلى قد يفضلون عدم الاقتراض ومن ثم لا يتبقى للبنك غير العملاء الأقل جدارة . وهذا الأثر يطلق عليه أثر الانتقاء غير الملائم The adverse selection effect .

ثانياً: بالإضافة إلى ذلك فإن المقترضين (العملاء) الآخرين الذين يقترضون بهذه الأسعار المرتفعة للفائدة ، سوف يتجهون إلى اختيار مشروعات ذات احتمال أكبر للإفلاس أو التخلف عن أداء الدين على أساس أن المشروعات الأكثر مخاطرة تدر عوائد متوقعة أكثر ارتفاعاً ، وهذه العوائد تمكنهم من تغطية التكاليف المرتفعة للائتمان. ويطلق على هذا أثر الحث أو التشجيع غير الملائم The adverse incentive effect .

وهكذا فإن المقرضين (البنوك) قد يختاروا ألا يرفعوا سعر الفائدة لإزالة فائض الطلب وتصفية السوق الخاص بالائتمان ، وهو ما يؤدى إلى إمكانية حدوث توازن متعلق بترشيد الائتمان . a credit rationing equilibrium

وجدير بالذكر أن التحليل الحديث لأسواق الائتمان قد بين أن البنوك يمكنها أيضاً استخدام الضمان Collateral كأداة ترشيدية مثل سعر الفائدة – وقد تم تصميم نماذج لدراسة مثل هذا الاستخدام فى إطار هذا التحليل الحديث .

وتقوم هذه النماذج على افتراض أن كافة المقترضين المحتملين يواجهون نفس القائمة من المشروعات ذات المخاطرة ، ويقوم كل مقترض من المقترضين المحتملين باختيار أحد هذه المشروعات لكى يقوم بتنفيذه . ويعد

الأفراد – بالفرض – متجنبين للمخاطر Risk averse ويملكون كميات مختلفة من الثروة المبدئية.

وبصفة عامة ، فمن بين هؤلاء الذين ينفذون المشروعات ذات المخاطرة والذين يختارون الاقتراض كوسيلة للتمويل فإن الأفراد الأكثر ثراء سوف ينفذون المشروعات الأكثر مخاطرة – ذلك أن الزيادة فى الضمان لها أثرين على سوق الائتمان :

الأول: أثر الانتقاء غير الملائم، ويعنى أن الأفراد الأقل وأقل مخاطرة سوف يستبعدون من السوق.

الثانى : أثر الحث أو التشجيع غير الملائم ، ويعنى أن المقترضين الذين يظلون فى السوق (وهم الأكثر ثراء والأقدر على توفير متطلبات الضمان بالتالى) سوف يختارون المشروعات الأكثر مخاطرة .

وهكذا فإن الزيادة فى المتطلبات المتعلقة بالضمان شأنها شأن الزيادة فى سعر الفائدة ، قد تؤدى إلى نقصان العائد المتوقع على المقرضين بسبب الآثار الناتجة عن الانتقاء غير الملائم والحث أو التشجيع غير الملائم وبالتالى سوف لا يكون مربحاً رفع سعر الفائدة أو متطلبات الضمان حينما يواجه البنك بفائض فى الطلب على الائتمان لأن من شأن هذا الرفع استبعاد الأفراد الأقل مخاطرة (والأقل ثراء) واجتذاب الأفراد الأكثر مخاطرة (والأكثر ثراء) .

ثانياً : إذا كانت الرقابة المصرفية ضعيفة ولا تتصف بالكفاءة :

أظهرت المناقشة السابقة للتحليل الحديث لأسواق الائتمان المصرفي – وفقا لدراسة Stiglitz and Weiss وغيره – أنه فى ظل ظروف عدم اكتمال المعلومات فإن معدلات فائدة الإقراض التى تقل عن تلك المستويات التى تحدث التوازن بين العرض والطلب الخاص بالائتمان (أى المستويات الخاصة بتصفية السوق) يمكن ملاحظتها فى الأسواق المصرفية طالما أن البنوك تخضع لرقابة مصرفية مناسبة وفعالة .

وقد افترض التحليل السابق أن الرقابة المصرفية على الإقراض المصرفى تتصف بالفاعلية، وأن التأمين على الودائع (الصريح والضمنى) يعد غير قائم أو بمقابل مناسب. وفى هذه الحالة، فإن البنك يتصرف كما لو كان متجنباً للمخاطر.

والآن سوف نتخلى عن هذين الفرضين ، لنرى ما هو تأثير الرقابة المصرفية الضعيفة أو التى لا تتسم بالكفاءة (حيث مستويات رأس المال المصرفى – بالنسبة للأصول ذات المخاطرة – والاحتياطيات المخصصة لمقابلة الخسائر المتعلقة بالقروض تعد غير ملائمة وحيث تسود الممارسات المصرفية غير السليمة) . كذلك سوف نفترض أن الحكومة تمنح تأمينا حرا Free على الودائع ، بمعنى أن السلطات تقف مستعدة لمنع انهيار النظام المصرفى عند نفقة بسيطة أو منعدمة بالنسبة للبنوك ذاتها وذلك عن طريق تقديم تأمين حر أو مطلق على الودائع .

إن هذا التأمين ، رغم ماله من أهمية (تتمثل فى أنه يحقق النمو المطرد فى الطلب على الودائع المصرفية ، ويجنب البنوك التهافت على سحب الأموال من جانب المودعين Bank runs) إلا أنه يؤدى إلى مشاكل عديدة حيث يقضى على الانضباط المرتبط بهذا الخطر . ففى الحدود التى تعد فيها الودائع مضمونة من جانب الدولة ، سوف يهمل المودعون دورهم الإشرافى على محافظ البنوك ، نظرا لأنه فى هذه الحالة سوف تصبح كافة البنوك على قدم المساواة بالنسبة للمستثمرين ولن يكون هناك أهمية للحصول على معلومات بدرجة مخاطرة أصول أحد البنوك .

ومن ناحية أخرى فإن عدم اهتمام المودعين بالحصول على معلومات تخص درجة المخاطرة الخاصة بأصول البنوك يعطى هذه الأخيرة المزيد من الحرية فى إدارة محافظ أوراقهم المالية . ذلك أن مديرى هذه البنوك – فى الحدود التى تكون فيها أنشطتهم ليست مراقبة من جانب الوكالة القائمة بالتأمين – قد يتجهون إلى تمويل المشروعات ذات المخاطرة المفرطة دون خوف على حقوق المودعين من الضياع ، حيث يتمكن البنك من نقل مخاطر نشاطه إلى صندوق التأمين .

وفى مثل هذه الظروف فإن وجود مناخ ماكرو اقتصادي غير مستقر معاصر مع هذه العناصر السابقة للرقابة المصرفية الضعيفة سوف يزيد من حدة مشكلة المخاطرة المعنوية فى النظام المصرفى ويقوى منها .

وتعرف المخاطرة المعنوية أو الأدبية Moral Hazard على أساس أنها الاتجاه نحو منح قروض محفوفة بالمخاطر عند معدلات مرتفعة للفائدة

على أساس توقع أن ما يحدث من خسائر هامة سوف يتم تغطيته بنظام التأمين على الودائع صراحة أو ضمنا – والمقدم من الحكومة.

وفى هذه الحالة فإن البنك يتصرف كما كان متخذاً للمخاطرة a risk taker وتعد أرباحه المتوقعة أكثر ارتفاعاً من تلك الخاصة بالبنك المتجنب للمخاطرة a risk averse bank والذى يعد منظما على نحو ملائم .

وقد وصف ماكينون R. Mckinnon البنك فى هذه الحالة بصفته مستفيدا من مراهنة غير عادلة ضد الحكومة ، فهو ويمكنه الاحتفاظ بالأرباح الهائلة فى الأوقات الطيبة دون أن يكون مضطراً لأن يتحمل – فى الأوقات السيئة – النفقة الكاملة للخسائر الهائلة الناتجة عن الديون السيئة والتى يتم تغطيتها من جانب الحكومة وفقاً لنظام التأمين على الودائع.

وقد انتهى ماكينون إلى أن إزالة أو تخفيف الرقابة على النظام المصرفى بطريقة هامة يجعل من السهل بالنسبة للبنوك أن تستغل وجود المخاطرة الأدبية وقد يؤدى إلى الانهيار المالى Financial break down نظرا لأنه إذا ما وجدت هذه المخاطرة ، وكانت الرقابة المصرفية ضعيفة وكان هناك تأمين صريح أو ضمنى على الودائع ، فسوف تتجه البنوك إلى منح قروض تنطوي على مخاطرة مرتفعة ، عند معدلات أعلى للفائدة ، للمشروعات التى تحتاج لإطالة أمد القروض وتلك التى على وشك الإفلاس ، وسوف ينتج عن هذا التصرف عدم قدرة عدد متزايد من المشروعات على خدمة الالتزامات

المتعلقة بديونها ومن ثم إجبارها على قبول رسملة الفوائد عند معدلات أكثر ارتفاعاً .

وحينما تستمر هذه العملية فإن العديد من المشروعات سوف تستنفذ قدرتها على الاقتراض وسوف تنمو القروض غير الموفاة للبنوك بسرعة وتزيد حدة المشاكل التى تواجه هذه الأخيرة .

مفهوم الإشراف المصرفي الحذر (الحصيف)– Prudential Suprvision [1]

يستهدف " الإشراف المصرفي الحذر" تخفيض مخاطر الفشل النظامي – والمتمثلة فى خشية أن يؤثر بنك معين فى ثقة الأفراد فى البنوك الأخرى وهو ما يؤدى إلى إقبال واسع من جانب الأفراد على سحب ودائعهم وقد يترتب عليه انهيار النظام المصرفي ككل – وتجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك عن طريق الكشف عن مشاكل الإدارة المصرفية ومشاكل المحافظ المصرفية قبل أن يحدث الإعسار وإجبار المصارف على اتخاذ التدابير التصحيحية الملائمة .

بمعنى آخر، يهدف الإشراف المصرفي " الحذر" إلى تحقيق هدفين :

---

[1] د. سهير معتوق " أهمية الدور الإشرافى للبنك المركزى المصرى فى ظل التحرير المالى " مجله
مصر المعاصرة العدد ٤٥٧ يناير ٢٠٠٠ .

أولهما ، منع المقترضين من الإقدام على سلوك ينطوي على الإفراط في المخاطرة ، وثانيهما ، إلزام المقرضين بتصحيح الوضع على الفور إذا ما حدثت مشاكل تتعلق بمحافظ الائتمان .

وجدير بالذكر أن الإشراف " الحذر" يختلف من بلد لآخر وفقا للعديد من العوامل منها الهيكل القانوني السائد ، الظروف السياسية ، النظام الاقتصادي وغير ذلك من العوامل ولكنه في كل الحالات لا يعنى التدخل في الأنشطة اليومية للبنوك ولا يفرض جمودا على تصرفات المؤسسات المالية أو يقلل من كفاءتها ، وهو يتطلب أن تكون هذه الأخيرة " مرسملة " على نحو كاف ، وتعمل على تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة لها ، وعلى نشر وإتاحة البيانات عن حقيقة مركزها المالى . كما يضع هذا النوع من الإشراف تأكيداً خاصاً على اختبار مدى ملائمة المديرين للمؤسسات المالية.

مقومات الإشراف المصرفى الحذر (المتدبر)

فيما يلى نعمل على توصيف عناصر نظام للإشراف المصرفى الفعال (أو ما يسمى بالتنظيم المصرفى الحذر) علما بأن هذه العناصر تعد ذات طابع عام ، أما العناصر المناسبة لكل بلد على حده فلا بد أن تتكيف مع ظروفها المحددة .

لكى يكون الإشراف المصرفى فعالا ، ينبغى أن يستند إلى نوعين من الإجراءات : إجراءات وقائية وإجراءات علاجية .

وتشتمل الإجراءات الوقائية على تلك التى تستهدف تجنب وتفادى حدوث الأزمات عن طريق الحد من عملية أخذ المخاطرة من جانب البنوك وحماية مصالح المودعين ، وتشتمل على عمليات الرقابة الداخلية والخارجية والتى تضمن الخضوع للقواعد التنظيمية وتكشف حقيقة الوضع المالى للبنوك وتحسن الإدارة وتمنع الاحتيال .

أما الإجراءات العلاجية ، فهى تلك صممت أساسا بغرض التخفيف من نتائج الأزمات إذا ما حدثت بالفعل وإنقاذ البنوك والمودعين ، وتشتمل على تأمين الودائع والتدخل الحكومي فى البنوك المعسرة سواء من خلال استخدام وظيفة البنك المركزي كمقرض أخيرا للنظام المصرفى ، لتحسين سيولة البنك المتعسر ، أو بالالتجاء إلى عمليات التصفية أو إعادة الرسملة.

ويلاحظ أن الإجراءات الوقائية – وفقا لطبيعتها – ينبغى أن تتحدد قبل حدوث الأزمات المالية وأن تكون واضحة ، مترابطة ، وذات مصداقية . وبالتالي فإن هذا النوع من الإجراءات يكون متضمنا فى الهياكل المؤسسية والقانونية القائمة ، فى حين أن الإجراءات العلاجية عادة ما تتخذ بصورة تالية على حدوث تلك الأزمات، وتكون خاصة بعلاج وضع معين بالذات .

وفيما يلى نتناول كلا النوعين من الإجراءات بشئ من التفصيل :

- **الإجراءات الوقائية** :

وتشتمل على :

- **وضع قيود على مجالات النشاط المصرفى**

إن التنظيم المصرفى " الحذر" ينبغى أن يحدد بوضوح ما إذا كانت البنوك يمكنها القيام بمزاولة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو غير المصرفية ، وما إذا كان يمكنها امتلاك حصص من الأسهم فى الشركات – غير المصرفية – ولتثبيط البنوك عن تحمل مخاطرة مفرطة ، فإن حدوداً واضحة ينبغى فرضها على تلك الأنشطة إذا ما تم السماح بها .

- **تحديد معايير واضحة لدخول الوحدات المصرفية إلى مجال العمل المصرفى أو خروجها منها :**

نظرا للأزمات المالية التى تعرضت لها بعض البنوك فى السنوات الأخيرة ، فإن قرار منح ترخيص لأي وحدة مصرفية يعتبر قراراً هاماً . وفى سبيل صنع هذا القرار فإن مراقبي البنوك ينبغى أن تكون لديهم سلطة فحص حالة من يحتمل أن يكونوا من المديرين لاستبعاد من تعوزهم الخبرة والمؤهلات المهنية اللازمة ومنعهم من الحصول على ترخيص لممارسة النشاط المصرفى سواء من خلال الدخول الجديد إلى المجال المصرفى أو حيازة مؤسسة قائمة بالفعل.

كذلك فإن ضمان وجود نظام مصرفى آمن وسليم يتطلب أيضا إيجاد اليات فعالة للخروج من مجال العمل المصرفى ، نظرا لأن المؤسسات المالية المعسرة التى قد يسمح لها بالعمل ، يمكن أن تؤدى إلى عدم استقرار النظام المالى ككل من خلال الإفراط فى أخذ المخاطرة ، وهذا التصرف يكون من شأنه تقويض الانضباط فى المجال المصرفى فى المدة الطويلة وتوفير حوافز – غير مواتية – لأخذ المخاطرة فى النظام المصرفى .

ولمنع مثل هذا التصرف فإن المؤسسات المعسرة ينبغى أن تعاد هيكلتها أو يتم إدماجها أو تصفيتها دون تأخير .

- **تحديد الجهات المسئولة عن الإشراف على البنوك دولية النشاط :**

اقرت لجنة بازل وثيقة " المعايير الدنيا" بشأن تشديد الرقابة على البنوك دولية النشاط ومنشأتها فى الخارج والتى جاءت أثر انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي وما عكسته الأزمة من ضرورة إحكام السيطرة الدولية على أنشطة المصارف والحد من عمليات الاحتيال المصرفى ، لذا أقرت لجنة بازل عام ١٩٩٢ قوانين جديدة تتلخص فى البنود التالية :

على كل البنوك العالمية والمجموعات المصرفية الدولية الخضوع لإشراف سلطات المقر الرئيسي التى يجب أن تكون قادرة على إجراء إشراف موحد .

- يتطلب فتح فرع جديد للبنك موافقة سلطات الإشراف المصرفى فى كل من بلد المقر والبلد المستضيف للفرع .
- يحق لسلطات الإشراف المصرفى فى بلد المقر جمع المعلومات عن فروع البنك فى البلاد الأخرى ، كما يحق للبلد المستضيف جمع المعلومات فى بلد المقر الرئيسي.
- إذا رأت سلطات الإشراف المصرفى فى البلد المستضيف أن أيا من الشروط السابقة غير مطبق فى بلد المقر بالدرجة التي يعتبرها المستضيف مقنعة يحق له اتخاذ إجراء يهدف إلى جعل نشاط البنك متفقا مع القواعد الدنيا ، أو حرمان البنك من العمل على أراضيه .

المبحث الثالث

الاندماج المصـــرفي بين البنـــــوك

ويشتمل هذا المبحث علي النقاط التالية :

- التعريف بالاندماج المصرفي وأنواعه.
- دوافع عمليات الاندماج المصرفي.
- معوقات الاندماج المصرفي.

الاندماج بين البنوك :

تعد قضية الاندماج بين البنوك من أكثر القضايا الراهنة والمثيرة للاهتمام بالنسبة للقطاع المصرفى ، وخاصة فى ظل التطورات العالمية من عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية . والاندماج معناه انصهار بنكين فى كيان مصرفى جديد مستقل عن المندمجين والاندماج بين البنوك يؤدى إلى مزايا متعددة منها :

(١)الاستفادة من وفورات الحجم

Benefitng from the Economies of Large- sale

ويتم ذلك عن طريق الاندماج الأفقي بين البنوك من خلال اندماج بنكين يعملا فى نفس المجال فى نفس مرحلة الإنتاج ، مما يتح الفرصة للاستفادة منة وفورات الحجم الكبير من الإمكانيات والموارد المتاحة ، وذلك عن طريق التنسيق بين البنوك العربية أو عن طريق الاندماج الرأسي بين بنكين قد يكونا فى مراحل مختلفة من الإنتاج ولكنهما فى نفس الصناعة ، مما يساعد على تقليل المخاطر من خلال تنوع الخدمات ،وتقليل التكاليف وزيادة رأسمال البنوك لزيادة الأنشطة المتاحة أمام العملاء.

(٢) دمج القدرات الإدارية

Pooling Administratlve Capabilities

وخاصة مع ندرة الخبرات البشرية المؤهلة القادرة على اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب ، ويعطى الاندماج الفرصة لزيادة الكفاءات المؤهلة فى نطاق أشمل وأكبر من البنوك المنفصلة والصغيرة .

(٣) تجميع الموارد المالية والأصول
Pooling financial Resources and Assets

فمن المتوقع أن يزيد الاندماج من القيمة الإجمالية لأصول البنوك المندمجة، وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر، وكما تستطيع من ناحية أخرى من تمويل الاستثمارات طويلة الأجل لتتناسب مع الحاجات التنموية للدول العربية.

وبالرغم من تلك المزايا الناتجة من الاندماج فإن الاندماج يحظى من ناحية أخرى بالعديد من المخاوف والتى تتمثل فى الآتي :

١- الوفورات السلبية لزيادة حجم النشاطات الإقتصادى

The Diseconomies Large – Scale

٢- عدم القدرة على توفير التنوع للخدمات المقدمة لعملاء البنوك .

٣- تزايد المخاطر نتيجة أن إمكانية إخفاء المعلومات تصبح أكبر مما يؤدى إلى زيادة تراكم الأخطاء والانحرافات وعدم القدرة على تصحيحها فى الوقت المناسب .

٤- الأثر الكبير فى حالة تعثر أحد البنوك على الاقتصاد الوطني مقارنة بحالة تعثر بنك أصغر نسبيا .

ورغم ذلك فإن التغيرات الراهنة تتطلب دمج عدد من البنوك العربية للوصول إلى متطلبات التكامل العربي وللوصول إلى وضع تنافسي أفضل امام التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولكن فى نفس الوقت فإن هذا لا يعنى أن البنوك الصغيرة يجب أن تختفي لأن الصناعة المصرفية تحتاج إلى وحدات متعددة الأحجام لتتوافق مع المتطلبات المختلفة لرغبات المتعاملين .

ومن المعتقد أن البنوك العربية سيصرح لها تدريجيا لأن تصبح بنوك شاملة Universal Banks لتتواكب مع المتطلبات العالمية شريطة أن تمتلك المتطلبات الضرورية وخاصة الخبرات الإدارية والبشرية المؤهلة للقيام بمثل تلك العمليات.

الأنـــــواع المختلفة للدمج المصرفى :*

هناك نوعين رئيسين للدمج المصرفى هما :

١ـ دمج حسب طبيعة نشاط الوحدات المندمجة.

٢ـ دمج حسب العلاقة بين أطراف عملية الدمج.

حيث تتعدد أشكال الدمج المصرفى الناجحة ومعناه اصهار بنكين معا سواء يعملان فى نوع نشاط متماثل أو يعملان فى انشطة غير متماثلة أو تشابه واختلاف الخدمات التى يقدمها كل بنك كما قد يتم الاندماج طبقا للعلاقات القائمة بين البنكين بغض النظر عن طبيعة نشاط كل منهما .

---

*عبد الحميد صديق (إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وكيفية زيادة قدرته التنافسية) مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٣، يوليو ٢٠٠٦

أسباب ودوافع عمليات الدمج والاستحواذ بين البنوك :

هناك أسباب ودوافع كثيرة لعمليات الدمج والاستحواذ ويمكن تقسيم تلك الدوافع والأسباب إلى:

١- الدوافع والعوامل الداخلية للدمج والاستحواذ وهى دوافع وعوامل لتعظيم قيمة والبنك .

٢- دوافع أخرى غير متعلقة بتعظيم قيمة البنك والمتمثلة فى الدوافع الخارجية لعملية الدمج والاستحواذ.

١- الدوافع والعوامل الداخلية لعملية الدمج والاستحواذ :

أ- دوافع تعظيم قيمة المنشأة (البنك) :

تتسم أسواق المال الدولية الحرة باعتمادها على المنافسة واليات السوق وان الحافز والهدف الأساسي لنشاطها هو تعظيم العائد والقيمة السوقية للأسهم إلا أن يوضح أنه رغم ان تعظيم القيمة يعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ القرار سواء البيع او الدمج إلا أن هناك اعتبارات أخرى يجب أخدها فى الحسبان خاصة بالنسبة لعمليات الدمج بالجهاز المصرفى المصري ذلك ان قيمة اي بنك تتحدد بالقيمة الحالية المخصومة للأرباح المستقبلية المتوقعة وحيث أن عمليات الدمج والاستحواذ تؤدى إلى زيادة الأرباح الحالية المخصومة للأرباح المستقبلية المتوقعة نتيجة لانخفاض التكاليف أو زيادة الإيرادات معا . والحقيقة أن عمليات الدمج والاستحواذ تؤدى إلى انخفاض التكاليف ويرجع ذلك إلى :

يؤدى الدمج إلى تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة حجم النشاط وتحقيق وفورات وتخفيض تكاليف النشاط ويؤدى الدمج والاستحواذ إلى تغيير في إدارة البنوك واختيار قيادات أكثر كفاءة وانتهاج أساليب إدارة حديثة مما يؤدى إلى انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح يؤدى تطبيق نظام اقتصاديات المجال إلى انخفاض تكلفة الوحدة نتيجة للتكامل والتداخل عندما تنتج المؤسسة العديد من المنتجات يؤدى الانتشار الجغرافي وتنوع المخاطر إلى خفض درجة المخاطر ومن ثم زيادة النشاط والأرباح كما قد يؤدى إلى خفض الالتزامات الضريبية يؤدى الدمج إلى زيادة القوة الاحتكارية للبنك وهو ما يجعلها فى وضع أفضل عند شراء مستلزمات الإنتاج أو تحديد أسعار البيع ومن ثم تحقيق أرباح استثنائية كما يؤدى الحجم الكبير إلى زيادة القدرة على اختراق الأسواق وزيادة جدارته الائتمانية كما تؤدى عمليات الدمج إلى كبر حجم البنك وزيادة انتشاره الجغرافي وزيادة عملائه المحتملين وتقديم خدمات أفضل مما يؤدى إلى زيادة أرباحه كما يؤدى تعدد المنتجات وتنوعها إلى زيادة حصة البنك فى السوق المصرفى وجذب عملاء جدد كما أن القوة الاحتكارية للبنك تمكنه من التحكم فى أسعار الخدمات وزيادتها ومن ثم زيادة أرباحه .

ب- دوافع الدمج والاستحواذ غير المرتبطة بتعظيم قيمة البنك :

أي دوافع الدمج والاستحواذ المتعلقة بتحقيق أهداف إدارة البنك أن قرارات إدارة البنك قد لا تهدف دائماً إلى تعظيم القيمة خاصة عندما يكون هناك انفصال بين الإدارة والملكية ذلك أن الإدارة قد تتخذ بعض القرارات لأهداف شخصية وليس لخدمة الملاك فالمديرين الذين يديرون بنوك كبيرة تكون عندهم

درجة عالية من القناعة والرضا نتيجة لزيادة درجة الأمان فى وظائفهم وحصولهم على دخل مميز ومن ثم قد يلجئون إلى عمليات الدمج لزيادة حجم البنك ولو لم يؤدى ذلك إلى تعظيم قيمة البنك أي يستحوذ على مؤسسة أخرى خشية قيام مؤسسة أكبر بالاستحواذ على مؤسستهم وهو ما يعرف بالاستحواذ الدفاعي وحيث أن عمليات الدمج والاستحواذ قد تبنى على عوامل لا تهدف إلى تعظيم قيمة البنك وإنها لا تؤدى إلى النتائج المأمولة من عمليات الدمج ولذلك تم إجراء دراسات كثيرة لتحديد أفضل الأساليب لتخفيض درجة احتمال قيام المديرين بعمليات الدمج غير المرتبطة بتعظيم قيمة البنك والتى تتعارض مع مصالح المساهمين ومن أهم المقترحات فى هذا المجال :

تملك المديرين لنسبة مقبولة من رأسمال البنك مما يجعل من مصلحتهم العمل على زيادة قيمة البنك وعدم اللجوء إلى عمليات دمج تتعارض مع ذلك – ضرورة تركز الملكية بحيث يستطيع أن يؤثروا بفاعلية فى تصرفات المديرين وذلك بعكس الحال عندما يكون هناك تفتت فى الملكية فى هذه الحالة تكون فرصة المديرين أكبر للحركة واتخاذ القرار- ضرورة وجود أعضاء خارجيين مستقلين فى مجلس الإدارة مما يسهل للمجلس التحكم فى سلوك المديرين .

٢- الدوافع والعوامل الخارجية للدمج والاستحواذ :-

هناك العديد من العوامل الخارجية التى أدت إلى انتشار عمليات الدمج والاستحواذ بين البنوك فهناك ظروف معينة أدت إلى تبنى البنوك لعمليات الدمج والاستحواذ كأحد أساليب إعادة الهيكلة بعد تعرض العديد من البنوك للأزمات المالية وهناك العديد من التجارب الدولية الواضحة لتلك الظاهرة خلال

التسعينات حيث قامت السلطات النقدية اليابانية بعمليات دمج واستحواذ للمؤسسات المالية فى إطار برنامج الهيكلة ورسملة المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة . أما الدوافع والعوامل الخارجية لعمليات الدمج والاستحواذ فهى لا ترتبط بفترة زمنية معينة كأوقات الأزمات المالية وتتمثل العوامل التى ساهمت فى اتساع وانتشار ظاهرة الدمج والاستحواذ منذ مطلع التسعينات فى : التطور التكنولوجى- التخلص من القيود- عولمة الأسواق المالية لقد شهدت الخدمات المصرفية تطورا هائلا وتغيرات جذرية نتيجة التقدم التكنولوجي الذى أدى إلى تغيير الوظائف التنافسية سواء بالنسبة للإنتاج أو أساليب التوزيع والتسويق ومن ثم خلق منتجات جديدة ومن ثم فإن إعادة الهيكلة بهدف زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفى قد أدت إلى خلق المناخ الملائم لعمليات دمج واستحواذ البنوك.

إزالة القيود والمعوقات التى تحد من عمليات الدمج والاستحواذ :

حيث شهد عقدى الثمانينات والتسعينات من ق ٢٠ زيادة الاتجاهات التحررية والتخلص من المعوقات التى كانت تحد من عمليات الدمج والاستحواذ حيث كانت السلطات تتدخل وتؤثر فى عمل الأسواق وتضع ضوابط لدخول لأسواق وتمنع عمليات الدمج بين البنوك الوطنية والأجنبية أو بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية كما أصدرت التشريعات المنظمة لعمليات الدمج مما يسير تلك العمليات شجع القيام بها ويرى البعض أن هناك صعوبة فى التفرقة بين أثر كلا من عمليات التحرر المالى والتقدم التكنولوجي على عمليات

دمج واستحواذ البنوك . حيث تتمثل أهم الفروق بين دوافع الاندماج بين المؤسسات المالية فى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية فى الدول النامية فى :

عمليات دمج واستحواذ البنوك عبر الحدود تعتبر عمليات استثنائية بالدول المتقدمة فى حين تمثل النسبية العظمى من عمليات الدمج والاستحواذ بالدول النامية (رغم الاختلاف الكبير من بين القيمة فى الحالتين)

عمليات الدمج بالدول المتقدمة تهدف للتخلص من الطاقة الفائضة أكثر من اهتمامها بالكفاءة مقارنة بالإفلاس أو أي أسلوب أخر للخروج من السوق أما الاندماج بالدول النامية فيهدف إلى معالجة الأزمات بالجهاز المصرفى مما يعنى أن السلطات تلعب دوراً هاما فى عمليات الدمج بالدول النامية فى حين تلعب قوى السوق الدور الرئيسي فى عمليات الاندماج بالدول المتقدمة وهذا هو الفرق الجوهري .

الاندماج بهدف زيادة القدرة التنافسية فى ظل تحرير الخدمات المالية :

فى ظل تحرير الأسواق المالية والخدمات المالية على المستوى العالمي أصبحت المنافسة هي العامل الحاكم لمعظم الأنشطة خاصة الجهاز المصرفى وقد ارتفعت حدة المنافسة بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية عام ١٩٩٧ حيث تنص على فتح الأسواق المالية البنوك وشركات التأمين والبورصات والمؤسسات العاملة فى مجال الأوراق المالية بالدول التى وقعت تلك الاتفاقية ومنها مصر وتلك الدول تمثل أسواقها حوالي ٩٥% من السوق العالمية للخدمات المالية . ولا شك أن تلك التطورات أدت إلى زيادة حدة المنافسة بالأسواق المالية مما حتم على الأسواق المصرفية ضرورة التطور

المستمر لأنظمتها ومنتجاتها وتقوية مراكزها المالية وزيادة جودة اصولها والإدارة السليمة للمخاطرة التى تواجهها فى ظل عالمية شديدة التنافسية وعادة لا تستطيع البنوك تلبية المتطلبات أو الصمود أمام المنافسة الدولية فى هذا المجال ومن ثم إذا رغبت فى البقاء والاستمرار لابد من الاندماج مع بعضها البعض أو مع البنوك الكبيرة لزيادة قدرتها التنافسية فى ظل تطبيق التزامات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية .

الاندماج بهدف مواجهة المخاطر المحتملة

لا شك أنه كلما ارتفعت درجة التحرر وانفتاح الأسواق زادت درجة المخاطرة فى تلك الأسواق وزادت سرعة انتقالها بين الأسواق ومن ثم فقد تتعرض البنوك الصغيرة أكثر من غيرها أو للإفلاس ويرجع ذلك لعوامل كثيرة منها :

عدم تنوع الأصول – عدم وجود الكفاءات المصرفية الواعية وصغر وضعف شبكة الفروع للبنوك الصغيرة ولذلك تلجأ البنوك للاندماج مع بعضها البعض للحد من تلك المخاطر ومواجهتها مستقبلا .

٤- أهم المعوقات والعوامل التى تحد من عمليات الدمج والاستحواذ :

أوضحت العوامل السابقة الأسباب والدوافع والأهداف التى تحفز البنوك والمؤسسات على إتمام الدمج والاستحواذ وتتمثل أهم معوقات الدمج فى أثر البيئة القانونية والتنظيمية على عمليات الدمج والاستحواذ قد تشجع الدول عمليات الدمج والاستحواذ ولكن بين للبنوك الوطنية لحمايتها من الاستحواذ الخارجي والمنافسة الدولية ويتم إصدار القوانين والتشريعات التى تضع قيود

وشروط معقدة على استحواذ البنوك الأجنبية للبنوك الوطنية وتكون العملية أصعب عندما تكون البنوك مملوكة للدولة – قطاع عام كما أن سياسات المنافسة قد تعوق عمليات الاندماج لأنها تضر بالمنافسة .

انخفاض كفاءة القيادات وإدارة البنوك (معارضة مديري وموظفي البنوك) حيث يلاحظ أن هناك معارضة من الموظفين والمديرين لعمليات الدمج والاستحواذ خشية فقدان وظائفهم أو جعلهم في مراكز أدنى بعد الدمج وهذا العامل أو الدافع بعكس الدافع الخاص بتعظيم قيمة المنشأة حيث يسعى المديرون للدمج لتحقيق مصالح شخصية بصرف النظر عن أثر الدمج على ربحية البنك أو قدرته التنافسية .

عدم وجود حوافز أو تطوير الجهاز المصرفي- ووجود فروق ثقافية وسلوكية جوهرية بين الدول والمؤسسات تجاد عمليات الدمج .

محددات عمليات الدمج والاستحواذ بالجهاز المصرفي :

من الضروري عند الإعداد لخطط الدمج والاستحواذ بالجهاز المصرفي معرفة المحددات والاعتبارات اللازمة لإنجاح عملية الدمج وتحقيق أهدافها وتحديد المؤسسات المالية التي سيتم دمجها وتتمثل تلك المحددات في :

١- تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها خلال الزمن الطويل حيث من الضروري أن يحدد كل بنك الأهداف طويلة الأجل التي يسعى إلى تحقيقها من الضروري تقدير مدى التحسن في الإيرادات المستقبلية نتيجة لانخفاض حدة المنافسة نتيجة عملية الدمج على إدارة المخاطر المالية في تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي أثر عمليات الدمج على تخفيض

تكاليف التمويل وهل ستؤدى إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية أثر عمليات الدمج على القدرة التنافسية للجهاز المصرفى وقدرته على النفاذ للأسواق الدولية ومن خلال تلك العوامل والمحددات يمكن تحديد معدلات النمو المستهدف للبنك وما إذا كان هذا النمو أفقي ومن خلال الاندماج الأفقي مع بنك أو مؤسسة العمل فى نشاط مختلف .

٢- ضرورة سلامة وملائمة السياسات المصرفية للكيان الجديد المندمج :

يؤدى الاندماج المصرفى إلى دعم رأس المال وخفض تكاليف النشاط وزيادة فعالية البنوك المندمجة وزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم زيادة قدرتها على العامل مع التطورات والمتغيرات الدولية وما يصاحبها من مخاطر ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت الوحدات المصرفية قوية فى حين يرى البعض أن البنوك الأقوى ليست فقط البنوك الكبيرة ولكن من المهم جداً وجود سياسات سليمة ونظم مصرفية الناجمة عن الاندماج يمكن أن تنمو نمو سليم وتطبق سياسات سليمة مما يؤدى إلى زيادة قدرتها التنافسية ومواجهة المخاطر إلا أن تحقيق تلك الأهداف يتوقف على إتباع سياسات وممارسات سليمة للكيان الجديد ، كما أن عملية الاندماج تحتاج لفترة إبطاء وتراخي لإعادة تقييم كلا من : مستوى الأداء وسياسات إدارة كلا من السيولة والائتمان والودائع والاستثمارات وكذلك هيكل رأس المال وسياسات توزيع الأرباح وهيكل تكاليف التشغيل وغيرها من النفقات التأكد من اتفاقها مع أهداف وخصائص المؤسسة المصرفية الجديدة وذلك يتطلب فترة زمنية معينة .

٣- ضرورة تحديد هيكل العمالة الملائم وموقف العاملين من الاندماج

من العوامل الهامة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إجراء عمليات الاندماج هيكل العمالة قبل وبعد الاندماج وموقف الإدارة والعاملون بالوحدة المصرفية المستهدفة من عملية الدمج حيث تؤدى عملية الدمج إلى إعادة هيكلة العمالة والإدارة بالمؤسستين ولذلك قد يعارضوا عملية الاندماج ولذلك من الضرورى تحديد المواقع الإدارية المنوط بها وظائف فى الوحدة المصرفية الجديدة لكى تقوم الإدارة الجديدة بأداء عملها بكفاءة وللقضاء على ازدواجية العمل فى إدارات معينة والاستغناء عن العمالة غير المنتجة ولذلك من الضرورى تحديد هيكل العمالة الجديد قبل الاندماج .

٤- ضرورة العمل على استمرار المنافسة بالجهاز المصرفى بعد عملية الدمج :

حيث تؤدى عملية الدمج إلى انخفاض عدد البنوك بالجهاز المصرفى وهو ما قد يؤدى إلى القضاء على المنافسة التى يجب أن تسود السوق المصرفية كما يرى البعض أنه قد يصاحب عملية الدمج استيلاء عدد محدود من البنك على النسبة العظمى من السوق المصرفية والتحكم فيها من خلال احتكار القلة وذلك لا يؤدى فقط إلى القضاء على مزايا التنافسية وآليات العرض والطلب والتنافس بين وحدات مصرفية كثيرة للحصول على حصة ملائمة فى السوق المصرفية وهو ما ينعكس بالسالب على أداء البنوك ودورها فى عملية التنمية بكفاءة وإنما يتعداه إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتراكم رؤوس الأموال فى عدد محدود من البنوك تتحكم فى السوق ربما فى الاقتصاد القومي .

٥- مصادر وكيفية تمويل عملية الدمج والاستحواذ:

يتم تنفيذ عمليات الاندماج أما بشراء أصول البنك المندمج أو شراء أسهمه من البورصة.

تمويل عملية الدمج بشراء الأصول :

وفقاً لهذا الأسلوب يقوم البنك الدامج بشراء كل أو بعض أصول البنك المدموج نقداً أو أسهما حيث يتم توزيع النقدية والأسهم على المساهمين فى شكل حصة التصفية ومن ثم يحل البنك المستهدف وفى بعض الحالات قد تستمر المنشأة فى بيع أصولها وتعمل كمؤسسة منفصلة ولكن لكل أصغر .

تمويل عملية الدمج بشراء الأسهم :

وفقا لهذا الأسلوب تختفى الوحدة المصرفية المندمجة من الوجود ويشترى البنك الدامج كل أصولها والتزاماتها وفى حين تستخدم النقود لتمويل أشكاله الدمج الأخرى إلا أن القواعد المصرفية تتطلب أن تدفع قيمة الوحدة المندمجة من خلال إصدار الوحدة المصرفية المستحوذة على أسهم إضافية وهذا الأسلوب لا يخضع للضرائب .

كما أن عملية الاندماج تتطلب تمويل طويل الأجل ويعتبر إصدار الأسهم الإضافية أفضل أسلوب لذلك حيث تقوم الوحدة المصرفية باستخدام حصيلة بيع الأسهم الإضافية لشراء الوحدة المصرفية المستهدفة أو بيع الأسهم الجديدة للمساهمين فى الوحدة المستهدفة وذلك بمبادلة أسهم الوحدة الدامجة

بمعدل تبادل معين أو يتم التمويل بالاقتراض والملاحظ أن تلك الأساليب تؤدى إلى زيادة مديونية الوحدة المصرفية الدامجة .

محددات نجاح عملية الاندماج:

والتساؤل الآن ما هى محددات نجاح عملية الاندماج؟ وبنجاح عملية الاندماج المصرفى لابد من مراعاة القواعد والضوابط التالية : من الضرورى أن تساهم الوحدة الدامجة بإضافة مادية ما أكثر من مجرد الأموال التى تدفعها لإتمام عملية الاندماج والإضافة المادية الملموسة قد تتمثل فى : وجود خبرة إدارية على درجة عالية من الكفاءة أو تكنولوجيا مصرفية جديدة ومتطورة أو قدرة تسويقية متميزة فى تسويق المنتجات وعند دمج وحدة مصرفية لديها إمكانيات تسويقية عالية إلا أنها منخفضة الموارد المالية مع وحدة مصرفية لديها إمكانيات مالية ضخمة وليس لها قدرات تسويقية عالية الكفاءة يؤدى ذلك إلى تكامل الوحدتين وتحقيق ربحية عالية فالارتباط المالى بين الوحدتين ليس كافيا لتحقيق الاندماج الناجح ذلك أنه كلما كانت أنشطة الوحدتين متشابهة كانت الاستفادة من وفورات الحجم أكبر من الضرورى أن تأخذ الوحدة المصرفية الدامجة أعمال وأنشطة الوحدة المصرفية المستهدفة وعملائها فى الاعتبار وإلا قد تؤدى عملية الاندماج إلى حدوث مشاكل فى النشاط المصرفى يجب على الوحدة المصرفية الدامجة أن تكون قادرة خلال سنة على أيجاد مجلس الإدارة العليا للمؤسسة التى تم الاستحواذ عليها فالمديرين الذين يشغلون المناصب العليا تعودوا أن يكونوا رؤساء وليس مرؤوسين للآخرين بمعنى أن المؤسسة الدامجة يجب أن تأخذ فى اعتبارها مجلس إدارة الوحدات التى تم الاستحواذ عليها من الضرورى إعداد خطة دقيقة لتحديد أجور وحوافز العاملين بالوحدتين مما يساهم فى نجاح عملية الاندماج .

تذكـــــــــر أن

١- تتمثل الأزمة المصرفية في عدم قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته.

٢- هناك العديد من العوامل والتي تؤدي إلي حدوث الأزمات المصرفية منها ما يتعلق بالاقتصاد ككل ومنها ما يتعلق بسياسيات الإقراض وكذلك درجة التدخل الحكومي.

٣- من الأهمية بمكان أن نتنبأ مبكراً بالأزمات المصرفية في البنوك من خلال إشارات الإنذار المبكر.

٤- وجود رقابة مصرفية ذات كفاءة يقلل من تعرض الجهاز المصرفي للأزمات المصرفية.

٥- الإشراف المصرفي الحذر (الحصيف) يستهدف تخفيض مخاطر الفشل النظامي . حيث يسعي لمنع المقترضين من الإقدام علي سلوك ينطوي علي الإفراط في المخاطرة.

٦- لكي يكون الإشراف المصرفي فعالاً ينبغي أن يستند إلي نوعين من الإجراءات (وقائية وعلاجية).

٧- الاندماج بين البنوك يعني انصهار بنكين في كيان مصرفي جديد مستقل عن المندمجين.

٨- الاندماج المصرفي يؤدي إلي مزايا متعددة منها :

دمج القدرات الإدارية ، تجميع الموارد المالية والأصول والاستفادة من وفورات الحجم.

٩- للدمج أنواع منها الدمج حسب طبيعة نشاط الوحدات المندمجة والدمج حسب العلاقة بين أطراف عملية الدمج.

١٠- هناك دوافع داخلية وأخري خارجية تؤدي بالبنوك للاندماج.

أسئلة تطبيقية على الفصل الخامس

السؤال الأول : ضع علامة (√) أو (×) مع التعليل :-

أ- تنشأ الأزمات المصرفية نتيجة لعوامل تتعلق بالبنك المقرض فقط. ( )

ب- التنبؤ المبكر بالأزمات يمنع وقوعها. ( )

جـ- الإشراف المصرفي الحذر يؤدي إلى تقليل درجة حرية المقترض في توجيه القرض الوجهة التي يراها. ( )

د- الاندماج بين البنوك يسمح لها بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير. ( )

هـ- للاندماج بين البنوك آثار إيجابية وأخري سلبية. ( )

السؤال الثاني : اذكر مع الشرح كل من المفاهيم التالية :-

أ- الأزمات المصرفية وعوامل حدوثها.

ب- الإشراف المصرفي الحذر.

جـ- إجراءات الإشراف المصرفي الحذر.

د- الاندماج المصرفي وفوائده.

هـ- التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية ووسائله.

المراجع

المراجـــــــــع

١ـ د. عبير فرحات " اقتصاديات النقود والبنوك " كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٢

٢ـ د. عبير فرحات، د. إيمان هاشم " الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادي "، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٢.

٣ـ د. عبير فرحات " الاقتصاد الدولي " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠١٠.

٤ـ د. عبير فرحات " حماية البيئة في ظل العولمة مع التطبيق علي مصر " الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مصر المعاصرة ، سنة ٢٠٠٧.

٥ـ د. إبراهيم نصار " مبادئ في العلوم الاقتصادية "، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠٠٨

٦ـ د. محمد نبيل سليمان " محاضرات في مبادئ الاقتصاد " الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة ، سنة ٢٠١١.

٧ـ د. محمد عبد البديع " اقتصاديات حماية البيئة " مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، سنة ١٩٩٠

٨ـ د. محمود عبد الحافظ " مدي أهمية إنشاء إدارة للأزمات المصرفية بالبنوك المصرية " المؤتمر السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية، سنة ٢٠٠١

٩- د. سهير معتوق " لجنة بازل وكفاءة الرقابة المصرفية " مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، سنة ٢٠٠٦.

١٠- د. سهير معتوق " أهمية الدور الإشرافي للبنك المركزي المصري في ظل التحرير المالي " مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، سنة ٢٠٠٠.

١١- د. عبد الحميد صديق " إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وكيفية زيادة قدرته التنافسية " مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، سنة ٢٠٠٦.